المسألة المصرية والوفد



بقلم

محمود أبو الفتح

الثمن ٢٥ قرشاً

المسألة المصرية والوفد



بقلم

محمود أبو الفتح



المسألة المصرية والوفد

بقلم

محمود أبو الفتح

الى المجاهدين بالامس ، والى أبناء الغد أقدم هذا الكتاب

محمود أبو الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

أصدرت فى أواخر الشتاء الماضى كتاب «مع الوفد المصرى» ولكن الظروف قضت فى ذلك الحين بأن أغفل ذكر أشياء كثيرة لان القضية المصرية لم تكن قد وصلت بعد الى ما وصلت اليه الآن

وقد زال أكثر الظروف المشار اليها فرأيت ان أصدر هذا الكتاب متضمنا ما لم يتيسر لى نشره قبلا . وقد أضفت اليه معلومات كثيرة وبيانات حصلت عليها فيما بعد إذ سافرت الى أوروبا خصيصا لجمعها وقد قضيت أكثر من ستة شهور في الحصول على تفاصيل هامة لم يسبق نشرها من الاستانة وسويسرا وفرنسا وايطاليا وانكلترا وكل رجائى ان يجيء بالغاية التى أردتها منه فيكون مسجلا لتاريخ الحركة المصرية فى أوروبا فى السنوات الاخيرة وقد توخيت فيه الدقة ، وفقنا الله لما فيه الخير أنه سميع مجيب الدعاء

م . ا . ف



هيئة الوفد المصرى وسكرتاريته بالجراند اوتيل بباريس

بعد الهدنة

كيف تحركت المسألة المصرية فى فرنسا

كانت فرنسا قبل الحرب مركز الجهود التى كان يبذلها فى الخارج الوطنيون المصريون وفى طليعتهم المغفور له المرحوم مصطفى كامل باشا . وكانت مقر كل حركة يقومون بها لنشر الدعوة أو على الاقل أكبر معقل للمطالبين بحقوق مصر الباسطين قضيتها فى الخارج

وكانت الغيوم متكاثفة فى جو السياسة الاوروبية لاسيما فرنسا حيث تتصادم مصالح عديدة لها بمصالح انكلترا وحيث كانت الكراهية القديمة لاتزال باقية يذكيها غير ذكرى الماضى مايقع كل يوم ويزيد الفرنسويين نفوراً من الانجلوسكسون

نعم ان الدوائر السياسية الفرنسوية كانت تقف موقف الحياد أو تتجاوزه ارضاء لانكلترا حتى انها حالت دون عقد المؤتمر المصرى بباريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ (وقد عقد ببروكسل فى ٢٢ و٢٣ و٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٠) ولكن هذا لم يمنع الدوائر غير الرسمية من العطف على قضية مصر وتأييدها

هكذا كان مركز الحركة الوطنية المصرية فى فرنسا حتى نشبت الحرب ووجدت فرنسا الخطر الالمانى يهددها ثم وجدت انكلترا

تدخل الحرب فى صفها فجاءت فترة سكوت ونزل ستار كثيف على جميع المسائل التى كانت تثير العواصف قبل الحرب

وليس فيما أرمى اليه تقدير جهود انكلترا في الحرب الى جانب فرنسا. ولا تناول أسباب دخولها ولا كيف كان ذلك. ولا الاطوار التى مرت بها السياسة البريطانية أثناء الحرب فان هذه أمور لا تتناولها الكتاب الحالى. وانما يكفى ان أقول ان انكلترا بمجرد دخول الحرب أصبحت حليفة فرنسا فكل كلمة يكون فيها مساس أو شبه مساس بها جريمة أقل ماينال قائلها الاعتقال السيء ان لم تكن المحاكمة امام المجالس العسكرية بدعوى نشر أفكار أو مبادىء من شأنها تكدير صفاء التحالف والمساعدة على انهزام الجيوش الفرنسوية.

وكانت رقابة المطبوعات فى فرنسا تحول دون نشر أى شيء يمكن ان لا يروق السلطات البريطانية بل كانت الرقابة أحيانا تتغالى فى ذلك الى حد غير معقول

وأكثر من هذا ان المصريين الذين كانوا فى فرنسا أثناء الحرب كانوا موضوع المراقبة والتضييق

وكان هذا التضييق نفسه يتناول المصريين حتى فى البلاد المحايدة مثل سويسرا وغيرها . إذ منعت النقود عن كل من كان يظن انه وطنى أو يساعد الحركة الوطنية .

وجاءت الهدنة اخيراً فحررت النفوس من رق السكوت المفروض نحو خمس سنوات . وبدأ أثر الحرب يظهر فى كل مكان بين الاحزاب والجماعات كالامم والشعوب ومن ذلك انقسام الافكار فى هيئتين كبيرتين : «حزب حقوق الانسان» و «الحزب الاشتراكي الفرنسوى »

أما انقسام الافكار في الحزب الاشتراكي فلا يهم القارىء بيانه إذا لا صلة له بموضوع بحثنا ويكفى ان نذكر ان المبادىء الاشتراكية المتطرفة أخذت تنمو فى نهاية الحرب وأخذ عدد المتطرفين فى الحزب يزداد وينمو بخلاف المتعدلين الذين كانوا يتضاءلون ويتناقصون

وحدث مثل هذا فى « حزب حقوق الانسان » إذ تألفت أقلية من رأيها ان يتوسع الحزب فى أعماله فلا يقصرها على الدفاع عن حقوق « الانسان » فقط بل يضيف الى شعاره « الدفاع عن حقوق الشعوب والجنسيات». لاسيما ان الحرب انجلت عن شعوب كثيرة مستعبدة تجاهد للوصول الى برّ الحرية والتخلص من قيود الاقوياء الفائزين

وكان ممن اقتنعوا بهذه الفكرة الاستاذ «لوسيان بلركيسو» المحامى ورئيس شعبة الحزب فى الحى الخامس التى كان ينتمي اليها مصريان ممن يدرسون فى أوروبا هما عبده أفندى جوده وخليفه أفندى

بوبلي وحدث ان عرفهما فوعـدهما بعضده في مساعيهما وكانت فاتحة ذلك ان سمعت شعبة اليسار (المتطرفون) في حزب حقوق الانسان بيانا بسطه الثاني امامها عن المسألة المصرية وكان ذلك قبل مؤتمر الحزب السنوى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٨

كان رئيس الاجتماع الاستاذ « اوسكار بلوش» على أنه رغم ذكائه وتطرفه في المبادىء الحرة كان يؤيد نظرية انكليزية النزعة فزعم ان الفوارق الدينية فى مصر تثير نار التعصب الدائمة المناقضة للسلام والمدنية

ولم تكن الاضطرابات قد بدأت في مصر ولم تكن الجالية المصرية فى باريس قد تلقت أخبار النهضة المباركة الموفقة القائمة على أساس الاتحاد بين أبناء النيل من مسلمين وأقباط واسرائيليين ومع هـذا تيسر للشابين ان ينقضا تلك النظريه لا سيما ان احدهما اسرائيلي وهكذا تقرر فى نهاية الاجتماع اعلان العطف على القضية المصرية ومطالبة فريق اليسار بالاهتمام بها حتى ينال المصريون حقهم

وكان الاستاذ باركيسو قد انتدب لحضور مؤتمر الحزب العام الذى سيعقد فى ٢٧ ديسمبر سـنة ١٩١٨ فرضى بان يؤيد مطالب المصريين امامه وقد قيدت فعلا فى برنامج جدول أعمال المؤتمر في باب : مبدأ الجنسية

وقد قام بذلك فعلا فى الساعة الثانية من بعد ظهر ٢٧ ديسمبر ارتقى الاستاذ باركيسو منبر الخطابة في الصالة الكبرى من قصر الجميات العلمية وبسط قضية مصر امام سبعمائة مندوب حضروا المؤتمر

ومما يذكر من خطابه الطويل خاتمته فقد قال :

«يحدثونكم عن الجنسيات المحكومة بالغير. التى لا ينكر أحد فى انقاذها وتحريرها . وقد حدثوكم عن ايرلندا ... نعم اننا نفكر فى إيرلندا كثيراً لانها جارتنا ولكن اسمحوا لى ان أقول ان من تقاليد الحزب طرح مسألة استعمارية على بساط بحثه في مؤتمره السنوى وهكذا اخترت مصر لان العالم فسيح والايرلنديون كثيرون فى جميع ارجائه . اني انقل اليكم امنية المصريين اللذين ينتميان لشعبتى

« ان مصر متشبعة بالمدنية الفرنسوية منذ مائة عام ولكن انكلترا تذرعت باتفاق سنة ٩٠٤ وانتهزت فرصة الحرب - إذ لم يكن لدى أحد فى بريطانيا ولا فى فرنسا متسع من الوقت للكلام - وأغفلت تصريحات ساستها الرسمية سواء فى ذلك ما صرح به تشامبرلن أو غلادستون وبالفور وغيرهم من رؤساء الوزارات التى تعاقبت منذ سنة ١٨٨٢ أو وزراء خارجيتها

انتهزت انكلترا الفرصة فبسطت حمايتها على مصر في شهر

ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن المصريين يطلبون ان يكونوا أحرارا ولهم ذلك الحق

انهم لا يريدون ان يكونوا تابعين لاحد وقد جاءوا يطالبونكم على لساني بتسجيل مطالبهم هذا وتأييده (١) » (تصفيق حاد)

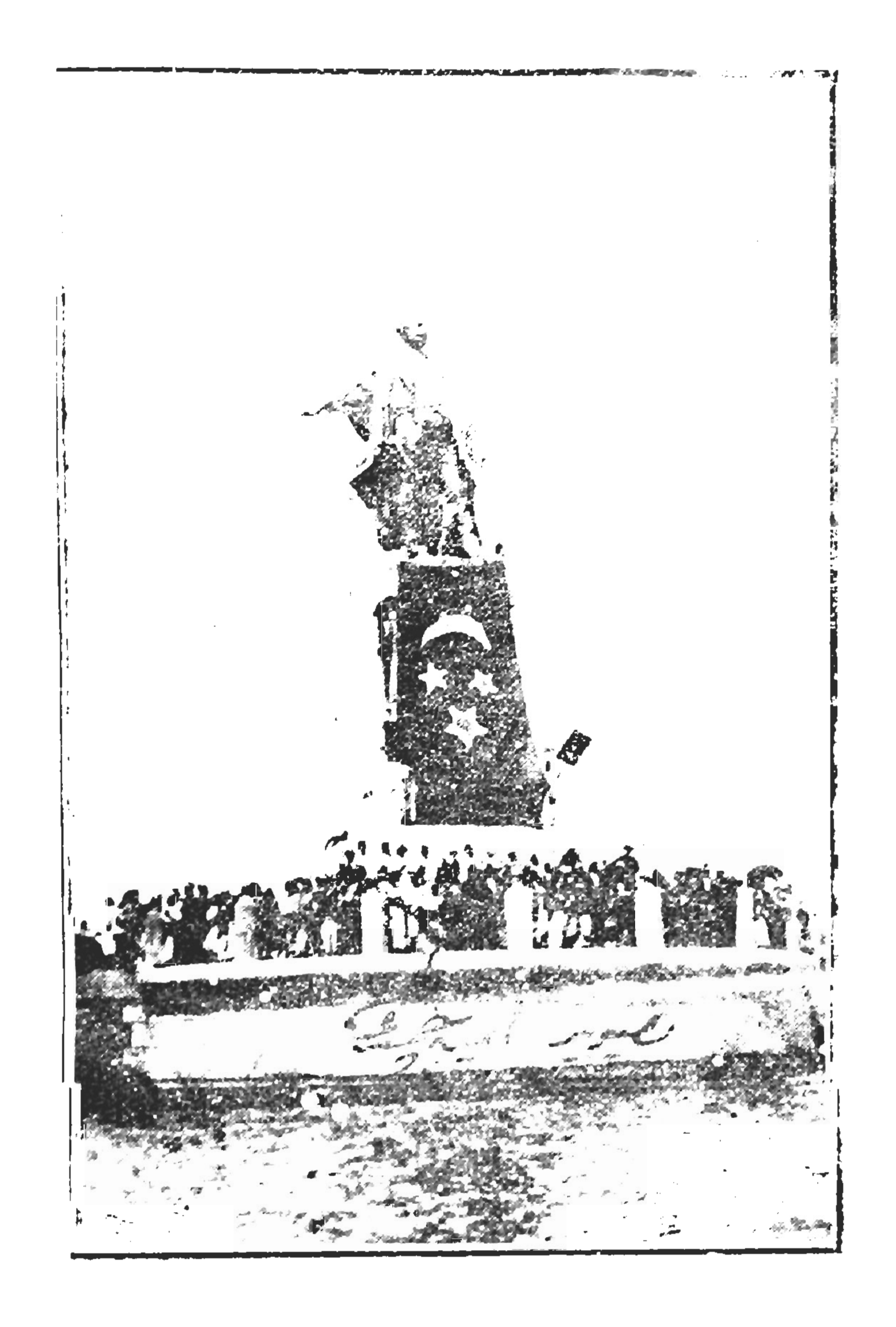
هكذا ابتدأت المسألة المصرية تتحرك من جديد في فرنسا . ويفسر ماتقدم سبب اهتمام حزب حقوق الانسان بها فيما بعد اذ عرضها عليه الوفد المصرى مما سيرد ذكره

---

(١) مستخرجة من السجل الرسمي لمؤتمر حزب حقوق الانسان سنة ١٩١٨



عبد العزيز بك فهمي



وداع الوفد ببور سعيد حول تمثال دلسبس

منشأ الجمعية المصرية

كيف تألفت وكيف اشتغلت

لقد بسطت في الجزء السابق من كتابي عن الحركة المصرية شيئا مما فعلته الجمعية المصرية بباريس غير انى فاتني ان أذكر كيف ألفت وإذا عدت الى استدراك ذلك هنا فانما بغية تسجيل تاريخ هيئة أدت للقضية المصرية خدمات جليلة

ولدت الجمعية المتقدمة بعد وصول ولسن الى باريس بايام قلائل وكان بدء ظهور الفكرة بين شابين فى قهوة « سورس » الواقعة على شارع « سان ميشيل » إذ اقترح عبده أفندي جوده على خليفه أفندى بولى ان يرسلا خطابا الى الرئيس ولسن يبسطان فيه أمانى المصريين مادام لا ينتظر ان يكون في المؤتمر مندوب عن مصر وفعلا أعدا خطابا وقعاه في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٨

وأخذا يبحثان عن شخص كبير المقام يرفع خطابهما للمستر ولسن فقدمهما الاستاذ باركيسو للنائب الاشترا كي موتيه الذى دعاهما لمقابلته في مجلس النواب حيث قضى معهما نحو ساعة ونصف ساعة يناقشهما في مركز مصر السياسي والاقتصادى حتى اقتنع بعدالة مطالب المصريين فقبل ان يحادث الكولونل هاوس فى الامر وان يرفع خطابهما الى الدكتور ولسن

وقد شجع هذا النجاح الاولي جوده وبولي فكاشفا بعض مواطنيهما بذلك وهكذا رضى الافندية صبرى الخولى ومحمد سعيد والدكتور والى وطراف وعباس وهبي والدكتور شافعي أن يوقعوا الخطاب معهم

وجرى البحث بين هؤلاء جميعا على الاثر فيما اذا كان يصح أن يعقبوا عملهم المتقدم بغيره فتقرر أن يؤلفوا من أنفسهم جمعية مصرية تسعى للحصول على استقلال مصر

على أن أثر الحرب كان لا يزال باقيا فلم يجدوا من الموافق بدأ حركة النشر «البروپاجندا» عناواناتكاثرا مباشرة بل جعلوا الغاية من حملتهم الاولى تهييج الدوائر السياسية الفرنسوية وغيرها مسألة تغيير المحاكم المختلطة واستئصال اللغة الفرنسوية من مصر

وقد كتبت عدة مقالات ومذكرات عن ذلك نشرت في صحف مختلفة بتوقيع « الجمعية المصرية بباريس » وبين تلك الصحف « البوبولير » و « لير » و « الاومانيتيه» و « الديبش دوتولوز « واللانترن » و « والرابل » و « الليبرارول » وغيرها

وبدأت مجلة « لوروب نوفل » حملة كانت فاتحتها مسألة ابطال اللغة الفرنسوية في مصر

***

وأدبت الجمعية ست ولائم في أوقات مختلفة من شهر ديسمبر

الى شهر مارس في « تافرن دوبارى » ببولفار كابشي حضرها كثيرون من الساسة والنواب . وكانت الصحف تنشر موجز الخطابات التي تلقى . ومما يذكر ان الصحف الكبرى مثل الفيغارو والديبا أخذت تبدى اهتماما بحركة المصريين وكذلك الشركات التلغرافية المختلفة مثل راديو

وحدث ان أرسلت الجمعية خطابا للرئيس ولسن نشرته جريدة « لير » L'Heure ووصلت بعض اعداد الجريدة الى مصر فعرف أعضاء الوفد المصرى من ذلك ان بباريس جمعية تدافع عن القضية المصرية . وفي ذات ليلة ذهب مصريان أحدهما اسمه أباظه الى قهوة « سورس » ـ المعروفة بانها مجمع الطلاب المصريين ـ وسألا عن عنوان المصريين . وكانوا هنالك فتعارفوا وافهم القادمان الحاضرين انهما يحملان لهم من قبل صاحب المعالى رئيس الوفد ملفين كبيرين ثم سردا على الطلبة حوادث مصر فدهشوا واغتبطوا وشجعهم ذلك على مضاعفة جهودهم

ولكن ضعف مالية الجمعية لم يمكنها من نشر الاوراق النشر الكافي فاضطرت الى طبع مائة نسخة منها على الآلة الكاتبة ووزعتها على الصحف وبعض الزعماء السياسيين وهكذا رفعت الصوت بقدر ما سمحت لها به حالتها

وأخذت الجمعية تسعى لطبع ثلاث كراسات وصلت اليها من الوفد مع الملغين وهي :

١) مطالب المصريين

٢) سياسة انكلترا التطلبية في مصر

٣) بيان عن المسألة المصرية

وكانت الجمعية فقيرة كما ذكرت فاخذوا في جمع الكتتابات من بينهم وبذا تيسر لهم العمل فطبعوا الكراسة الاولى ولتحاشى عرضها على الرقابة التي كانت لا تسمح مطلقاً بنشرها طبعوها وكتبوا في صدرها أنها خاصة ولا يجوز عرضها للبيع أو التوزيع علنا وأرسلوها لمؤتمر الصلح ووصل صدى ذلك الى الصحف فنشرت « الطان » الخبر في الصحيفة الاولى ونشرته التيمس أيضا

وكان أعضاء الجمعية يترددون على المجتمعات المختلفة والمحافل الماسونية لبسط الدعوة الى استقلال مصر . وبين المحافل محافل العلم والضمير ومحفل أورشليم الايقوسي ومحفل الجمهورية وبعض أعضائه أعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحفل المختلط للحق البشرى . وكذلك في الاجتماعات الاشتراكية المختلفة

ولما أخذت أخبار حوادث مصر تصل الى باريس صارت الجمعية تنشر الاحتجاجات تلو بعضها . وكانت بعض شركات النقل مثل شركتي « راديو » و « پارى تلجرام » تنشر بلاغاتها



اسماعيل صدقي باشا

ولما اعتقل رئيس الوفد ومن اعتقلوا معه من الاعضاء نشرت الجمعية احتجاجاً أرسلته بالبرق الى جميع رؤساء الاحزاب والجمعيات السياسية ورؤساء الوزارات السابقة ومؤتمر الصلح وللساسة في البلاد الاخرى المتحالفة

وفي مساء اليوم نفسه كان النائب مارسل كاشان زعيم الحزب الاشتراكي ورئيس تحرير جريدة «الاومانتيه» يلقي محاضرة في صالة قصر الجمعيات العلمية على الطلبة الاشتراكيين . وفي نهاية محاضرته ذكر مصر ثم انتقل بعد ذلك الى مقر الجمعية المصرية الواقع في البناء نفسه فاعرب لاعضائها الحاضرين عن عطفه على القضية المصرية واستعداده لمساعدتها بكل ما في وسعه . ثم طلب منهم ان ينتدبوا أحدهم ليبسط للطلبة الاشتراكيين أصل المسألة المصرية ويفهمهم ما يغيب عنهم من تفاصيلها

وفعلا ندبت الجمعية في الحال ثلاثة من أعضائها شرح أحدهم للطلبة المشار اليهم تاريخ المسألة المصرية وتطوراتها والمركز الذي وضع الانكليز فيه البلاد منذ الحرب ثم أظهر حق مصر في الاستقلال وقد تأثر السامعون بما ألقي عليهم فصاحوا «لتحي مصر» وانصرفوا وهم ينشدون نشيد العمال الدولي (الانترناسيونال)

وطلب المسيو كاشان في الوقت نفسه من الجمعية ان ترسل له عضوين أو ثلاثة أعضاء يقدمهم لبعض رجال وفد الصلح الامريكي

المقربين من الرئيس ولسن والكولونل هاوس. فعهدت الجمعية بتلك المهمة للدكتور شافعي أفندي وعبده جوده أفندي وعباس وهبي أفندى وخليفه بوبلي أفندى . وكان هذا بدأ الجهود المصرية في الدوائر السياسية الامريكيه وهي الجهود التي تزايدت أهميتها فيما بعد

وسعى أعضاء الجمعية المصرية في توثيق صلتهم بالامريكيين وكان يفد عليهم كل يوم ضابطان أو ثلاثة من الضباط الامريكيين الملحقين بوفد الصلح لالتقاط المعلومات والاخبار وأخذ بيانات عن القضية المصرية

وفي ذلك الوقت كان فريق اليسار في حزب حقوق الانسان يفكر في تأليف حزب مستقل يسمى حزب حقوق الانسانية ويعمل على حماية مبدأ حق الشعوب وتأييد مطالب الامم المستعبدة ومساعدتها

وكان أكبر عامل في الحزب الجديد ومؤلف له الاستاذ باركيسو الذي أشرت اليه قبلا فرضي ان يكون أول اجتماع للحزب الجديد خص القضية المصرية . وقبلت الجمعية المصرية ذلك وتقرر عقد اجتماع عام برئاسة النائب كاشان ولكن حدث في هذه الاثناء ان جاءت الاخبار باطلاق سراح سعد باشا ومن معه والسماح للوفد بالسفر ففضلت الجمعية تأجيل الاجتماع حتى يكون عقده أثناء وجود الوفد بباريس .

جهود الجمعيات المصرية

يصح قبل ان انتقل الى سرد اعمال الوفد فى فرنسا وانكلترا وغيرهما ان اوجز جهود الجمعيات المصريه باوروبا لاسيما جمعية باريس

لما شعر الطلبة المصريون فى مختلف البلدان بضرورة العمل لبلادهم إذ حان الوقت المناسب الفوا جمعيات مختلفه فى كل بلاد وجدوا فيه لنشر الدعوة المصريه على قدر ماتسمح لهم بهظروفهم

وكانت جمعية باريس مركز الحركة فانها فى مركز السياسة الدولية الى جانب مؤتمر الصلح فصوتها الاكثر ارتفاعا من غيرها وقد شعرت الجمعيات المختلفة بذلك فجعلتها مرجعها وكانت ترسل اليها ما تيسر من المال القليل الذى يفيض عن حاجات الطلبة الضرورية وأوفدت جمعية انكلترا احد اعضائها الى باريس ليكون صلة اتصال بينها وبين جمعية باريس

وكان اعضاء جمعية باريس عند وصولنا ١٨ عضواً قرروا ضمى اليهم وكتبوا الي بذلك فصارت ١٩ عضوا . وهم الافنديه الدكتور محمد والى الطبيب وشقيق جعفر باشا والى والدكتور شافعى ومحمد سعيد دكتور في الحقوق وعباس وهبي المهندس ونجل عبدالله باشا وهبي ومحمد صبرى ليسانس فى الآداب والتاريخ وصبرى الخولى وميشيل توما من الحقوق ومختار النقاش المعروف واحمد السيد ليسانس في

الحقوق وخليفه بولى مهندس وحقوقى وطراف مهندس وانطون فرح مهندس زراعي وعبده جوده ليسانس حقوق وكفرونى مثله واطنى بالسنترال وصادق نجار دقى وعنحورى ومسعوده طالباً في الزراعة ومحمود ابو الفتح كاتب هذه السطور

وقد ذكرت قبلا نشأة الجمعية فلا اجد حاجة للعودة الى ذلك ولكنى اكتفي بان اذكر انها قسمت اعمالها بين اعضائها ووكلت ادارة جلساتها الى الدكتور والى لانه اكبر الاعضاء سنا

ويمثل علم الجمعيه اتحاد عناصر الامة الثلاثة فتضم رقعته الحمراء الهلال والصليب والشعار الاسرائيلى .

ولقلة المال لدى الجمعيه استأجرت غرفة فى مركز الجمعيات العلمية بالدار رقم ٨ بشارع « دانتون » يومين فى الاسبوع تعقد جلساتها فيها ولكنها لما تيسر لها المال انتقلت فى العام الماضى الى مكان مخصص بها فى الدار رقم ٦٠ بشارع المدارس

وكان أول مافعلته الجمعية عند وصول الوفد ان دعت رئيسه واعضاءه ودعت كاتب هذه السطور الى حفلة شاى اقامتها فى قاعة السلاح بالبناء الذى يحوى مقر الجمعية فى ١٩ ابريل سنة ١٩١٩ اى يوم وصول الوفد

وقد زين المكان ببعض أعلام مصرية وفرنسوية ومدت فيه مائدة طويلة زينت بالزهور وعند الساعة الرابعة جاء المدعوون

فجلس معالى رئيس الوفد فى صدر المائدة والى يمينه الدكتور والى بصفته اكبر اعضاء الجمعية سناً وجلس الباقون فى الاماكن المخصصة بهم ثم وقف الدكتور وألقى كلمة وجيزة رحب فيها بالوفد ورئيسه وهنأه بالسلامة وخطب عضو آخر فى مهمة الوفد وما تنتظره الامة منه واشار الى الآمال المعقودة عليه والمعلقة به

وتكلم رئيس الوفد نيابة عن زملائه فالقى عبارات مؤثرة فيها عهود قاطعة بان الوفد سيعمل للوصول الى الاستقلال التام الذى لا يرضى به بديلا

وبسط أحد الاعضاء تاريخ الجمعية وما فعلته وبعد ذلك قدم الشاي والحلوى بين سمر شبه عائلى ودار الحديث حول ما يرى أعضاء الجمعية عمله وما يستطيعون تقديمه من المساعدة

ومما أذكره عرضا أن أحد الخطباء من أعضاء الجمعية تكلم فى خطابه عن حركة الامة ونهضتها وأشار الى فضل المرحوم مصطفى كامل باشا فى ذلك فظهر الامتعاض على البعض من هذه العبارة

وحمل خطيب آخر من الجمعية على عمل انكلترا وندد بها تنديداً شديداً فاعترض عليه أحدهم قائلا انه ليس من الموافق الطعن على انكلترا فى أرض فرنسوية لأنها حليفة فرنسا

***

ورأت الجمعية أن تخلد ذكرى قدوم الوفد الى باريس للمطالبة

بحقوق مصر فعهدت الى مختار افندى النقاش أن يصنع مدالية تقدم لرئيس الوفد فوضعها تمثل باريس بحسناء فرنسوية يدها في يد حسناء تمثل مصر بملابس شرقية وتشير (أى باريس) باليد الاخرى علامة الترحيب وهى باسمة . وفى المدالية عدا ذلك بعض مميزات العاصمة الفرنسوية مثل برج « ايفل » المشهور . وعلى يمين الصورة «باريس ترحب بالوفد المصري » ثم العبارة نفسها بالفرنسوية وفى القسم الاسفل . باللغتين العربية والفرنسوية « مقدمة من جمعية باريس المصرية الى الوفد المصري »

وقد صنع مختار أفندى تمثال « نهضة مصر » المشهور وقد أشرت اليه فى كتاب مع الوفد المصري وأوردت صورته وكتبت عنه الصحف ما فيه الكفاية

***

وضعت الجمعية المصرية نفسها تحت تصرف الوفد ولكنها فى الوقت نفسه رأت أن تتابع مهمتها وهي « البروپاجندا » . ومما فعلته انها احتجت على اعتراف ولسن بالحماية فى ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ . وفى ٩ مايو أرسلت الى مؤتمر الصلح احتجاجا على قراره الخاص بمصر ذكرت فيه مجهود مصر فى الحرب ثم ختمته بقولها « . . . . نحتج أمام الانسانية جمعاء على الاعتراف بالحماية الانكليزية على مصر »

وأرسلت الجمعية فى ٢٧ يونيو تلغرافا الى مؤتمر العمال الانكليزى الذى كان مجتمعا فى « ساوثبورت » وحضره مندوبون من أحزاب العمال فى الممالك الاخرى . وقد انتهزت الجمعية فرصة وجودهم فأرسلت صورته اليهم جميعا

وأرسلت احتجاجات الى الحزب الاشتراكي الايطالى وغيره من الانظمة الاشتراكية

وقد طلبت الجمعية من الوفد أن يمدها بالمال فأمدها بخمسة آلاف فرنك ثم أمدها ببعض مبالغ أخرى مساعدة لها على إصدار المجلة التى شرعت تصدرها باسم « مصر »

***

أشرت فى صدر هذا الكتاب الى الاجتماع الذى أرادت الجمعية عقده بالاشتراك مع حزب حقوق الانسانية والى تأجيله لحين وصول الوفد وأذكر هنا إتماما للفائدة انه عقد فى مساء ٢٠ مايو بالقاعة الكبرى فى دار الجمعيات العلمية . وكانت الرئاسة للنائب كاشان الذى ورد ذكره قبلا — وهو زعيم الاشتراكيين — وكان يساعده المسيو بول برولا وكيل جمعية الادباء المعروفة — وهو كاتب كبير — والمحامى باركيسو

وقد غصت قاعة الاجتماع بالحاضرين من طبقات مختلفة وبينهم بعض أعضاء البرلمان الفرنسوى وبعض الصحافيين لا سيما

الذين ينتمون الى اليسار منهم . وحضر بعض الضباط الامريكيين وكثيرون من وفود الجمهوريات الاسلامية الروسية وكنت قد دعوتهم شخصياً

وكانت على المرسح منضدة جلس اليها الرئيس ومساعداه والخطباء

وجلس فى الصف الاول من القاعة رئيس الوفد المصرى وأعضاؤه . وعند الساعة التاسعة افتتح كاشان الاجتماع فاستنكر المصير الذى أعده مؤتمر الصلح لمصر ووعد المصريين بعضد الحزب الاشتراكي وقال انه سيجعلها فى طليعة أعماله

وتلاه المحامي باركيسو فتكلم عن تأليف حزب حقوق الانسانية وبسط الاسباب التى حدت به الى جعل مسألة مصر فاتحة أعماله . وبسط قضية مصر باسهاب

وتكلم المسيو پول برولا عن « كراهية الاجنبي » التى تجلت فى السياسة الاستعمارية التى ترمى الى اخضاع العالم لفريق من الاستعماريين فى الدول القوية وأشار الى أحوال مصر السياسية

وتكلم خليفه افندى بوبلى منتدبا عن الجمعية المصرية وتلاه الاستاذ ويصا أفندي واصف المحامى فشرح حوادث شهرى مارس وابريل سنة ١٩١٩

وختم كاشان الاجتماع بكلمة قال فى نهايتها « اذا كنتم قد طرقتم

ابواب الاستعماريين فاقفلوها فى وجوهكم فان الشعب الفرنسوى يفتح لكم ابوابه فاطرقوها »

وعرضت بعض أمور ثابتة بالفانوس السحري ووزعت على الحاضرين كراسات مطبوعه ببيان القضية المصرية ثم خرج المجتمعون وهم يصيحون لمصر بالحرية

***

وقبل الاجتماع المتقدم مباشرة أدبت الجمعية المصرية لبعض الصحافيين الذين حضروا مأدبة عشاء فى البناء نفسه فى مكان منفرد وقد حضرها الكاتب وخطب فيها الاشتراكي المتطرف رابوبور

***

وكان البعض قد لاحظ على الوفد انه دعا الصحافيين الامريكيين والانكليز الى مأدبة عند وصوله ولم يدع الصحافيين الفرنسويين والايطاليين مع ان الواجب يقضي بذلك اما عدم دعوة الفرنسويين فانه لم يهمل امرها ولكنه لقى أمتناعا من اكثر الصحافيين الذين اراد دعوتهم فقد كان الصحافيون الفرنسويون يقولون ان بلادهم حليفة انكلترا فلا يستطيعون حضور دعوة هي فى الواقع بمثابة مظاهرة ضدها

ورأى الوفد ان يشير على الجمعية المصرية بتوجيه الدعوة الى الصحافيين الايطاليين باسمها وقد اقيمت لهم مأدبة حضرتها ودعى اليها مراسلو صحف «الكوريري دلاسيرا» و«سيرا» و«السولى»

و «المزوجورنو» و «الجورنالي ديتاليا» و «ستامبا» و «تمبو» و «ايبوكا» و «ايديا ناسيونالى» و «سيكولو» و «اتياليا»

وكانت المأدبة فى مطعم دار الجمعية العلمية فى ظهر ٤ يونيه سنة ١٩١٩ وحضرها رئيس الوفد ومعه عبدالعزيز بك فهمي ومصطفى بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفي ومحمود بك أبو النصر وويصا أفندي واصف ومدكور باشا وبدر بك سكرتير الوفد

وبعد تناول الطعام القى الدكتور والى كلمة شكر ثم خطب الاستاذ ويصا ثم تكلم السنيور فتوريو فتورى مدير سياسة الجورنالي ديتاليا عن زملائه

وقام معالى سعد باشا فشكر للصحفيين الايطاليين عطفهم واهتمامهم بقضية أمة مظلومة وختم الاحتفال بين الهتاف لمصر وايطاليا

***

وكانت جمعيات المصريين في البلاد الاخرى تنسج على منوال جمعية باريس أو تساعدها في أعمالها سواء ماديا بارسال اعانات لها أو أدبيا بنشر الكراسات التي تطبعها

ومن أهم تلك الجمعيات الجمعية المصرية ببريطانيا وقد كانت فاتحة أعمالها الاحتجاج في أوائل الحرب على اعلان الحماية على مصر احتجاجاً أرسلوه الى رئيس الحكومة البريطانية ومجلس العموم



الجالسون من اليمين — عدلى باشا . سعد باشا . محمد على بك

الواقفون من اليمين — حمد باشا . المكباتى بك . سينوت بك . على ماهر بك

والهيئات السياسية ولكن الحرب والاجراءات الاستثنائية التى اتخذت ضدهم قضت عليهم بالصمت زمناً طويلا . حتى اذا انتهت تكاتب الاعضاء من مختلف البلدان ببريطانيا واجتمعوا فقرروا استئناف جهادهم وجمعوا أقصى ما يمكنهم الخروج عنه من مالهم فكانت مئات قليلة أرسلوا قسما منها الى جمعية باريس لتزيد حركتها حول مؤتمر الصلح واشتغلوا بالباقى . وكانوا يمدون جمعية باريس بمبالغ أخرى بين وقت وآخر

واستخدموا كثيرين ممن يعطفون على أمانى المصريين مثل المستر وافرد سكاون بلنت وغيره . وتطوع المصريون الذين أتموا دراستهم للقيام بالاعمال الضرورية وولوا زعامتهم لأحدهم الدكتور عمر . واتخذوا لجمعيتهم مركزاً بفندق « امبريال » بميدان «رسل» وبلغ من أهمية حركتهم أن أقبلت الصحف على تسقط أخبارهم فكتبت اليهم جريدة الدايلى هرالد تقول انها تفتح أعمدتها لكتاباتهم. وهكذا جعلوا في مركز الجمعية قسما مخصصا بالاستعلامات والنشر ويرجع اليهم وحدهم الفضل فى اثارة المناقشة التى فتح بابها « الكابتن ودجوودبن » فى مجلس العموم فى ١٥ مايو والتى حملت السلطات على تفتيش مركز الجمعية وصادرت ما فيه من الاوراق

وقيل في ذلك الوقت ان الحكومة تزمع اتخاذ اجراءات ضدهم فاتفقوا مع محام ايرلندى قدير على أن يتول القضية وأرادوا

أن ينتهزوا هذه الفرصة لبسط الحالة في مصر ولكن الامر وقف عند حد الاجراءات الاولية

ورأى الوفد بعد جلسة مجلس العموم نتيجة جهود الطلبة في انكلترا ورأى الاجراءات التى كان في النية اتخاذها ضدهم فأرسل اليهم مبلغا ما مع مندوب لهم كان بباريس حمل لهم معه أيضا بعض بيانات تفيد في حركة النشر

وقد ساعدهم الوفد بعد ذلك ببعض مبالغ أيضا ليستعينوا بها في جهودهم

ومن مظاهر الوطنية الجديرة بالذكر أن هؤلاء الشبان كانوا قبل وصول اعانات اليهم يحرمون أنفسهم من الضروريات فضلا عن الكماليات للانفاق على حركتهم بل كانوا يبيعون كتبهم وأدواتهم بل ملابسهم أيضا لتحصيل النفقات اللازمة لأعمالهم



الدكتور حافظ عفيفي بك

موتمر الجمعيات المصرية

فكرت الجمعية المصرية بباريس فى أواخر سنة ١٩١٩ فى عقد مؤتمر من بقية الجمعيات المصرية باوروبا للبحث فى تنسيق خطة للعمل ولتوحيد جهودها فارسلت الدعوات الى الجمعيات المصرية في مختلف البلدان بفرنسا وانكلترا وسويسرا لتحضر مؤتمراً عاما تقرر ان يعقد بباريس في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ لدراسة أفيد الوسائل التي تتبع فى سبيل نشر الدعوة وغيرها

وانتخبت جمعية باريس لجنة لعمل مايلزم للقيام بالمشروع وهذه نظمت ثلاث لجان فرعية. الاولى مهمتها السعي لتهيئة الاماكن اللازمة لنزول المندوبين الذين سيصلون وتسهيل اقامتهم بباريس

والثانية لاعداد المؤتمر وتنظيمه مثل تعيين جدول الاعمال ومثل حركة النشر عن المؤتمر في الصحف وابلاغ قرارات المؤتمر الى الوفد المصرى

وعهد للثالثة بالمسائل التى تكون لها صلة بمصر

***

وقد دعي المندوبون الى شاى اعدته لهم جمعية باريس في الصالة الكبرى بدار الجمعيات العلمية بعد ظهر ٢٧ ديسمبر . ثم عقد الاجتماع الاول بعد الشاى فافتتحه الدكتور والى رئيس جمعية باريس

بكلمة استهلها بالترحيب بالمندوبين ثم أظهر ان الغاية من المؤتمر هي توحيد خطة العمل لنشر الدعوة بأنجع الوسائل وأقومها . ثم اشار الى نشأة جمعية باريس فذكر انها تألفت قبل الحركة التى قامت في مصر وقبل وصول الوفد . وعدد أعمالها وخدماتها

وانتقل الى شرح المساعدات الادبية التى قدمتها الجمعية للوفد المصرى لتسهيل بعض أعماله ومساعيه فى باريس . وذكر أن الجمعية موطدة العزم على أن تتابع جهادها فى سبيل استقلال مصر حتى النهاية

وبعد ذلك تلا السكرتير بيانا بالمسائل التى ستعرض على بساط البحث وكان عددها ٣٢ مسألة

وخطب بعد ذلك رئيس الجمعية المصرية بلوندره شاكراً وتكلم عن مجهودات اخوانه وعن آمالهم جميعا وأمانيهم

وعقد الاجتماع الثانى عند الساعة الثالثة من بعد ظهر ٢٨ ديسمبر وطرحت المسائل على بساط البحث وعند الساعة الثامنة كان المؤتمر قد انتهى من النظر فيها

ومن الاقتراحات التى عرضت اثنان أحدهما عن مقاطعة البضائع الانكليزية وقد جرت مناقشة قصيرة فى ذلك ولم يتيسر اصدار قرار فاصل فى الامر وكل ما حدث هو أن المؤتمر أبدى رغبته فى أن يرى البضائع المصرية تحل محل البضائع الانكليزية

والاقتراح الثانى عن مسألة السودان فقد طلب فيه من المؤتمر القيام بحركة نشر حولها ولكن يظهر أن المسألة لم تكن قد بحثت قبل الاجتماع من حيث دراسة مركز السودان وصلته بمصر وغير ذلك مما يختص بالنيل فاقترح حمد الباسل باشا تأليف لجنة لدرس الموضوع وقد ألفت ولكن لم يعمل شيء بعد ذلك بفكرة أن الوفد سيقوم بما يلزم في هذا الشأن

وخول المؤتمر جمعية باريس السلطة التامة لتنفيذ قراراته وكان فى الرئاسة حمد باشا الباسل والدكتور والى من جمعية باريس والدكتور محمود من جمعية لوندره . وقد حضر الباسل باشا المؤتمر بصفته عضواً فى الجمعية المصرية

وفى ٢٩ ديسمبر أدبت ولمية للمندوبين حضرها محمد على بك عضو الوفد نائبا عن سعد باشا وحضرها عبد اللطيف بك المكباتى

وألقى محمد على بك خطابة امتدح فيها جهود الشبان وهمتهم وغيرتهم ثم خطب حمد باشا

وأخذت صورة الحاضرين

وتتضمن القرارات التى أصدرها المؤتمر أشياء كثيرة مثل احتجاجات وأعمال بروباجندا فى مختلف البلدان وتسهيل سبيل التعاون بين الجمعيات المصرية المختلفة فى الخارج . ومن أعمال البروباجندا ترجمة النشرات والمذكرات المصرية الى اللغات

الاوربية المختلفة . وانشاء مجلة مصرية بلوندره . والاتفاق مع جريدة انكليزية لنشر ردود المصريين على ما يظهر في الصحف الانكليزية عن مصر . وانشاء مركز بباريس لتوزيع أخبار مصر وارسالها الى بقية العواصم الاوروبية وكثير غير ذلك مما لا يسعه المجال .



احمد لطفى السيد بك

كيف تألف الوفد المصري

لما انتهت الحرب واخذت الدول تنظر في أمر عقد هدنة تمهيداً لبحث الصلح ووضع شروطه رأى كثيرون من المصريين انه قد حان الوقت الذي يرتفع فيه صوت مصر المطالبة بحقوقها القديمة الثابتة مادامت كفة الحلفاء قد رجحت فانهم مافتئوا يقولون طول مدة الحرب انهم يقاتلون في سبيل تأييد الحرية ونصرة الامم الضعيفة المستعبده

وكان بين من فكروا من ذلك صاحب المعالي سعد زغلول باشا وبعض من يثق بهم ويجتمعون به فرأوا ان يتقدموا للعمل

وكانت الاحكام العرفيه لاتزال تثقل كاهل البلاد . وكان اثر الحرب لايزال باقيا بقيوده ونواهيه وقوانينه الاستثنائيه المختلفة ولذا كانت بداية عملهم مقرونة بالتكتم والحيطة

واذا صح ان يذكر فضل لصاحبه فيتحتم علي ان اذكر فضل حسين رشدي باشا رئيس الوزارة لذلك العهد فقد كان في الحقيقة من اكبر الساعين لتأليف الوفد وتأييده في نشأته . وكان لا ينقطع عن الاجتماع بسعد باشا ومن معه ليضعوا خطة العمل بالاتحاد

وكانت الفكرة متجهة في ذلك الوقت نحو السفر الى لوندره لمفاوضة الحكومة البريطانية في أمر استقلال البلاد

وكان الرأى الذى اتفق عليه أن يسافر وفدان احدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية ويتألف من رشدي باشا وعدلي باشا ووفد اهلى هو الذى يرأسه سعد باشا

ولم يكن من المتيسر بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظراً لحالة الحرب المبسوطة على البلاد ولكن القائمين بالامر مع هذا رأوا ان يعرضوا امرهم على الامة حتى تكون يدهم فى المفاوضات والمجهودات قوية فوضعوا توكيلات ارسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها

وكان قد روعى فى وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية فلم ينص فيه صراحة على ان الاستقلال الذى تراد المطالبة به «تام» وكتبت عبارة تفيد الثقة — أو نحوها — بعدالة بريطانيا وميلها للحرية فقام معارضون من رجال الحزب الوطني وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحا فى النص على « الاستقلال التام» ومجرداً من العبارات اللينة التي لاطائل تحتها

وقد رأى الوفد فى شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية فى البلاد . حياة يمكن الاعتماد عليها فى عمله فازداد شجاعة وقوة وغير صيغة التوكيل بصيغة أخرى صريحة لا يدخلها الشك فتلقاها الناس من كل ركن من اركان البلاد واقبلوا على توقيعها لكن السلطات اخذت تصادرها فكتب سعد باشا الى وزير الداخلية

يحتج على ذلك بخطاب تاريخه ٢٣ نوفبر سنة ١٩١٨ قال فيه :

« حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان ارفع الى دولتكم ما يلى :

« لا يخفى على دولتكم أنه على أثر فوز مبادىء الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها . ألفت مع جماعة من ثقاة الامة ونوابها وأصحاب الرأى فيها وفداً لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادىء السامية . لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأى الامة فى مصيرها

«لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات ونظراً الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها . ويحرم الامة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل

«ألتمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع واذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة الى هذا المنع فانى أكون سعيداً لو كتبتم لي بذلك

حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات

«وفى انتظار الرد . تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادىء الحرية الشخصية وعظيم احترامي لشخصكم الكريم»

الامضاء : « الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية »

« ورئيس الوفد المصري »

« سعد زغلول »

وكتب سعد باشا فى اليوم التالى خطابا آخر الى رشدي باشا ملحقا بالخطاب الاول قال فيه :

« حضرة صاحب الدولة » الخ

« إلحاقا لما حررت لكم أمس أتشرف باخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فألفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادىء العصر الحاضر »

وقد ظهر من التحريات التى عملت أن الاوامر التى صدرت بمنع توقيع التوكيلات ومصادرتها صادرة من مستشار الداخلية وقد أرسل رشدي باشا رداً فى ٢٥ نوفمبر على خطابى سعد باشا المتقدمين قال فيه :

« رئاسة مجلس الوزراء »

« حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

« إجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجاري أتشرف باحاطتكم علما أنه اذا كانت قد صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين ومصادرتها عند الاقتضاء فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت سلطة الاحكام العرفية ولان مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام»

«وتفضلوا . . . .» الامضاء

(رئيس مجلس الوزراء)

« حسين رشدي»

وكانت أول حركة قام بها الوفد للسفر الى انكلترا على أثر توقيع الهدنة مع المانيا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ إذ لم يكد يصل خبر توقيعها الى مصر حتى كتب سعد باشا الى السير ونجت نائب الملك خطابا يطلب فيه مقابلته مع اثنين من زملائه أعضاء الجمعية التشريعية فجاء الرد بتحديد موعد المقابلة فى ١٣ نوفمبر

وقد قابلوه فعلا في ١٣ نوفمبر وأبلغوه مطالب أبناء وطنهم وأخبروه بأنهم يزمعون السفر الى لوندره مع بعض زملائهم للمطالبة

باستقلال مصر . . . .

وكان الوفد فى ذلك الوقت يتألف من سبعة أعضاء غير انهم أخذوا يضمون اليهم من كانوا يرون فى انضمامه اليهم فائدة للقضية التى تولوا أمرها

وقامت حركة أخرى من رجال الحزب الوطنى وغيرهم ترمي الى تأليف وفد آخر ولكن بعض العقلاء رأى فى ذلك انقساما يضر بمصلحة القضية التى يخدمها الجميع فسعى للتوفيق وكاد يتم له ذلك على أن ينتخب الحزب مندوبين يمثلونه فى الوفد فاختار ولكن سعد باشا اعترض على اختيار أحمد بك لطفى ومصطفى أفندى الشوربجى فانقطعت المفاوضات وظل الحزب الوطنى بعيدا عن حركة الوفد بعيداً عن الاعتراف به .

على أن الوفد تمكن من ضم بعض أعضاء كانوا قديما ينتسبون للحزب الوطنى وانتهى الامر بتأليف الوفد من سعد باشا ومن على باشا شعراوى أمينا للصندوق وعبد العزيز بك فهمى واسماعيل صدقى باشا ومحمد بك على ومحمود بك أبو النصر وأحمد بك لطفي السيد والدكتور حافظ بك عفيفى وسينوت بك حنا ومحمد محمود باشا وعبد اللطيف بك المكباتى وحسين واصف باشا وحمد باشا الباسل وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك وميشيل بك لطف الله وعبد الخالق مدكور باشا

وقد انفصل عن الوفد بعد ذلك حسين واصف باشا وصدقى باشا وأبو النصر بك لاسباب سنذكرها فى حينها اما ميشيل بك لطف الله فقد انقطع ذكره فى الاعمال التالية ولا أدرى هل يرجع ذلك الى انفصاله عن الوفد أو لانه يشتغل بمسائل سياسية أخرى غير مسألة مصر . اما مدكور باشا فقلت صلته بالوفد بعد زيارة قصيرة قام بها له فى باريس

نرجع الى المساعى التى كان الوفد يبذلها للتمكن من السفر فنذكر انه كتب فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى رئاسة الجيش البريطانى بمصر يطلب جوازات السفر لاعضائه فجاء الرد فى اليوم التالى بان الطلب سينظر فيه باقرب وقت ممكن

وانقضت عدة أيام دون أن يتلقى الوفد نبأ عن ذلك فكتب رئيسه خطابا آخر الى رئاسة الجيش بتاريخ ٢٨ نوفمبر يكرر الطلب فجاءه الرد فى ٢٩ منه بانه «حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلب الوفد الى ذلك اليوم وبمجرد تذليلها تسارع رئاسة الجيش الى اجابته الى موضوع طلبه »

ولكن الوفد خشى التسويف لاسيما ان حركة الصلح كانت قد أخذت تدخل في دور جدى فارسل فى ٢٩ نوفمبر خطابا الى السير ونجت أطلعه فيه على نتيجة مسعاه لدى السلطات العسكرية وطلب منه استعمال نفوذه ليحصل الوفد على الجوازات التي يريدها

وذكر الوفد ان من الضرورى ان يكون بلوندره قبل الاسبوع الاخير من شهر نوفبر

وجاء الرد من دار الحماية بتاريخ أول ديسمبر وفيه يذكر الكولونيل سايمز ان السير ونجت نائب الملك كلفه بان يبلغ الوفد انه بعد مراجعة الحكومة البريطانية فى الامر وجد أنه لا يستطيع التداخل لدى السلطة العسكرية فى ذلك . وذكر الكولونيل سايمز ان «نائب جلالة الملك» يعرض على سعد باشا وزملائه تقديم ما لديهم من الملاحظات عن نظام الحكم فى مصر اليه كتابة على شرط ان لا تنافي الملاحظات السياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية. ولفت نظر الوفد الى الخطاب الذى أرسله السير ملنر تشيتهام الى المرحوم السلطان حسين عند تعيينه للسلطنة المصرية

ولكن هذا الرد لم يكن ليرضى سعد باشا وزملاءه فكتب الرئيس الى السير ونجت فى ٣ ديسمبر يشير الى ماعرضه السير على الوفد من تقديم اقتراحاته ويقول : «انه لا يسوغ لى ولا لاحد من أعضاء الوفد ان يطلب طلبات غير مطابقة لمشيئة الامة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا » . وألح سعد باشا فى طلب الجوازات

ولم يكتف الوفد بذلك بل أرسل الى المستر لويد جورج في اليوم التالى (٤ ديسمبر) تلغراف شكوى هذا نصه :

« صاحب السعادة المستر لويد جورج

« الوزير الاول لبريطانيا العظمى

« داوننج ستريت . لندن

« تحدث فى مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التى لازلتم اماماً لها الى حد ان المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التى مافتيء ساسة المملكة يعلنونها كل يوم لايعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق آخر أقل استحقاقا للرعاية

« هل تقبلون سعادتكم ان صوت أمة باسرها يخفت بينما ارجاء العالم تدوى باصوات الامم المطالبة بمالها من الحقوق ومن حرية التصرف بمستقبلها؟

« وهل أمتكم العظيمة وهي خارجة تحمل أكاليل النصر من حرب لم تخض غمارها الا دفاعا عن الحرية تقبل ان يفوق باسمها أنفذ سهم فى قلب هذه الحرية ؟

« ان مصر وهي عارفة بحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الرأى العام الانكليزى على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبها القومية مؤملة فى عدله تمام تحقيقها

«وهذا أمر يشبه ان يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الرأي العام الانكليزي فيصبح عسيراً أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية

« فبالنيابة عن الوفد المصري ارفع هذه التصرفات لنظركم السامي »

الامضا: (وكيل الجمعية التشريعية المنتخب)

(ورئيس الوفد المصري)

«سعد زغلول»

***

وكان رشدي باشا كما ذكرت قبلا يعمل مع الوفد يداً واحدة فبينا كان سعد باشا وزميلاه يقابلون السير ونجت في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ليبلغوه مطالب البلاد وعزمهم على السفر الى لوندره كان هو (أي رشدي) يرفع الى عظمة السلطان فؤاد تقريراً نثبته هنا للتاريخ — قال :

« ان الحوادث تتوالى سراعا وستبدأ مفاوضات الصلح ويشرع في تسوية جميع المسائل التي اثارتها الحرب ومن أهم الامور ان تبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم في مصير مصر السياسي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة ولذا اقترح على عظمتكم ان تعهدوا

اليّ والى زميلي عدلى باشا بهذه المهمة

«وسينوب عني سرى باشا فى رئاسة مجلس الوزراء أثناء غيابي وينوب عني ثروت باشا فى وزارة الداخلية وينوب زيور باشا عن عدلى باشا في وزارة المعارف »

وقد أبدى السلطان موافقة على ذلك فأبلغ رشدى باشا الطلب الى السير ونجت ليرفعه الى حكومته ولكن ردها لم يكن مرضيا فقدم رشدى باشا استقالة الى السلطان قال فيها انه عندما احتمل امام ضميره وامام بلاده وامام التاريخ مسئولية عمله في ظل نظام الحكم الجديد احتفظ لنفسه بان يطالب لمصر من الحكومة البريطانية باكبر حرية ممكنة متى بدئت مفاوضات الصلح ثم قال: «أما وقد اوشكت اليوم ان تفتح فقد طلبت بمصادقة عظمتكم السامية من الحكومة البريطانية ان تسمعني وتلقيت رداً يكاد يكون «فيما بعد ــ بعد الصلح» ولكني أرى على العكس من ذلك ان الوقت الحالى هو وقت عرض امانى مصر الاهليـة والدفاع عنها . وفي هـذه الحالات اتشرف بتقديم استقالتي لعظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية »

وذكر رشدى باشا فى استقالته ان عـدلى باشا متضامن معه فى ذلك وانه هو ايضا يقدم استقالته من وزارة المعارف

وقد كان لهاتين الاستقالتين تأثير فى نفس السير ونجت الذى يقال انه كان يميل الى حسم المسألة بالسماح للوزيرين والوفد بالسفر

فطلب من عظمة السلطان ان يرجىء قبول الاستقالة واخذ يفاوض حكومة لوندره فى الامر ولكنها لم تعدل عن ردها الاول الذى لم يرض رشدى باشا

وكان رشدى باشا قد طلب من السلطات البريطانية أن تسمح لنواب الامة بالسفر ايضا ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك فقدم استقالة ثانية لعظمة السلطان بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ بسط فيها ماحدث ثم قال «وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض أعضاء أنظمتنا النيابية السفر الى لندره للدفاع عن قضية مصر وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتى فقط بل ورفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذي لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فيه مصيره نهائيا»

وألح فى قبول استقالته ولكن عظمته لم يقبلها وظل السير ونجت يفاوض الحكومة البريطانيه لاقناعها باجابة طلب رشدى باشا ولكنها أصرت على ذلك وتمسك رشدى باشا باستقالته وقدمها للسلطان مرة ثالثة فى ٣٠ ديسمبر سنة ٩١٨ ذاكراً انه لا يتحول عنها وانه يرجو قبولها خشية أن يؤدى التأخر فى ذلك الى تحميله مسئولية عدم الاهتمام بمصير مصر بصفته رئيس وزارتها فى الوقت الذى يفصل فيه فى مصيرها نهائياً

وفى النهاية رضيت الحكومة البريطانية بأن يسافر رشدى باشا وعدلى باشا الى لوندره ولكنها أبت أن تسمح بسفر الوفد فعلق رشدى باشا سحب استقالته على الرضاء بسفر الوفد ولكن شرطه رفض وقبلت استقالته

ولا يتناول هذا الكتاب ايراد تفاصيل الازمة الوزارية التى وقعت بعد ذلك . . . . ولا الحوادث التى حدثت ويكفى أن أذكر أن الوفد ظل يرسل الاحتجاجات الى المستر لويد جورج ورؤساء حكومات الحلفاء والى مؤتمر الصلح

ولا يتناول الكتاب أيضا تفاصيل الحوادث التي انتهت باعتقال سعد باشا وصدقى باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا ولا الاضطرابات التى تلت ذلك . ولا التغييرات التى طرأت على السياسة الانكليزية وانتهت بأن أصدر الجنرال اللنبي أمراً بالافراج عن المعتقلين واباحة السفر وانما يتناول جهود الوفد فى الخارج وهو ما سأورده في الفصول التالية

بين مصر وباريس

لا أريد أن أصف سفر الوفد من القاهرة ولا مظاهرات التوديع والتشييع التي اقيمت له في صباح ١١ ابريل من جميع سكان المدينة ولا ما قوبل به في المحطات التي مر بها القطار فان ذلك يقتضي صفحات عديدة وقد وصفته موجزا «في كتابي مع الوفد المصري» ويكفي أن أذكر أن عشرات الألوف هرعوا في كل مكان ليودعوا نواب الامة

وكانت قد خصصت عربة لاعضاء الوفد والسكرتيرية وسافرت معهم مندوبا من قبل جريدة وادي النيل ولم يحدث في الطريق ما يستحق الذكر عدا المظاهرات الا ان الاستاذ عزيز منسي بك الذي رافق الوفد مع الاستاذ علي بك حافظ رمضان والاستاذ ويصا بك واصف كسكرتيريين لهيئة الوفد طلب أن يضموا الى الوفد كاعضاء

وقد جرت المناقشة في هذا الامر بين اعضاء الوفد على حدة في القطار وكانت الاغلبية معارضة لهذا الطلب بدعوى أن تأليف الوفد قد انتهى وانه لا سبيل الى ضم أحد اليه بعد ذلك . ولكن هذا الرد لم يرض الاستاذ منسي فقر الرأى أخيراً على أن يسمى الثلاثة مستشارين . وظل الامر كذلك الى أن استقال عزيز منسي



محمد باشا محمود

بك وعلي حافظ رمضان بك من الوفد لاسباب سنشير اليها في حينها . وبقى الاستاذ ويصا وأعيد النظر في أمر جمله عضواً في هيئة الوفد وفعلا تقرر ذلك

ولا أجد مجالا لوصف احتفال أهالى بور سعيد بالوفد سواء في ذلك الاجانب والوطنيون فان الكلمات لا تكفى لذلك

وقد ابحرت الباخرة « كالدونيا » الى مالطه في صباح ١٢ ابريل فوصلنا فى صباح الثلاثاء ١٥ منه وهنالك جاء سعد باشا وزملاؤه المعتقلون معه بصحبة ضابطين رافقاهم حتى ظهر السفينة

وتابعت الباخرة السير الى مارسيليا فوصلت قبل ظهر ١٨ ابريل بعد سفر شاق متعب نظراً لهياج البحر

وفي مارسيليا قابلنا صدفة المسيو جورج فيسيه الذى كان رئيسا لتحرير جريدة « الجورنال دوكير » بالقاهرة وجاء وكيلا شركتي « راديو » و « هافاس » ومندوبو بعض الصحف يتسقطون اخبار الوفد وقد حادث بعضهم رئيس الوفد فاعرب لهم عن مطالب الامة المصرية وامانيها وافهمهم مهمة الوفد

وفي منتصف الساعة السابعة مساء استقلنا جميعا قطار الرابيد الى باريس فوصلناها حوالي الساعة العاشرة صباحا . وكان هنالك بعض الطلبة جاءوا يحيون رئيس الوفد واعضاءه . وكان البعض يوجه الاسئلة بغية الاطمئنان . وقد كان الطلبة يخشون ان يكون الاذن لم يصدر

يسفر الوفد الا بعد ان تم الاتفاق على مسألة مصر وكان البعض يخشى ان يلقى الوفد ابواب مؤتمر الصلح موصدة فى وجهه فذكروا ذلك للرئيس فأجابهم بان الوفد حسب حساب كل شيء فسروا ودعوا اعضاء الوفد الى شاى اقاموه بعد ظهر اليوم نفسه وقد ذكرت ذلك فى عرض كلامى عن الجمعية المصرية

وقد نزل رئيس الوفد بالجراند اوتيل وجعل مقر الوفد واخذت الصحف الفرنسوية تشير الى قدومه ونشر اعمال الوفد فاشتدت رقابة المطبوعات على الصحف فيما يختص بمصر ونشرت الطان تلغرافا مختلقا بلا شك جاء فيه ان حركة المصريين موجهة ضد الاجانب وانها ذات صبغة دينية ولكن الوفد حارب هذه الفرية ببيان اصدرته شركة «راديو» ونشرته الجورنال والاكسلسيور وجاء فيه ذكر ماقام به المصريون من الاحتياطات لحماية مصالح الاجانب في البلاد

وكان أول ماقام به الوفد ان زار رئيسه رؤساء وفود الصلح من الدول العظمى فلم يرد الزيارة سوى السنيور أورلندو رئيس وزارة ايطاليا لذلك العهد والواقع ان الايطاليين كانوا اكثر الناس عطفا على القضية المصرية وكان ذلك يرجع الى .... ان الروح الايطالية تميل بطبيعة نشأتها وتاريخها وظروفها الى الحرية وتعطف على الامم التى تسعى ورآءها ....



حمد باشا الباسل

وكان من الصحف التي كتبت عن الوفد عدا «الاكسلسيور» «والبتي باريزيان» و «الايكو دوپارى» و «الاومانيته» (لسان حال الحزب الاشتراكي) وقد نشرتا حديثين للرئيس سعد باشا وأرسل السنيور روسى مراسل شركة التلغرافات الايطالية الشرقية بباريس ومراسل عدة صحف إيطالية حديثا الى جرائده وبينها جريدة «الكوريري ديتاليا»

. . . .

. . . .

. . . .

وكان الفضل فى حركة النشر عن الوفد فى بداية وصوله للمصريين الذين كانوا بباريس من قبل

وكان الوفد كغيره من وفود الامم المهضومة الحقوق يعتقد أن المستر ولسن هو رأس المؤتمر ودعامته فكان أول عمل قام به ارسال خطاب اليه بتاريخ ٢٢ ابريل يطلب مقابلته أما المؤتمر فلم يرسل الوفد طلبا اليه الا فى ٢٨ ابريل أى بعد انقضاء عشرة أيام على وصوله الى باريس. والظاهر أنه كان ينتظر رد ولسن بغية مقابلته قبل التقدم للمؤتمر وجاء أن يستميله الى تأييد مطالب المصريين ولكن الرئيس ولسن لم يرد على هذا الطلب غير أنه في الوقت نفسه كان يعترف بحماية بريطانيا على مصر

وكان أول ما نشر خبر اعتراف أمريكا بالحماية البريطانية في الصحف المحلية بمصر . فما كاد الخبر يظهر حتى أرسل ابراهيم سعيد باشا تلغرافا الى الوفد (في ٢٣ ابريل) ضمنه نص خطاب معتمد الولايات المتحدة للجنرال اللنبي عن الاعتراف فبادر الوفد الى ارسال احتجاج الى المستر ولسن على ذلك وقد أجاب سكرتيره بأنه تلقى الاحتجاج وسيعرضه على الرئيس

ولما كانت أول صيحة ارتفعت من الوفد في أوروبا في وجه مؤتمر الصلح الذى أقام نفسه للتصرف في مصير الامم هو الطلب الذى قدمه للمؤتمر في ٢٨ ابريل فقد رأيت أن أثبته هنا للتاريخ وهو :

« الوفد المصرى »

« الجراند أوتيل بباريس

« في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩

« من المحقق أن المسألة المصرية التى كانت منذ سنة ١٨٤٠ من أصعب معضلات القانون الدولي لا يمكن أن تجد فرصة ملائمة لحلها أكثر من مؤتمر الصلح

« ومن المحقق أيضا انه لا يمكن أن يكون أى حل للمسألة المصرية نهائيا الا اذا جاء مطابقا لأمانى مصر ورغباتها

« واستنادا على هذا الرأى واقتناعا بأن مبادىء الحق والعدالة التى جعلت قاعدة مفاوضات المؤتمر ليست خاصة بجنس دون آخر

بل هي مشتركة بين الانسانية جمعاء جاء الوفد المصري بتوكيل من الامة يعرض على المؤتمر الاماني القومية حتى يكون الحل الذى يقرر نهائيا ويكون بحيث يساعد على تثبيت دعائم السلام الدائم

«وقد أثبتت التصريحات التي كررت من قبل افتتاح المؤتمر أن الغاية العامة هي الوصول الى صلح دائم بتصفية جميع المعضلات السياسية على قاعدة حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصير نفسها بنفسها

«ومن السهل ادراك علة قلق المصريين فقد رأوا جميع الشعوب بل مجرد قبائل أيضا — التي غيرت الحرب مركزها السياسي تدعى الى بسط أقوالها أمام المؤتمر ولكنهم حرموا وحدهم هذا الحق ومن المتعذر التذرع لتبرير مثل هذا الاجحاف في المعاملة بأي سبب مقبول يمكن أن ينطبق على المبادىء التي أيدتها الحرب والتي يجب على المؤتمر تحقيقها

« اننا ولئن لم ندع للحضور أمام المؤتمر لايجب أن يدفعنا هذا الاغضاء الى اليأس من عدالة المؤتمر الذى هو الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسألة المصرية بعد سماع وفدنا

«(١) — إذا كان الاشتراك فى الحرب من الشروط الجوهرية التي تبيح للامم رفع صوتها في المؤتمر فان هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما إذ أنها في الواقع أعلنت في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤

أنها في حالة حرب مع ألمانيا . ولما دخلت تركيا الحرب بعد مضي بضعة شهور صار مركز مصر دقيقا الى حد لا مثيل له إذ أنها كانت خاضعة لها . وحينئذ اقترح بعض نواب الامة الذين يحق لهم الكلام باسمها على السلطات البريطانية اعلان استقلال مصر حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسي على هذا النحو تيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهرة السلاح في أي ميدان من الميادين

«ولكن هذا الاقتراح أهمل واستقرت انكلترا على حل آخر إذ أعلنت من تلقاء نفسها في أول الحرب وبسبب الحرب حمايتها على مصر رغم أماني مصر الوطنية . على أن البلاد مع هذا قدمت أثقل التضحيات في سبيل قضية الحلفاء إلى حد اعترف معه الجنرال «اللنبي» بأن العامل المصري كان من أعظم العوامل الحاسمة في الفوز على الأتراك . فهل من الممكن بعد هذا أن يقال ان المعضلة المصرية ليست من اختصاصات المؤتمر ؟

«(٢) ـ ان الغاء السيادة التركية الأمر الناشيء عن الحرب يقتضي قسراً تغييراً في حالة مصر السياسية تلك الحالة التي عينتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولكن هذا التغيير لا يمكن ادخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسي

«أما فحص الموضوع من جديد دون سماع آراء المصريين فيكون ثمة ظاهرة لحقوقهم التي لم تكن للمعاهدة غاية سوى اثباتها

ولا مناص من أن يجر بحث هذه المعاهدة إلى بحث الاتفاقات التي عقدتها مصر مع غيرها من الدول وهي . اتفاقية أول يناير سنة ١٨٧٦ الخاصة بأنشاء المحاكم المختلطة . واتفاقية سنة ١٨٨٠ الخاصة بقانون التصفية . واتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناه السويس حيث كان لمصر صوت استشاري. أفلا يكون من المدهش بعد هذا أن الدول الاوربية التي لم تهمل استطلاع آراء مصر في القرن التاسع عشر في مسائل ثانوية تأبى عليها هذا الحق في القرن العشرين وفي مؤتمر جعلت قاعدته أن حقوق الأمم الصغيرة مقدسة كحقوق الامم القوية سواء بسواء !

« وفوق هذا فأن مصر لم تعمل شيئاً تستحق معه هذه المعاملة المجحفة وكل ما هنالك أنها تتبعت تطورات الشعوب في طريق الرقي واشتركت أثناء الحرب فى أعباء القتال الثقيلة مع الدول التى كانت تمثل المدنية والتقدم

« (٣) - لقد سمع مؤتمر الصلح المقاطعات التى فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادىء الجنسية عليها فهل لايكون أحرى به أن يسمع الشعب المصري ذا المدنية العتيقة القديمة الذى لو لم ترغمه الدول الاوربية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن مستقلا منذ قرن

« ولهذه الاسباب :

«يطالب الوفد المصرى باسم الشعب المصري من مؤتمر الصلح أن يسمح له بتقديم مطالب البلاد طبقا لقواعد الحق والعدالة التى هى قاعدة مفاوضات المؤتمر

الامضاء : سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

* * *

ولكن هذا الصوت لم يكن له الصدى المنشود في مؤتمر الصلح بل أهمل أمر مصر كما أهمل شأن غيرها من البلاد التى رأى المتحكمون فى مصير العالم أن يبتوا فى مستقبلها ويقرروه حسبما يريدون بصرف النظر عن رغبات تلك البلاد وأمانيها وحقوقها

ولا شك أن مهمة الوفد التى كانت شاقة لعدة ظروف أولها المركز الذى لبريطانيا العظمى في مؤتمر الصلح فقد كان المستر لويد جورج فى الواقع مسيطرا على المؤتمر يسيره كيف شاء ومتى كتب تاريخ حركة الصلح على حقيقته فسيعرف العالم مبلغ مهارة هذا السياسى الانكليزى حتى أن بعض الساسة يعدونه أقدر رجل موجود الآن

. . . .

. . . .

ومهما يكن من الامر فقد كان نفوذ انكلترا فى مؤتمر الصلح أول عقبة ولكنه فى الواقع لم يكن أهم العقبات . ومع هذا فان الوفد

ظل متمسكا بشيء من الامل في الرئيس ولسن فارسل اليه في ٢٩ ابريل صورة الطلب الذى قدمه الى مؤتمر الصلح مرفقا بخطاب أشار فيه الى الامل الذى وضعته مصر فيه (أى فى ولسن) والى تأثير النداء الذى رفع به الصوت لاقامة العدالة بين الامم وقال: «أن الحق الذى نتلمسه لم يحرم منه أعداء قضية الحرية فهل يمنع منه الذين ساعدوا مثلنا على فوزها؟»

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

. . . .

ومهما تكن الحقيقة فان الدور الذى لعبته السياسة الانكليزية لحمل الرئيس ولسن على الموافقة على الحماية يدل على منتهى المهارة والحذق فقد سعت لايقاع الخلاف بين فرنسا وأمريكا فى المؤتمر بسبب الحدود الفرنسوية الالمانية الجديدة فقد كان المندوبون الفرنسويون يطلبون مطالب لم يقرهم عليها ولسن وكانت النتيجة ان وضعت فرنسا ضد ولسن ثم صرح المستر لويد جورج تصريحه المشهور

وفصلت اليابانيين عن الامريكيين فى المؤتمر إذ وقف الاولون

يطالبون بكياوتشاو وغيرها في الشرق الاقصى وينادون بمبدأ المساواة بين الاجناس فلا يكون هناك فرق بين الابيض والاصفر والاسود والاحمر مثلا

ووقعت الخلاف بين الايطاليين والمؤتمر والمستر ولسن حول مسألة الادرياتيك وهكذا جاء وقت وجد فيه رئيس الولايات المتحدة نفسه وحيداً في المؤتمر انفض من حوله مندوبو الدول العظمى ولم تبق الا انكلترا تخشى أن يغضبها فتتحول عنه وتنهدم احلامه وهي انشاء حزب الامم الذي كان يملل نفسه بان يصبح رئيسه وكانت انكلترا تمنيه بمساعدته في ذلك

وهكذا انتهزت السياسة البريطانية فرصة انفضاض الجميع من حول ولسن واتساع الفراغ فارسل المستر لويد جورج أحد سكرتيريه ذات صباح الى ولسن بالدار التي كان يقطنها في ميدان الولايات المتحدة قرب « التروكاديرو » وفي ظرف ربع ساعة حصل على موافقة رئيس جمهورية الولايات المتحدة على الحماية



سينوت حنا بك

الأعمال الرسمية

أرى إتماما للفائدة أن أوجز الجهود التي قام بها الوفد في الدوائر الرسمية قبل أن انتقل الى الاعمال الاخرى المتعلقة بحركة النشر وغير ذلك من المسائل الاخرى

وصلت في الفصل السابق الى الطلب الذي قدمه الوفد للمؤتمر بتاريخ ٢٨ ابريل والى الخطاب الذي أرسله الى الرئيس ولسن مشفوعا بصورة الطلب المشار اليه

وقد أهمل المؤتمر أمر الوفد كما أهمله المستر ولسن فقد كانت معاهدة فرساي تجهز لتسليمها للمندوبين الالمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية

وكانت الصحف الانكليزية في أول شهر مايو قد نشرت موجز ماسيرد في معاهدة الصلح عن مصر وكان يجب ان نصدق ماروته لصلة اصحابها — مثل لورد نورثكليف ولورد بيفر بروك — وصلة مراسليها بدوائر مؤتمر الصلح . ولكن البعض كان يتغالى الى حد ما في التمشي مع الامل ويرجوان تكون تلك الاخبار كاذبة ولكن ٦ مايو جاء فقطعت جهيزة قول كل خطيب

في ٦ مايو عقدت الجلسة التاريخية الكبرى في قصر «تريانون» بفرساي حيث سلمت شروط الصلح للالمان وقد اتيح لي ان اشهد

الحفلة بفضل وفد الصلح الامريكي الذى كان يساعدنى بعض أعضائه كثيرا

وكان المؤتمر قد قرر عدم نشر نصوص المعاهدة الاولية قبل الاتفاق عليها مع الالمان نهائيا واكتفى بنشر موجزلها تيسر لى ان احصل على صورته من الوفد الامريكي فرأيت أن اول واجب هو ان احمله الى الوفد المصرى ليعمل ما يلزم من الاحتجاج للاجحاف الكبير الذى تريد الدول ان تنزله بمصر

وقد وجدت بمقر الوفد بالجراند اوتيل الرئيس سعد باشا وشعراوى باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا ولطفى بك السيد فاطلعتهم على القسم الخاص بمصر وترجمته شفويا الى العربية فاغتموا واكتأبوا

وقد اطلعت عليه حسين واصف باشا وصدقى باشا وتيسر لى ايضا ان احصل على صورة معاهدة الصلح قبل اعلانها باسابيع فاستخرجت المواد الخاصة بمصر منها وسلمت صورة منها لبدر بك سكرتير الوفد

وقد سبق لى ان اوردت هذه المواد حرفيا فى كتابى مع الوفد المصرى على أن الاهمية القصوى التى لها في تاريخ مصر تقضى على بأن أوردها هنا ايضا لتكون الفائدة من هذا الكتاب تامة



جورج بك خياط

وهذه ترجمة الشروط الواردة فى معاهدة الصلح مع المانيا :

« القسم السادس »

مصر

المادة ١٤٧ — تصرح المانيا بانها تعترف بالحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الاجنبية فى القطر المصرى ويكون هذا التنازل اعتباراً من ٤ اغسطس سنة ١٩١٤

المادة ١٤٨ — جميع المعاهدات أو الاتفاقات أو الترتيبات أو العقود التى عقدتها المانيا مع مصر تعد ملغاة اعتباراً من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤

ولا يمكن لالمانيا بأيه حالة ان تتذرع بهذه العقود . وتتعهد بان لاتتداخل باى شكل فى المفاوضات التى يمكن ان تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى عن مصر

المادة ١٤٩ — يكون اجراء القضاء فى الرعايا الالمان واملاكهم من اختصاص المحاكم القنصليه البريطانيه بقرارات يصدرها عظمة السلطان وذلك حتى ينفذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص تام

المادة ١٥٠ — للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية

مركز الرعايا الالمان فى القطر المصري وشروط اقامتهم فيه

المادة ١٥١ ــ توافق المانيا على الغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديوي في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام أو ادخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة

المادة ١٥٢ ــ توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بموجب الاتفاقيه الموقعة فى الاستانة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية . والقورنتينات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس الى السلطات المصرية .

المادة ١٥٣ ــ جميع الاعيان والاملاك التي للامبراطورية الالمانية والدول الالمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض

وستعد أعيان الامبراطورية والدول الالمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج والامبراطورية والدول الالمانية وكذلك الاعيان الخاصة التى لامبراطور المانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية

ستعامل جميع الاملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا

ألمان في القطر المصرى طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة)

المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الانكليزية

***

سلمت المعاهدة كما قلت فى ٩ مايو سنة ١٩١٩ ونشرتها الصحف في مساء اليوم نفسه فأرسل الوفد احتجاجا الى مؤتمر الصلح بعد ذلك بأسبوع — أى فى ١٢ مايو — على البت فى أمر البلاد المصرية بالصفة المتقدمة هذه ترجمته :

« المسيو جورج كليمانصو »

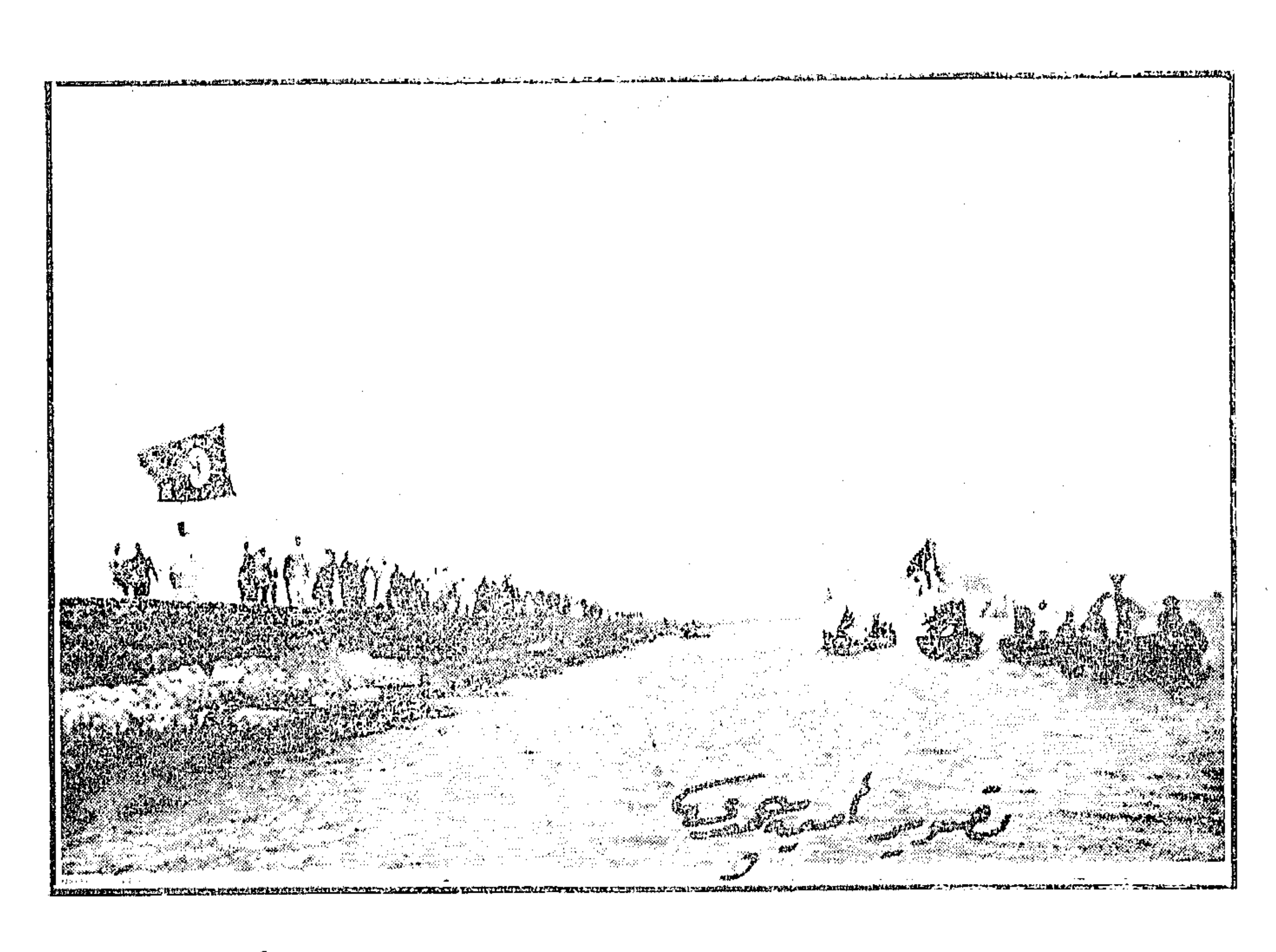
« رئيس مؤتمر الصلح ـ بباريس »

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة والمشتركة أن يطبق على مصر مبادىء الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادىء نظرا لما قامت به من المساعدة التى أدت الى النصر . لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء . لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الامة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات

لقيام هذه الامة بأجمعها في وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى وأوفاها

« إن العقل ليأبى إسناد مثل هـذا القرار إلى المبادىء التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم للصلح . ولا إلى المبادىء التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها انها تحارب انتصارا لها . ولذلك لا يجد العقل ما يرتاح اليـه إذا صرف النظر عن هـذه المبادىء واعتمد على تحكيم الفوائد السياسية التى كانمعمولا بها قبل الحرب لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة لا مدنية لهـا عدد سكانهـا ـ وكلهم من القوم الرحل ـ لا يذكر، ومواردها ضيقة لم تتحمل شيئا من أعباء الحرب ومصر التى قامت بنصيب وافر منهـا وعانت ما عانته فى سـبيل الفوز النهائى يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها ثم يعقب هـذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة في الحرية التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميادين القتال

« لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت من أوائل القرن الماضى فى اقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذي أدى الى استتباب النظام فى الحجاز بل فى بلاد اليونان أيضا. والتي قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب يكون حظها أن تعامل بأقل



الاهالى يشيعون الوفد فى بورسعيد بالزوارق وعلى البر الى آخر الميناء

عما عوملت به شعوب أفريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها . ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذى اتخذه المؤتمر ازاء القضية المصرية واتخذته بريطانيا العظمى نفسها وهي التى أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على انها لا تفكر مطلقا فى ضم مصر أو فى اعلان الحماية عليها كرها وانما هى ترمى فى سياستها الى استقلال هذه البلاد

« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره حتى اذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف لان حق القوة معناه الحرب والفتح ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع انجلترا بل كانت تحارب فى صفوفها وبجانبها ولم تفتح انجلترا مصر بل أن الامر على العكس من ذلك فان مصر هى التى ساعدت انجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو

« ثم إن بعض الصحف أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادىء التى أعلنت فى هـذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادىء السامية التى أقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك

معهم فى تشييد صرحها . إذا كان الامر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الأحوال بلا استثناء فاننا نرى بعض الامم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

« لم يبق الافرض واحد لامفر من التسليم به وهو أن الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجر فيها وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انتهاء عصره لانه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة غير اننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع . ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه الحكمة العليا فانه لا يسعنا الا اثبات الواقع كما هو لأن من الاوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة

« ولقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد ما يساعدها على التذرع بالصبر فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذي وضعه الفيلسوف « روسو » وهو : « ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الامور الممقوتة التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة

فقد بلغ كره السيادة من نفوس الامم المظلومة انها أضحت تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل . ولاشك انه ما كان لتلك المبادىء الجديدة الاأن تصادف فى مصر وسطا مستعداً لقبولها لان مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج إذا تولد فيها الامل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها

« ان الامة المصرية لاتقبل أبداً ان تكون تلك السلعة المدعة القيمة التى تتداولها أيدى الاقوياء ولاشك انها اليوم بعد التصريحات التي قام بها ذلك الوسول الجديد فى عالم السياسة الذى تشف كلماته عن اسمى معانى الادب وأرقاها أبعد منها فى أى زمن مضى عن الرضا بمثل هذا المصير فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادىء الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها الى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر موافقتها على الحماية البريطانية.

« إن مثل هذا الحل المحزن لايكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى.وقد قال الرئيس ولسن :ـ « ان الصلح لايمكن ان يكون صلحا وطيد الاركان الا اذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب سيان كانوا أقوياء أو ضعفاء ، وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة

بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم »

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيدين وما الذى كان يقدر لنا لو كنا قد انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال

« ان الواجب المفروض علينا بصفتنا نواب عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة وقد بات يرى نفسه انه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه باشتراكه فى العمل مع الحلفاء . ثم ان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج لأنه هو وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملا أمينا فى الحرب . ولكن الامة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا يمكن للغير أن يتصرف فى أمرها وهى دون غيرها صاحبة الحق فى تقرير مصير نفسها »

الامضاء « عن الوفد المصرى »

« الرئيس — سعد زغلول »

وأرسل الوفد عدا هذا تلغرافا الى مجلس الشيوخ الامريكى بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩١٩ بالمعنى المتقدم فلا حاجة الى إيراده هنا



محمد بك علي

بعد المعاهدة

هل انتهت مهمة الوفد ؟

هكذا انهدم كل أمل في مؤتمر الصلح وخاب كل رجاء في عدالة القائمين بأمره . وهكذا فتحنا أعيننا لنرى مبادىء ولسن حديث خرافة ونرى رسول حرية الامم الضعيفة ألعوبة في يد الساسة يحركونها كيف شاءوا

ولم يقتصر الوفد في جهاده على طرق أبواب المؤتمر ورجاله بل كان يسعى في جهات أخرى بقدر ما كانت توصله اليه وسائطه ولكنه لم يلق النجاح الذي يريده بل كان كل شيء مثبطا للعزائم داعيا الى اليأس

وقد جاءت المعاهدة التي سلم مشروعها للالمان في ٦ مايو ضربة قاسية رغم انها كانت منتظرة أو كان يصح توقعها على الاقل

وأمام الفشل في الدوائر الرسمية وغير الرسمية أخذ بعض أعضاء الوفد يتساءل هل لم تنته مهمة الوفد عند هذا الحد ؟

وقد كان رأى الاستاذ عزيز منسى أن الوفد قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه أما وقد بت المؤتمر في الامر فقد انتهت المهمة التي جاء لاجلها الوفد ووجب على هذا ان يعود الى مصر ليبلغ الامة نتيجة مسعاه ولكن بقية أعضاء الوفد رأوا

انه لا يزال هناك بصيص امل وما دام هذا البصيص لم ينطفيء فلا يحق للوفد ان يهمله بل لابد من الدأب والسعي

وقد اصر الاستاذ على رأيه واستقال من الوفد . وطلب الاستاذ ويصا واصف اذنا بالعودة من قنصلية انكلترا

ولا انكر ان رجاء الذين اثروا متابعة الجهاد كان ضعيفا ولكن الايمان بالحق كان يشجع على الثبات

ورغم هذا كله جاء وقت تزعزعت فيه الثقة في النفوس واضمحل الامل الى حد أن قيل صراحة في جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ ان مهمة الوفد قد انتهت وان الامل في الحصول على الاستقلال لم يبق وان كل قول عدا ذلك يعد مغالطة وان عملهم الآن ما هو الا تنظيم الهزيمة . وقد روى لى هذا القول بعض من سمعوه من اعضاء الوفد وورد فى الخطاب الذى قدمه على بك حافظ رمضان للوفد بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩ وسيرد ذكره وذكر اسبابه فى مكان آخر

وقد ذكر لى احد العاملين ذوى النفوذ فى لجنة الوفد المركزية ان التلغرافات كانت ترد بأن جميع الابواب مقفلة وان باب الامل مغلق ولكنهم كانوا بحكمتهم لا ينشرونها خشية ان يؤثر ذلك فى الروح العامة . بل كانوا اكثر من هذا ينشرون بدلا منها اخبارا مطمئنة . ولا شك ان عملهم هذا كان فى منتهى الحكمة والسداد

فقد ساعد على بقاء الروح حية.

وكانت هناك ظروف لا يصح اهمالها والا حوسب عليها الوفد مثل عدم انتهاء المفاوضات فى شأن تركيا وممتلكاتها ومثل المشاكل الدولية المختلفة — وغير ذلك

ورأى البعض بعد الوصول الى هذا الحد ان مجال العمل أصبح محصورا فسافروا الى « فيشى » وغيرها وبقى البعض الآخر لمتابعة العمل

واقصد بالعمل هنا « البروباجندا » فانها الباب الوحيد الذى بقى مفتوحا

***

لم يحن بعد الوقت الذى يصح فيه للكتاب ان يتناولوا اعمال الوفد بالانتقاد أو الفحص أو أن يصدروا حكما في شأنها إذ لا تزال هناك ظروف تحول دون ذلك

. . . .

. . . .

. . . .

ولكن هذا لا يمنعنى من أن أقول كمصرى ان الخدمات التى اداها الوفد للقضية المصرية كبيرة فقد كان جهاده صراعا بين الحق والقوة التى تعتمد على ساسة دهاة قادرين لا ند لهم ولا قرين

وصل الوفد المصرى الى باريس فوجد جواً جديداً ووسطا جديداً وحالات جديدة فكان اول مافعله تأليف ثلاث لجان الاولى للمالية انتخب لها رئيس الوفد وشعراوى باشا وعبد اللطيف بك المكباتى . والثانية للنشر واعضاؤها اسماعيل صدقي باشا وعبدالعزيز بك فهمي والدكتور حافظ بك عفيفي والاستاذ ويصا واصف . والثالثة للحفلات واعضاؤها صدقي باشا وحسين واصف باشا وجورج بك خياط

ونيطت اعمال السكرتارية بمصطفى بك النحاس ولا حاجة لان افصل نظام الوفد الداخلى فقد اتيت على ذلك قبلا في كتابى « مع الوفدالمصري »

***

قلت أن الوفد عندما ما وصل الى باريس وجد جواً جديداً ووسطا جديدا وقد أدرك المصريون الذين كانوا بباريس ذلك فعرضوا عليه خدماتهم . واقترحوا عليه ان يجيئوه بعون أحزاب اليسار وهى الاحزاب الاشتراكية

وكانت لجنة الحزب الاشتراكي الفرنسوى على استعداد لاستقبال اعضاء الوفد رسميا وسماع أقوالهم

ولكن الوفد كان يرى أن اتصاله باحزاب اليسار ينفر منه أنصار اليمين واحزابه لاسيا أن احزاب اليمين كانت صاحبة الاغلبية



ويصا واصف بك

وقد رأى أن الاشتراكيين ليسوا من القوة بحيث يمكن الاستفادة منهم فأهمل أمرهم وأخذ يدق أبواب زعماء اليمين وأشباههم

وكانت التجربة قد علمت أعضاء الجمعية المصرية بباريس أنه لا رجاء في احزاب اليمين لانها قبل كل شيء استعمارية المبدأ ولانها لا تجد من مصلحتها استقلال مصر لعدة أسباب أولها الخوف مما يمكن أن يحدثه استقلالنا من التأثير بين جيراننا في تونس والجزائر ومراكش خصوصا أن بعض هذه البلاد كانت مسرح اضطرابات وطنية في السنوات الاخيرة . وثانيها أن للفرنسويين رءوس أموال في مصر فاذا استقلت واخذت تسعى لرفع قيود الامتيازات خشى أن تفرض ضرائب على الثروات أو على حركة البيع والشراء أو الخ (على نحو ما هو حاصل في فرنسا) . وثالثا لان أحزاب اليمين لا يهمها ارضاء مصر بقدر ما يهمها ارضاء انكلترا وعدم التحرش بها لسبب لا فائدة لها منه

وعلمت التجربة أعضاء الجمعية المصرية أيضا أن العون الوحيد الذي ينتظر في فرنسا انما هو من أحزاب اليسار لانها تتبع في دفاعها عن مصر مبادئها القائلة بحق الامم في أن تعيش حرة متعاضدة متعاونة . ولذا اقترح أعضاء الجمعية أن يترك الوفد في سبيله وتستمر الجمعية في صلتها باحزاب اليسار

*
* *

وكان أول ماقام به الوفد من الاعمال العامة لحركة «البروباجندا» المأدبة التى أدبها للصحافيين الامريكيين والانكليز فى فندق «الكونتيننتال» بباريس في ٣ مايو سنة ١٩١٩

وقد أرسلت الدعوة الى كثيرين من الفريقين فلم يحضر من الانكليز سوى مراسل واحد (مراسل الدايلي سكوتش) ويؤخذ من اسم جريدته مع هذا انها ايقوسية لا انكليزية. وحضر كثيرون من الامريكيين وبعض ضباط ملحقين بوفد الصلح الامريكى وبعض السوريين الذين بباريس مثل شكرى غانم الكاتب المعروف والمسيو الفريد عيد وصباغ بك وطلب الوفد من الجمعية المصرية انتداب خمسة من أعضائها فانتدبتهم وحضر الوليمة كاتب هذه السطور

وكنت مع من يعرفون الانكليزية من رجال الوفد نفهم المدعويين ماهية الحالة المصرية ونشرح لهم حوادثها

وبعد الطعام تكلم سعد باشا بالفرنسوية كلمات شكر موجزة ثم دعا محمد محمود باشا الى الكلام فألقى خطابة مطولة باللغة الانكليزية عن مصر وآمالها وحقوقها وما تنتظره من الدول الحرة وقد جئت عليها في كتاب « مع الوفد المصرى »

وقد كان المراسلون يتوقعون أن توزع عليهم في النهاية خطابة محمد باشا محمود مطبوعة أو كراسات أو وريقات بعنى ما تضمنته خاصا بقضية مصر على نحو ماجرت به العادة في مثل هذه الاجتماعات

والاحتفالات المخصصة بنشر الدعوة ليكون ما يوزع عليهم قاعدة يرجعون اليه في الكتابة خشية أن يكونوا قد أساءوا السمع اثناء القاء الخطابات ولكن طبع الخطابة لم يكن قد انجز بعد لبطء المطابع أو نحو ذلك فنشأ عن ذلك أن أخطأ مندوب جريدة « نيويورك هرالد » إذ قال في الغداة في جريدته أن محمد محمود باشا ذكر أن المصريين يريدون الاستقلال الذاتي (اتونومى)

وقد خطب أيضاً شكري غانم فقدم تحية الشام الى مصر وخطب مراسل أمريكي معرباً عن شعور اخوانه المراسلين

وقد أظهر المراسلون الامريكيون جهلا كبيراً بالمسألة المصرية وبحالة المصريين وقد ذكر ذلك صراحة المستر رجينالد كوفمان في خطابة في آخر الاحتفال إذ قال ان الامريكيين كانوا يجهلون مسألة مصر ولا يعرفون عن المصريين شيئا بل كانوا يظنون بهم الظنون المنافية للواقع

ودلت هذه المأدبة على قيمة البروباجندا وأهميتها فانها أظهرت مبلغ السحب التي تحوط مصر — ولست في حاجة لاعادة ماذكرته في كتابي السابق عن آراء المراسلين الامريكيين في المصريين — وضرورة تبديدها . وفعلا فكر الوفد في ارسال مندوبين الى إيطاليا وانكلترا وأمريكا يقومون بحركة نشر ويفهمون الرأي العام في هذه البلاد حقيقة الحالة في مصر ومطالب المصريين

وكان الرأى فى بداية الامر أن يرسل وفد الى إيطاليا وآخر الى أمريكا ولكن البعض طلب ارسال وفد الى انكلترا أيضا وطرأت بعد ذلك ظروف اغفل معها أمر ارسال المندوبين المشار اليهم

وكان قد بذل مجهودان للحصول على اذن بالسفر لانكلترا ولأمريكا وكان الوفد قد فكر في ارسال الدكتور حافظ عفيفى بك ومحمد بدر بك الى انكلترا بصفة غير رسمية فذهب كل منهما يطلب اذنا من قلم المراقبة البريطانى . وكانت السلطات الانكليزية فعلا تشدد فى الاجراآت مع من يريدون دخول انكلترا وتطلب ايضاحات وافيـة . وكان كل شخص يكلف باثبات السبب الذى لأجله يريد السفر الى انكلترا وقد سئل الدكتور حافظ فقال ان الاسباب شخصية فطلب منه اثبات ذلك فقابل مستشار السفارة البريطانية وأفهمه انه عضو فى الوفد المصرى فسأله المستشار هل هو مسافر نيابة عن الوفد أو بصفته الشخصية فأجاب بأنه مسافر بصفته الشخصية ولكن للتكلم فى أمر مصر فوعده المستشار بعرض الامر على السفير ثم رفض طلبه مالم يثبت الاسباب الشخصية التى يريد السفر لاجلها أو يذكر صراحة انه مسافر بصفته من أعضاء الوفد المصرى ،

وسئل بدر بك فقال انه يريد السفر لزيارة أخيه فى لوندره فطلب منه اثبات ذلك ولم يسمح له بالسفر الا بعد ان احضر



عبد اللطيف المكباتى بك

بحث في انكلترا دل على وجود الاخ هناك

وكنت قد طلبت ايضا اذنا بالسفر فرفض طلبي قطعيا

وكان بين المقرر ارسالهم الى امريكا عبد اللطيف بك المكباتى فذهب الى قنصلية امريكا يطلب اذنا فقيل له انه لابد ان يؤشر على جواز سفره من قنصلية انكلترا اولا فذهب الى قنصلية انجلترا فقيل له ان التعليمات الثابتة هي ان لايسمح لمصرى بالعودة الى مصر او السفر الى اية جهة اخرى مالم يبلغ الامر الى الحكومة المصرية ويصل اذن منها بذلك . وقد عد عبد اللطيف بك ذلك مراوغة فلم يتم هذه الاجراءات

وكنت في شهر مايو عندما وجدنا جميع الابواب مغلقة فكرت في العودة الى مصر او السفر الى امريكا امل أى مجهود بقدر استطاعتى فطلبت من القنصلية اذنا بالسفر فاجبت بمثل ماأجيب به عبد اللطيف بك وقيل لى ان اذن الحكومة المصرية قد يقتضى ستة اسابيع أو اكثر اذا كان الطلب سيرسل اليها بطريق البريد ونصف المدة اذا كان بالبرق ففضلت الثاني ودفعت خمسين فرنكا رسوم التلغرافات وطلبت اذنا بالسفر الى امريكا أو العودة الى مصر وفى اليوم نفسه طلب ويصا واصف بك اذنا بالعودة ودفع خمسين فرنكا مثلي وفى ٤ يونيه اخبرني ويصا بك انه كان بالقنصلية وان الاذن وصل له ولي ولكنى وجدت ان جل نقودي قد نفدت وان الباقى منها لايكفى لنفقات

***

وكان الوفد الى هذا الحين لم يصل الى اوربا بأجنحة بواسطة الطبع والنشر في كل مكان الا الى حد محدود خشية ان يكون في ذلك ما يعرقل المساعي التي يبذلها في الدوائر الرسمية فترك مسألة النشر للجمعية المصرية التي اخذت في العمل لاصدار مجلة باسم « مصر » وعضدها بشيء من المال

وعمد الوفد الى طرق أبواب الاشتراكيين إذ انقطع كل أمل له في غيرهم ورأى أن يساعد جريدتهم ماليا فدفع لها بواسطة لطفى بك السيد سبعة آلاف فرنك ولكن بعض أعضاء الجمعية المصرية لاحظ أن المبلغ ضئيل جداً فزيد الى خمسة عشر ألف فرنك غير أن مجلس ادارة الجريدة قرر رفض المبلغ فرأى سعد باشا ارساله الى الاكتتاب كان مفتوحا لتخليد ذكرى جوريس زعيم الاشتراكيين الذي قتل قبيل الحرب

ورأى الوفد حملة بعض الصحف مثل الطان فسعى الى اجتذابها مع غيرها والحصول على عضدها اذا أمكن وكانت هناك ثلاث جرائد اراد استخدامها طلبت احداها ثمانمائة الف فرنك والثانية أربعمائة الف والثالثة مائتي الف

حركة أمريكا

لا أريد أن أعيد شيئا مما يعرفه القراء عن حركة المستر فولك في أميركا مما سبق لي نشره في كتابي مع الوفد وإنما اكتفي بأن أترك الكلمة للمستر فولك نفسه فقد كتب تقريراً وافيا بذلك في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ ضمنه معلومات لم يسبق نشرها ويهم القراء من الوجهة التاريخية الاطلاع عليها

ويصح أن أذكر قبل ذلك كيف اتصل المستر فولك بالوفد فان هذا لم يسبق نشره من قبل

يرجع الفضل في اتصال المستر فولك بالوفد الى الدكتور حافظ بك عفيفي وذلك أنه كان بايرلندا مدة تمرنه بعد اتمام دراسته فعرف بعض الايرلنديين من رجال الحركة الايرلندية الآن وحدث أن التقى بهم في باريس حيث جاءوا يطالبون مؤتمر الصلح بتقرير استقلال بلادهم مثلنا

وكان الدكتور حافظ بك يزور أولئك الايرلنديين ويتردد عليهم ومما أذكره عرضا أنه عرفني ببعضهم كما عرفني بالجنرال هرتزوج رئيس وفد جنوب أفريقا

وكانت الفكرة متجهة في بداية الامر الى تكليف المستر فرانك والش بالدفاع عن قضية مصر في أمريكا عند عرض معاهدة

الصلح على مجلس الشيوخ

وكان المستر والش في ذلك الحين يرأس الوفد الامريكي الذى ذهب الى باريس وبريطانيا يطالب باستقلال ايرلندا وقد دارت المخابرات بينه وبين الوفد المصرى بواسطة الدكتور حافظ عفيفى ولكن المستر والش رأى بعد ذلك لاعتبارات كثيرة أن يكلف غيره بالمهمة فاقترح المستر جوزيف فولك

والمستر فولك عمدة فى المسائل الدولية كان فى وقت ما مستشاراً قضائيا لوزارة خارجية الولايات المتحدة وله شأن يذكر في قضايا دولية هامة

وتبادل المستر والش المكاتبة مع المستر فولك وانتهى الامر بقبول الثانى تولى القضية المصرية . وانى كما قلت أترك له الكلمة فى بسط الجهود التى قام بها والنتائج التى حصل عليها

وهذا تقريره عنها:

قد لا يكون من العبث وضع تقرير عام عن القضية المصرية على سبيل الاخبار

كان الشعب الامريكى ومجلس الشيوخ الامريكى يجهلان المسألة المصرية جهلا تاما عندما تقدمت فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٩ والقيت الخطابة التى نشرت وأظهرت عدالة القضية المصرية تفصيلا .
ومنذ ذلك الحين خصصت ليلى ونهارى بالمسألة وكلمت كل عضو



المستر والش

من اعضاء مجلس الشيوخ في صددها وكنت اكرر الكلام مع بعضهم عدة مرات

وكان المستر لودج رئيس مجلس الشيوخ يظن في بداية الامر انه ليس من المتيسر عمل شيء ولكني اجتمعت به عدة مرات كانت نتيجتها اقناعه بضرورة تأييد القضية المصرية اقتناعا تاما وقد دافع عنها بهمة زائدة منذ ذلك الحين وصارت أكثرية لجنة الشئون الخارجية ترى مثل رأيه أيضا

ولما عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ لاول مرة في نوفمبر الماضي قدم المستر أوين عضو المجلس التحفظ الآتي :

« المفهوم أن حماية بريطانيا على مصر . الحماية التي تعترف بها المانيا ليست سوى وسيلة بواسطتها تنقل سيادة تركيا الاسمية على مصر الى الشعب المصري . . . .

. . . .

ولا تعد حرمانا للشعب المصري من أي حق من حقوقه في الحكم الذاتي

وقد وافق ٣٧ عضوا على هذا التحفظ ورفضه ٤٦ عضوا وهذه أسماء من وافقوا عليه

بول	فرانس	مككرملك	بويندكستر
بوراه	فريلنجهويزن	مكلين	ويد
برانديجي	جور	موزز	شياوس
كالدر	جرونا	نيو	سموت
كابر	جونسون	نيوبري	سذرلاند
تشامبرلن	جونز	نوريس	والش
كومنز	كينون	اون	واطسن
كرتس	لافولت	بنروز	
النجان	انروت	فيلان	
إلكنز	لودج	فيبس	

وبدئ العمل مع وزارة الخارجية ومساجلات واستشارات لا حصر لها تيسر الحصول على خطاب من الوزير لانسنج الى المستر أون بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ يقول فيه ان الولايات المتحدة لم تعترف برقابة على الشئون المصرية الا على النحو الذي ورد في الاعلان الذى أبلغته الحكومة البريطانية للولايات المتحدة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن الولايات المتحدة توقعت ان بريطانيا العظمى ستنفذ التأكيدات التي أعطاها ملك انكلترا جورج الخامس لسلطان مصر السابق في خطابه الذى نشرته جريدة التيمس (التي تصدر بلوندره) في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤

ويدل التصريح الذى أبلغته الحكومة البريطانية لوزارة الخارجية الامريكية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ دلالة واضحة على أن الحماية كانت ضرورة حرب فقط اذ السبب الذى ذكر فى اعلانها ان تركيا اعتدت على مصر فتحتم على بريطانيا العظمى أن تتولى حماية الشعب المصرى

وقد كنت أول من وجد الخطاب المرسل من الملك جورج الخامس الى سلطان مصر وكان عثورى عليه أثناء اعدادى الموجز الذى أعددته للجنة الشئون الخارجية بعنوان « فى قضية مصر »

وهذا الخطاب . . . . يؤكد للشعب المصرى ان الحماية ماهى الا ضرورة للاحتفاظ بكيان مصر واستقلالها اثناء الحرب . وقد نقض الخطاب الذى كتبه الوزير لانسنج الاعتراف الذى صدر بالحماية وأقل مافيه أنه قصره على الرقابة اثناء الحرب وهى تختلف عن الرقابة التى اعترفت بها الولايات المتحدة

وقد كان خطاب وزارة الخارجية نتيجة مفاوضات جرت مدة اسابيع مع كثيرين من موظفى هذه الوزارة وقد أبلغ لاعضاء مجلس الشيوخ الامريكى وأعضاء البرلمان البريطانى

وعرضت المعاهدة ثانية على مجلس الشيوخ فى شهر فبراير فقدم المستر أوين التحفظ التالى :

« تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار اليها فى القسم السادس

من المعاهدة . . . . ضرورة قضت بها الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب »

وقد قابلت جميع أعضاء مجلس الشيوخ ثانية وترددت على بعضهم مرات كثيرة وتيسر تحويل عدد من الاعضاء الديموقراطيين الذين كانوا ضد التحفظ الاول واكتساب عضدهم للتحفظ الثاني وكان هناك ٣٥ عضوا اتفقوا على اعطاء أصواتهم بالموافقة عليه وهم :

من الجمهوريين :

بول	فرناند	لنروت	فيس
بوراه	فرانس	لودج	بويندكستر
براندیجی	فرلنجهوزن	مكورمك	شرمان
كالدر	جردنا	مكاين	سموت
كابر	هاردنج	موزز	سبنسر
كومنز	جونسون	نيو	سذرلاند
كرتس	جونز	نيوبرى	واطسن
دلنجهام	كنيون	نوريس	وارن
إلكنز	نوكس	بايج	
فول	لافولت	بنروز	

ومن الديموقراطيين :

اشرست	اوفرمان	روبنس	والش

تشامبرلن	أون	شيلدز	فلتشر
جور	فيلان	سمث	نوجنت
سيمز	ريد	ترامل	

وقد وصلت لجنة الشئون الخارجية الى التحفظ الخاص بمصر في يوم الاثنين ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ فألقى المستر أون خطبة في تعضيده وألقى المستر لودج رئيس اللجنة خطبة عظيمة يؤيد بها التحفظ وكذلك خطب المستر مكورملك عضو مجلس الشيوخ عن ولاية « الينوا » والمستر نورس عضو ولاية « نبراسكا » والمستر روبنسن عضو ولاية « اركانساس » والمستر ريد عضو ولاية « ميسورى »

وقد عارض المستر ستر لنج عضو ولاية داكوتا الجنوبية بدعوى انه أعلن (وقد نشرت ذلك جريدة « واشنطن بوست » في ١٤ مارس) أن لجنة ملنر ستشير بالغاء الحماية . وارتأى المستر سترلنج انه لا يصح في هذه الحالة الموافقة على التحفظ

واعترض المستر كيلوج عضو ولاية « منيسوتا » بدعوى ان الحماية المذكورة في المادة ١٤٧ وصفت بأنها الحماية التي أعلنت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وان تصريح الحكومة البريطانية وقت إعلانها وتصريح ملك بريطانيا يدلان على انها لم تكن سوى ضرورة حربية فهو (أى عضو منيسوتا) يرى ان التحفظ غير لازم

لانه يحوى شيئا ظاهراً من نفسه

وكان جليا ان المجلس سيوافق على التحفظ بأغلبية تفوق الاغلبية المنتظرة غير انه عندما أوشك المجلس أن يقترع عليه عرض المستر شيلز تعديلا ينص على الاعتراف فوراً باستقلال ايرلندا . وعرض المستر توماس تعديلا ينص على الاعتراف باستقلال كوريا وعرض المستر كنج تعديلا ينص على الاعتراف باستقلال بلاد آخر ولو اقترح المستر أوين تأجيل هذه الاقتراحات للنظر فيها بالترتيب لانتهى الامر على ما يرام ولكنه — كما قال لى — لم يشأ اغضاب الاعضاء الناصرين للتعديلات الاخرى

وكان عرض التحفظ الخاص بمصر يوم الاثنين وقد دامت المناقشة فى شأنه عدة ساعات بعد ظهر الاثنين ثم أرجئت الى يوم الثلاثاء وقد استمرت الخطابات طول بعد ظهر الثلاثاء وقدمت التعديلات المتقدمة فى ساعة متأخرة وقد قابلت المستر لودج بعد التأجيل فذكر انه مع أنصاره يؤيدون التحفظ المصري ولكن بعض أنصاره لا يظنون ان فى قرار المصادقة محلا للتعديل الايرلندى ولما كانوا لا يريدون — لأسباب سياسية — الاقتراع ضده فقد يرون ضرورة ترتيب المسألة كلها ترتيبا دوريا وتبويبها

وقد عرض المستر كيلوج فى جلسة الاربعاء ١٧ مارس سنة ١٩٢٠ الاقتراع على ترتيب المسألة كلها فوافق على ذلك المستر



المستر فولك

لودج وأنصاره جميعا وعارضه نحو عشرين من الديموقراطيين . ولم يهزم التحفظ المصري بل كان من المتيسر عرضه ثانية ولكن المستر أون اعترض على ذلك مفضلا تقديم اقتراح على حدة

وقدم المستر نوريس تحفظا عكس تحفظ المستر أون على خط مستقيم فقد كان ينص على رفض الاعتراف بالحماية كلية فى حين ان تحفظ أون ينص على الاعتراف بالحماية كضرورة حربية فقط يجب أن تنتهى بانتهاء الحرب

وقد قدم تحفظ المستر نوريس بغير استشارة أحد من أصدقاء القضية المصرية ولم يلق اعتباراً كبيراً

وحدث ان عرض المستر جرى عضو جزيرة رود تحفظا ينص على ان الولايات المتحدة تصرح بأنها تتمسك بمبدأ حق الامم فى تقرير مصير نفسها بنفسها . وقد وافق المجلس على هذا التحفظ فى النهاية بأغلبية ٣٨ صوتا ضد ٣٦ صوتا إذ صوت جميع الديموقراطيين له وصوت الجمهوريون ضده . فلو أن التحفظ المصري عرض فى ذلك الوقت لما حصل على موافقة الديموقراطيين فقط بل على موافقة المستر لودج وانصاره (نحو ٣٨) أيضا ولنال مصادقة المجلس بسهولة ولكن المستر أون كان يخشى أن يحدث شىء مايعرقل سير التحفظ ولهذا لم يقدمه

. . . .

هذا تقرير المستر فولك الذى كتبه فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ وقد ختمه بقوله :

اذا عرضت معاهدة الصلح على مجلس الشيوخ مرة أخرى فستحول على لجنة الشئون الخارجية حيث تسهل اضافة التحفظ واذا لم تعرض على المجلس فسيقدم المستر أوين اقتراحا منفصلا أثق بأن لجنة الشئون الخارجية ستصادق عليه دون ابطاء وكذلك مجلس الشيوخ

ان المستر لودج متغيب عن المدينة الآن وسيعود بعد نحو عشرة أيام وسأقابله بمجرد عودته واقرر خطة العمل

. . . .

واذا نظرنا الى أن الولايات المتحدة لم تكن تعرف شيئا ما عن المسألة المصرية والى انه لا يوجد فى البلاد الا عدد قليل من المنتخبين المصريين (يعنى متوطنى أمريكا من المصريين الذين لهم حق الانتخاب) لرأينا أن تقدما عظيما تم فى ستة شهور وهى مدة قصيرة

ان مسألة استقلال بلد ليست مسألة يوم أو أسبوع أو شهر وانما هى نتيجة جهود متوالية مدة سنوات . على أن قضية مصر واضحة جلية جداً من الوجهة الدولية فلا يستغرق زمن طويل

لاقامة استقلالها طبقا لمبادىء القانون الدولى

الامضاء — جوزيف فولك

***

ولا أجد حاجة بعد ما ورد في تقرير المستر فولك لذكر شيء عما حدث فى أمريكا فقد نشرت الصحف التفصيلات العامة وقد كلفت حركة أمريكا الوفد نفقات جسيمة

تكريم المرأة المصرية

مما يجدر بالذكر من أعمال الجمعية المصرية بباريس الاحتفال الذى أقامته تكريما للمرأة المصرية . وقد خطبت فيها السيدة جيبان ديفراى وهى ذات خبرة بمصر فقد كانت زوجة مصرى . وقد تكلمت عن النساء فى العهد الماضى لا سيما عهد كليوباطره وعن الدور الذى قمن به أخيراً وكانت السيدة شديدة التأثر الى حد أنها لم تستطع اتمام خطابتها فاختصرتها

وتكلم بعدها المسيو أبانسور وهو ليسانسيه فى الآداب ويشتغل بالتدريس

وأدبت بعد ذلك مأدبة فى صالة دار الجمعيات العلمية تكلم فيها عبد العزيز بك فهمى عن مسألة تعدد الزوجات وحضرها حمد باشا الباسل وعبد اللطيف بك المكباتى ومحمد بك على

وكان عدد من حضروا المحاضرة نحو ٢٥٠ شخصا

مصر بين الماسونيين

وأقامت الجمعية احتفالا فى المحفل الفرنسوى الاكبر بشارع « بوتو » بالدار رقم ٨ فى منتصف الساعة التاسعة من مساء ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ وقد وزعت لذلك رقاع الدعوة وذكر فيها أن الاحتفال تحت رئاسة الاخ الكلي الاحترام فيلهوف الرئيس الاعظم والاخ جينودو مساعد رئيس أعظم سابق

أما الخطباء فكانوا الاخوان جينودو وبلوندل والنائب جود

وحضر الاحتفال صاحب الدولة البرنس محمد على شقيق سمو الخديوي السابق وحضره من رجال الوفد حمد باشا الباسل ومحمد محمود باشا وعلى بك ماهر

ولم يكن عدد الحاضرين كبيراً إذ فات منظمى الحفلة أن يذكروا فى تذكرة الدعوة أن الليلة يحضرها الماسون وغير الماسون

وقد خطب المسيو جينودو فبسط المسألة المصرية بأسهاب وشرح الحوادث التى وقعت فى شهري مارس وابريل شرح شاهد عيان إذ كان مديراً لليسيه الفرنسوية بالاسكندرية

وقد أنصف المسيو جينودو المصريين فى خطابه وكان خير شاهد عدل

وتلاه النائب جود صاحب الخطابة المشهورة فى مجلس النواب

الفرنسوى فى العام الماضى وهى الخطابة التى ذكر فيها كاليا نصو بتصريحاته سنة١٨٨٢ عن مصر وعن كفاءة الشعب المصرى ومقدرته

وكانت خطابته فى المحفل الماسونى قصيرة حوت موجز ما قاله فى مجلس النواب وقد قال فى ختامها : « على أصدقائى المصريين الذين يعرفون مبلغ شعورى نحوهم ونحو الفلاحين من مواطنيهم على وجه خاص أن لا يغرروا بأنفسهم . . . . فليتابعوا الجهاد فان الاستقلال دائما فى نهاية الطريق »

وخطب النائب فيدال الذى كان رئيسا لتحرير جريدة «البى» وكان قد طاف ايرلندا فتكلم عن جهاد الامم فى سبيل حقوقها ووجوب المثابرة والثبات

وتكلم عن الوعود التى يتلقاها الايرلنديون ورفض هؤلاء لكل تسوية دون أمانيهم

وتكلم بعد ذلك الاخ بلوندل عن التطورات المختلفة التى مرت بالفنون فى القطر المصرى غير أن خطابته كانت مملة

وبعد ذلك عرض على الحاضرين قرار يعرب عن عطفهم على القضية المصرية فوافقوا عليه بالاجماع

وبعد ذلك خطب دولة البرنس محمد على فشكر الحاضرين وشكر الماسونية الفرنسوية التى أيدت المصريين وابدت عطفها عليهم فى مواقف عديدة . ومما يذكر أن الامير من كبار رجال

الماسونية المصرية وقد كان على ما أظن رئيسا أعظم لشرق مصر
ويقدر عدد الحاضرين وبينهم المصريون بنحو مائتي شخص

في صالة جافو

واقامت الجمعية المصرية بباريس حفلة موسيقية فى مساء الجمعة ١١ يونيو بصالة «جافو» بشارع «بويسى» تحت رئاسة المسيو كلود فادير الكاتب المشهور . وكانت رئاسة الشرف للكاتب الكبير أناتول فرانس وقد اشترك فيها نفر من أكبر الممثلين والممثلات فى «الكوميدى فرانسيز» و «الاوبرا كوميك» وغيرهما من التياترات الكبرى وبينهم مدام سلفان . ومدام سيجون . ومدام فيبر . ومدام برت بوفى . ومدام جان فابر الخ الخ

وقد غصت القاعة بمن حضروا والقى المسيو كلود فادير خطابة جليلة عن مجهود مصر فى الحرب وحقوقها وقد ذكر هذا فى قالب الكلام عن مجد مصر

وحضر هذه الحفلة أيضا البرنس محمد على وفي نهاية خطابة المسيو فارير ذهب الامير اليه وشكره عليها

فى داخلية الوفد

حركة النشر ـ مسألة صدقى باشا وابو النصر بك ـ استقالة علي بك حافظ رمضان ـ استقالة حسين واصف باشا ـ مسألة حمد باشا الباسل والمكباتى بك ـ بين الجمعية المصرية وسعد باشا

***

كانت حركة الطبع في الوفد فى بداية الامر بطيئة وأكبر سبب لذلك انه كان يهتم بالجانب الرسمى من العمل وكان البعض يرى ان النشر قد يعرقل مساعيهم فانهم انما جاءوا لدخول مؤتمر الصلح والوصول الى حل مسألة مصر على يده

ولكن هذا الرأى لم يحل دون طبع مذكرات قصيرة عن القضية المصرية وارسالها الى رجال السياسة

ولم تبدأ فكرة النشر بصفة جدية متتابعة الا فى شهر أغسطس سنة ١٩١٩ وقد أخبرنى بعض من كانوا على اتصال بالوفد فى ذلك الحين ان الاهتمام بالنشر جاء على أثر مقالة كنت قد أرسلتها الى جريدة « وادي النيل » أثناء وجودي بباريس بعنوان « مصر والمصريون فى نظر بعضهم » تكلمت فيها على أهمية «البروباجندا» وضربت الامثال بما فعلته الامم المهضومة الحقوق فى هذا الشأن وما أنفقته فى سبيل حركة النشر وماجنته من وراء ذلك من الفوائد

وحدث فى شهر يونيو أن أوراقا وردت للوفد من مصر تحوي تفاصيل مسائل تجري البحث فى أمر نشرها بواسطة الطابع. وكان رأي سعد باشا — على ما قال لى بعض أعضاء الوفد — فى بداية الامر عدم النشر ثم عاد فرأى ضرورة النشر

وقد تقرر ذلك فعلا بعد مناقشات عنيفة جداً فى أواخر الاسبوع الثانى من شهر يونيو سنة ١٩١٩ ولكن عضوين من أعضاء الوفد انسحبا من الجلسة التى صدر فيها القرار احتجاجا عليه

وكانت وفود جنوب أفريقيا تزمع الاتفاق مع بعض الصحف لتؤيدها فاتجهت فكرة بعض رجال الوفد الى دفع مبلغ من المال لقاء أن تكتب تلك الصحف عن القضية المصرية أيضا

وقد أثارت مسألة الطابع فى الوفد اختلافا شديداً بين بعض الاعضاء وبقية الوفد وأثارت عواصف المناقشات الحادة

وفى الاسبوع الثالث من شهر يونيه وضع تقرير بالحوادث وطلب من أعضاء الوفد توقيعه فاحتج ستة أعضاء بينهم صدقى باشا وابو النصر بك. وقد سميتهما دون غيرهما لاظهر منشأ الحادثة التى انتهت بانفصالهما عن الوفد ولاكتمها الآن فى وقت ما وأشاعت حولها اشاعات غريبة لا صحة لها. أما الاربعة الباقون

فمن ذوي المكانة في الحركة الوطنية . وكان لبعضهم فيما بعد شأن كبير سواء بالكتابة في الصحف أو غير ذلك

وكان صدقي باشا يرى أن يكتفي في النشر بطبع البيانات وارسالها الى أعضاء مجلسي العموم واللوردات بانكلترا

وثار مثار المناقشة في جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩ واشتد الاخذ والرد الى حد أن وجه أحمد لطفي السيد بك الى اسماعيل صدقي باشا كلمات جارحة شخصية لا صلة لها بموضوع المناقشة .

وكانت نتيجة هذه الجلسة أن استقال علي بك حافظ رمضان بخطاب قال في صدره انه عرض خدمته على الوفد رجاء أن يخدم بلاده فقبلت وعين مستشاراً فخاء وكله أمل في خدمة مصر ولكنه لاحظ منذ أول جلسة تطاول بعض الاعضاء على البعض الآخر ...... الخ الخ الخ . ثم انتقل علي بك الى ذكر الكلمات التي وجهها لطفي بك السيد الى صدقي باشا وأشار الى حوادث أخرى من هذا القبيل وقعت قبلا

وقال علي بك في خطابه انه يرى أن مهمة الوفد قد انتهت فعلا وانه يجب عليه أن يعود الي مصر ليطلع المصريين على ذلك حتى يتدبروا أمرهم . وقال ان رأيه هذا يطابق ما قاله سعد باشا في جلسة ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ وهو : ان مهمة الوفد انتهت . وانه لم يبق أمل في الحصول على الاستقلال التام . وان كل قول عدا

ذلك بعد مغالطة . وان عملهم الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة

ومبلغ علمي أن لطفي بك السيد اعتذر لصدقي باشا عما حدث

وان علي بك حافظ رمضان سحب خطابه هذا بعد أسابيع

وبلغني أيضاً أن ابو النصر بك قدم خطابا أيضاً ثم سحبه

***

وسافر صدقي باشا الى « فيشي » متألما من أمور كثيرة عدها ماسة بكرامته مرزاة لجهوده كعضو نافع في هيئة الوفد وكذلك سافر أبو النصر بك كما سافر غيرهما وأثناء غيابهما قرر الوفد فصلهما وقد قيلت في طريقة تقرير ذلك أقوال لا أرى إثباتها هنا لأنى لم أتمكن من التحقق من ذلك بصفة قاطعة

ولامر ما لم يبلغ الوفد القرار الى صدقي باشا ومحمود بك أبو النصر وحدث أن الثانى ذهب الى مقر الوفد بعد عودته من «فيشى» وهو لا يعرف أنه فصل ومع ذلك لم يخبره أحد بقرار الفصل الى أن سمعه من علي بك حافظ رمضان نقلا عن عبد اللطيف المكباتى بك فان علي بك كان لا يزال مستقيلا من الوفد

ولم يعلم صدقي باشا بالخبر الا في مارسيليا من أبي النصر بك عند سفرهما الى مصر

هذا موجز الظروف التى أحاطت بانفصال صدقي باشا وأبي النصر بك ويقال ان الثاني أخذ عليه ارسال خطابات لاصدقاء له بمصر

وردت فيها عبارات عدها سعد باشا ماسة به وهما بكن من الامر فبلغ بحثى وعلى أنه لاصحة مطلقا للاشاعات الغريبة التى نشرت عند عودتهما عن اتصالهما بالسفارة البريطانية أونحو ذلك من تهم الخيانة الشنيعة . ولا جدال في انهما كانا مخلصين في جهودهما كبقية رجال الوفد وكانا يخدمان القضية بكل اخلاص ونشاط الاول بخبرته السياسية ومقدرته العظيمة ومعرفته بأساليب الاوساط السياسية والرسمية والثانى بصلاته الكثيرة في الدوائر المختلفة منذ كان استاذاً للغة العربية بكلية اللغات الشرقية بباريس

* * *

وبمناسبة الكلام على حادثة صدقي باشا وابى النصر بك يصح اتماما للفائدة أن أشير الى استقالة حسين واصف باشا

استقال واصف باشا في شهر مايو على اثر مناقشة حادة بينه وبين شعراوى باشا وسعد باشا حول الاكتتاب وقد رأى واصف باشا أن الكلمات التي وجهت اليه مهينة لا تتفق مع كرامته فاستقال

ولم ينفصل أحد عن الوفد بعد ذلك الى ان وقع الاختلاف الذى ادى الى انقطاع المكباتى بك ومحمد باشا الباسل عن الوفد مدة من الزمن على اثر خلاف بين كل منهما وبين سعد باشا

اما شعراوى باشا فعاد على أثر شيء من الفتور خاص بتقدير مهمة الوفد وطريقة التصرف في الاموال التي عهدت اليه بصفته

أمين صندوق الوفد

وقد تولى أمانة الصندوق بعده المكباتي بك ووقع خلاف بينه وبين الرئيس حول مهامه فانقطع المكباتي بك وترك أمانة الصندوق لمحمد بك علي وأخذ بعضد الجمعية المصرية ودفع لها خمسمائة فرنك اعانة

❊❊❊

اما ابتعاد حمد باشا زمنا ما فيرجع الى صلته بالجمعية المصرية ومسالكها في وقت ما تلقاه سعد باشا

وكان هذا المسلك في الوقت الذي كتب فيه بعض الصحف يقول انه ينتظر أن يتم الاتفاق بين الانكليز وزغلول باشا نظير ترضيات شخصيه تسدى لمعاليه

وكان جل أعضاء الجمعية يذهبون أكثر الليالي للسهر والسمر عند حمد باشا وكان يحضر أحيانا المكباتي بك

وفي ليلة ذهب البعض مع أحد الطلبة المعروفين وفي الغداة أخبر الدكتور والي الجمعية بان حمد باشا يريد الالتحاق بالجمعية فسر أعضاؤها بذلك وتقرر قبوله

وقد القى حمد باشا عند دخوله الجمعية خطابة قال فيها انه على استعداد لدفع عشرة أضعاف رسم الدخول والاشتراك الشهرى . وقد ساعد الجمعية فعلا وشجعها كثيراً . والظاهر ان حمد باشا كان في

ذلك الوقت على شيء من الفتور مع سعد باشا ولكنه لم يكن قد ابتعد عن الوفد بعد

كانت الجمعية تناقش في الاشاعات التي حامت حول سعد باشا خاصة.. ورأى البعض انه لم يكذب الخبر (كذبه فيما بعد) . ثم رأى انه لم يبادر الى الاحتجاج على بعض المسائل . في الحال بل تأخر في ذلك أياما فعمد البعض الى ارسال خطابات اليه منهم شخصيا فيها عبارات شديدة وارسلوا اليه خطابات كانت ترد عليهم من بعض المصريين في سويسرا وفرنسا وانكلترا ومصر

ومما يذكر ان البعض ارسل الى لطفي بك السيد عقب مؤتمر الجمعيات المصرية كارت بوستال عليها صورة حمامة اشارة الى مسألة دنشواى

وطرحت مسألة الاشاعات على بساط البحث في الجمعية فتقرر في النهاية باجماع الآراء — ماعدا اثنين — ارسال خطاب لسعد باشا . وقد أرسل بالعربية وقيل فيه : اننا قرأنا في الصحف اشاعات مخجلة فيها ان سعادة زغلول باشا رئيس الوفد المصرى سيقبل بعض منح ولما كان لم يظهر أى تكذيب في الصحف رغم انتشار الخبر فنرجو اما أن تكذبه أو تسمح لنا بتكذيبه وسيذهب عضو بعد ٤٨ ساعة لاخذ الرد

وارسل الخطاب مسجلا فاستاء سعد باشا ولم ترسل الجمعية أحداً لاخذ الرد بل بعث بخطاب آخر تطلب الرد كتابة . ولفتت نظر سعد باشا الى تكرار ظهور تلك الاشاعات فى الصحف وما ينشأ عن ذلك ولم تتلق الجمعية رداً ما

وظل الامر عند هذا الحد الى ان وصل على بك ماهر فرأى ان يتلافى الخلاف

وساعد على اعادة المياه الى مجاريها ان التيمس نشرت وقتئذ خبراً قالت فيه ان فى الوفد المصرى خلافا فرأى الرئيس وزملاؤه انه لابد تتفاه ذلك من لم صفوفهم وجمع كلمتهم . ووعد حمد باشا سعد باشا بان يحمل الجمعية على ارسال خطاب اعتذار اليه

وقد عرض حمد باشا الامر على الجمعية فعلا فرفضته واكتفت بارسال لجنة منها لتبلغ سعد باشا انها لم تقصد اهانته أو الاساءة اليه

وذهبت اللجنة يوم أحد فلم يقابلها سعد باشا بل قابلها على بك ماهر ورأى ان تكتب الجمعيه خطابا لسعد باشا فرفضت الجمعية مدة من الزمن ثم كتبت أخيراً خطابا رؤي انه غير واف وطلب منها تعديله فرفضت وبقيت كذلك الى ان عاد محمد محمود باشا من أمريكا فتوسط في الامر وازال الخلاف بقبول الخطاب المكتوب



محمد بدر بك

مطبوعات الوفد والنشر

ليس الغرض من هذا ترجمة المذكرات أو الاوراق التى نشرها الوفد فى جهاده أو ارسلها الى الدوائر السياسية المختلفة وانما الالمام بما فعله فى هذا الشأن على وجه عام يكون في الوقت نفسه شاملا من الوجهة التاريخية

ويجب فى هذه الحالة ان نفرق بين المذكرات التى كان يرسلها الوفد الى المؤتمر وبين الاعمال الاخرى

ولما كان هذا الكتاب مقصوراً على مجهود الوفد فى الخارج فلا أجد مجالا لذكر المذكرات والتلغرافات التى بعث بها الى المؤتمر قبل سفره من مصر

كان أول عمل رسمى للوفد الطلب الذى ارسله فى اليوم العاشر من وصوله الى باريس الى مؤتمر الصلح (بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩) وقد اثبته فى فصل سابق

وفى ٥ مايو ارسل الوفد مذكرة يحتج على الشروط الاولية التى سلمت للالمان فى ٦ مايو - للصلح فيما يختص بمصر وباجبار المانيا على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وفى ٦ يونيه أرسل مذكرة أخرى من هذا القبيل للاحتجاج على ماورد فى الشروط الاولية التى سلمت للنمسويين فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩

وفى ٢٨ يونيه قدم الوفد تقريرا للمؤتمر عن حوادث وقعت فى البلاد فى شهرى مارس وابريل ذات صلة بالحركة الوطنية

وفى ٢٦ يوليه قدم مذكرة جديدة طلب فيها من المؤتمر اعادة النظر فى امر مصر وضمن المذكرة تصريحات لدولة سعيد باشا إذ كان فى رئاسة الوزارة

وبعد ذلك انقطع الوفد عن الاستنجاد بالمؤتمر وجاءت فترة نشط فيها الى حركة امريكا واعمال النشر فى الصحف وغيرها وظل كذلك الى ٣ نوفمبر إذ أرسل تلغرافا لرئيس المؤتمر يحتج فيه على سياسة الانكليز فى البلاد .

وقد اعقب الوفد هذا التلغراف بمذكرة تاريخها ٩ نوفمبر طلب فيها من المؤتمر التداخل وارسال لجنة دولية للتحقيق الى مصر لتبين الحالة بنفسها مباشرة

وفى ٢١ نوفمبر أرسل الوفد تلغرافا آخر للمؤتمر يلفت نظره فيه الى حوادث العنف ويحث المؤتمر على التداخل فى الامر . وتلاه تلغراف آخر بالمعنى نفسه فى ٢٣ نوفمبر

وفى ٩ ديسمبر أرسل الوفد تلغراف احتجاج على المواد الخاصة بمصر فى معاهدة فرساى وكان ذلك بمناسبة استقبال مجلس النواب الفرنسوى لنواب الالزاس واللورين

وفى ٦ يناير سنة ١٩٢٠ أرسل الوفد مذكرة الى المجلس الاعلى

يطلب منه فيه اعادة النظر فى مسألة مصر بمناسبة الاشتغال بوضع معاهدة الصلح مع تركيا. ولكن رجاء الوفد فى المجلس خاب ووضعت المعاهدة التركية على غير ما يرجو المصريون فأرسل الوفد احتجاجا الى المجلس فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ استهله بذكر المعاملة التى لقيتها مصر من المجلس الاعلى إذ لم ينصت لها وأبى أن يطبق عليها مبدأ حق الامم فى تقرير مصير نفسها. وتكلم عن الحيف الذي أصاب مصر وكيف عوملت . . . . . رغم جهودها وتضحياتها التى كانت اكبر عامل للفوز فى الشرق

وكان الوفد فى مذكرة ٦ يناير السالفة قد تكلم باسهاب عن حق مصر فى الاستقلال وفصل مسألة صلتها بتركيا فتناول مركز مصر قبل الحرب ثم مركزها اثناءها ثم تساءل «هل لا تزال لتركيا حقوق على مصر وهل تستطيع التنازل عنها ؟ » فقال ان اشتراك مصر فى الحرب ودخول تركيا فيها قطع بطبيعة الحال كل صلة للسيادة العثمانية على مصر وأعاد لمصر سيادتها التامة من تلقاء نفسه. وأن توقيع تركيا الهدنة على قاعدة حق كل أمة فى تقرير مصير نفسها بحرية وقاعدة تحرير الشعوب غير التركية هو بمثابة اعتراف من تركيا باستقلالنا

وأخذت المذكرة على هذا النحو تنقض وجود حقوق لتركيا على مصر يمكنها أن تتنازل عنها لانكلترا

ثم تساءلت المذكرة : « ماذا يكون إذن كنه الحقوق التى يمكن لتركيا ان تتنازل عنها لانكلترا ؟ » . وقالت : أما سيادتها التي كانت لها بحق الاقوى أو بعبارة أصح بإرادة الدول الاوربية التى ضمنت صيانة كيان الامبراطورية العثمانية . تلك السيادة انتهت وانعدمت . ومن المبادىء المقررة الذائعة ان سقوط ذلك لا يمكن ان يكون الا لمصلحة الدولة المسودة »

وأخذت المذكرة تظهر ان اعتراف تركيا نفسه بالحماية اذا وقع لا يكون له قيمة أكثر من اعتراف أية دولة أخرى ولا يمكن ان يجعل الحماية شرعية ولا أن يقيم لها وزنا فهي عمل باطل واجراء مؤقت من اجراءات الحرب

وقالت المذكرة انه مما لا يصدق ان تتخطى انكلترا الشرف وتعد حقوق السيادة سلعة تتناولها الايدى فى سوق المداولات الدولية . فليس فى مقدور انكلترا الا ان تطلب من تركيا قطع آخر صلة لسيادتها وهذا معناه الحصول نهائيا على الاعتراف باستقلالنا التام

وانتقلت المذكرة الى عدم استشارة الشعب المصرى فى المصير الذي يعد له ومخالفة ذلك للقانون الدولي والعرف المتبع بين الدول كما حدث سنة ١٨٦٠ إذ نصت معاهدة « تورينو » على استشارة أهل مدينة « نيس » ومقاطعة « السافوا » قبل ضمهما الى فرنسا وكما نصت معاهدة سنة ١٨٦٣ على استشارة أهل الجزر « الايونيه »

قبل ضمها الى اليونان

وتكلمت المذكرة عن عزيمة الامة المصرية وتوطدها على نوال الاستقلال التام وكيف تجلت تلك العزيمة في مظاهر عديدة ثم قالت :

« اما اذا لم تكن المبادىء التي أعلنها الحلفاء سوى كلمات لامعنى لها . ولم تكن اتفاقية سنة ١٨٤٠ ووعود بريطانيا العظمى العديدة سوى قصاصات ورق . واذا كان الفوز متى أحرز يحمل نسيان الوعود التي أعطيت أثناء الحرب حتى وعد صاحب الجلالة البريطانية . واذا كانت المدنية الاوروبية قد تقهقرت الى ماوراء سنتي ١٨٦٣ و١٨٦٠ حتى أصبحت تقبل انتقال حقوق الاستقلال أو السيادة بين الحكومات على نحو ما كان يحدث في العصور الوسطى اذا صح كل هذا فهل انعدم التعقل الانساني حتى صار من التيسر معاملة شعب حليف للشعوب المنتصرة شرا من المعاملة التي تعامل بها الشعوب المهزومة »

وختمت المذكرة بطلب سماع أقوال ممثلي مصر كما سمع المجلس الاعلى أقوال مندوبي الكرج واذربيجان

هذا ما اعرف ان الوفد قدمه من المذكرات لمؤتمر الصلح . وقد نشر غير هذا نداءات لمجالس النواب في بلدان الحلفاء وأرسل تلغرافات ومذكرات لبعض المؤتمرات الاشتراكية وغيرها

فمن نوع الكراسات طبع الوفد المذكرات الثلاث التى طبعتها الجمعية المصرية قبل وصوله وهي « مطالب المصريين الوطنية» و«سياسة انكلترا القطنية» . ومذكرة عن «المسألة المصرية ومطالب المصريين الوطنية »

أما الكراسة الاولى فتقع فى ٤٣ صحيفة من القطع المتوسط . وتتضمن المذكرة التى أرسلها الوفد الى مؤتمر الصلح من مصر مرفقة بخطاب من سعد باشا بصفته رئيس الوفد وتاريخه ٢٠ يناير سنة ١٩١٩ أى قبل اعتقال سعد باشا وزملائه بنحو شهرين ونصف شهر . ويقال ان واضع المذكرة هو معالى اسماعيل صدقى باشا . وتنقسم الى خمسة فصول يحتوى الاول على تمهيد ثم بحث في الحالة الاقتصادية وآخر فى الحالة الادبية وآخر فى النظام الاداري والاجتماعى .

ويتناول الفصل الثانى بحث الاعتراضات التى يمكن أن يتذرع بها المعارضون فى نوال مصر الاستقلال وهي قسمان : الاول : الحقوق التى تزعم انكلترا انها لها على مصر . والثانى : المصلحة التى تجنيها مصر من بقاء الوصاية الاجنبية

وقد تناول القسم الاول الكلام عن مركز مصر السياسى قبل سنة ١٨٨٢ ثم عن ثورة عرابى ثم عن صبغة الاحتلال ثم عن الحماية . وتناول القسم الثانى أصل تقدم مصر ثم ما فعلته بريطانيا في مصر ثم تأثير السيادة الاجنبية

وتناول الفصل الثالث بحث المساعدة التي قدمتها مصر للحلفاء اثناء الحرب

وتكلم الفصل الرابع عن مطالب المصريين فيما يختص بحريتهم وبالسودان . وفيه بحث مواضيع الاستقلال وحقوق الاجانب والدين العام وضمانة حقوق الاجانب. ومساعدات الاجانب والاصلاحات الداخلية. وقناة السويس. ومصر وجمعية الامم. ورد السودان وتاريخ صلة مصر بالسودان

وتناول الفصل الخامس والاخير الكلام عن الحركة الوطنية والمذكرة مذيلة بتوقيعات جميع أعضاء الوفد

والكراسة الثانية تتناول تفصيل الخطة التي جرت عليها السياسة البريطانية في شأن القطن وقد قدمت المذكرة الى مؤتمر الصلح أيضا وتاريخها ٢٩ يناير سنة ١٩١٩ وتقع في ٢٢ صحيفة من القطع المتوسط

وتقع الكراسة الثالثة في ٥٢ صحيفة من الحجم نفسه وواضعها أمين بك الرافعي ولم يكتب عليها أن الوفد قدمها لمؤتمر الصلح والظاهر انه اكتفى بنشرها على سبيل البروباجندا : والظاهر أن واضعها كتبها مستقلا عن الوفد ثم عرضها عليه فاقرها وعدها جزءاً من أعماله

وتتناول الكراسة الكلام عن مبادىء الرئيس ولسن . ثم عن مسألة مصر من الوجهة التاريخية وكيف احتل الانكليز مصر . وعن

عدم شرعية هذا الاحتلال . وعن اتفاقية سنة ١٩٠٤ وعن السودان وملحقاته . وعن اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . وعما جنته مصر من الشركة الانكليزية المصرية في السودان . وعن قناة السويس وحرية البحار ثم خاتمة وملحق أوردت فيه تصريحات الساسة الانكليز عن مصر ونيات بريطانيا نحوها

وطبع الوفد الكتاب الذي كتبه المسيو فيكتور مرغريت بعنوان «صوت مصر» . ويقع في ٦٨ صحيفة من القطع الصغير يتضمن خمسة فصول . الاول عن الحماية الانكليزية والثاني عن مصر الاثرية . والثالث عن مصر الحديثة والرابع عن تداخل انكلترا . والخامس عنوانه مصادرة شعب كبير . وللكتاب مقدمة بقلم أناتول فرانس وقد ترجمته الصحف عند ظهوره

وطبع الوفد الخطابات التي ألقيت في المأدبة التي أقامها بفندق «كلاردج» في ٢ أغسطس ١٩١٩ فضمنها كراسة من ٢٤ صحيفة من القطع الكبير . وهي الخطابات التي ألقاها سعد باشا والاستاذ ويصا واصف والمسيو اوجانير والمسيو فكتور مرغريت ومحمد باشا محمود والمستر هربرت جيبونز ادامز والسنيور عمانويل الصحافي الايطالي والمسيو أناتول فرانس . وختمت الكراسة بخطابات اعتذار من المسيو اولار والمسيو رينيه دوميك والمسيو ألمان

وطبع الوفد المذكرة التي أرسلها في ٩ يونيه سنة ١٩١٩ الى

المؤتمر الاشتراكي الدولى فوقعت فى كراسة من ١٨ صحيفة من القطع الكبير وتناول فيها الوفد الكلام عن مطالب مصر وماتنتظره من الاشتراكيين من العون والمساعدة . وأخذ يبرهن على أن الاسلام يتفق مع روح الاشتراكية . ثم أشار الى روح التضامن التى بين المزارع وصاحب الارض والى مسألة الاوقاف الخيرية وقال أن الرابطة الزوجية عندنا تعادل الرابطة الحرة التى يقول بها الاشتراكيون فانها عندنا لا تنقص شيئا من حرية الرجل والمرأة وقال فى هذا الشأن « والواقع ان فى استطاعة الرجل أن يطلق المرأة ويبطل العقد الذى يربطه بها متى رأى انه أساء الاختيار وللمرأة السلطة نفسها على أن تكون قد ذكرت ذلك فى عقد الزواج . وفوق هذا فان المرأة تظل مطلقة اليد فى التصرف فى أملاكها دون احتياج لاجازة زوجها »

ومع المذكرة أربعة ملحقات الاول عن التعليم . والثانى عن الانظمة السياسية . والثالث عن المالية العامة . والرابع عن المسألة الاقتصادية . وتكلم فيه عن الزراعة والصناعة والتجارة . وتناول القسم الاخير مسائل التشريع التجارى . وتنمية الانتاج . ووسائل النقل . والتعليم التجارى . والجمعيات التجارية والنقابات الاقتصادية ثم تجارة الصادرات والواردات والتجارة الداخلية

وطبع الوفد التقرير الذى رفعه لمؤتمر الصلح بتاريخ ٢٨ يونيه

سنة ١٩١٩ ومعه ١٣ ملحقا تحوى . . . . . . أقوال كثيرين من أهالي قرى في مصر وقد وقع ذلك كله في ١٠٢ صحيفة

وطبع الوفد كراسة صغيرة بعنوان « مذكرة عن ضرورة سماع صوت مصر في مؤتمر الصلح » ذيلها بتصريحات الساسة الانكليز من سنة ١٨٧٣ أي من قبل الاحتلال البريطاني الى سنة ١٨٩٩

وطبع الوفد كراسة كبيرة الحجم بعنوان « مصادرة اثني عشر مليون نفس » ضمنه المراسلات التي دارت بينه وبين السلطات البريطانية والمصرية قبل سفره بطلب التصريح له بمغادرة البلاد وكذلك المذكرات التي رفعها وهو بمصر لمؤتمر الصلح ورؤساء حكومات الحلفاء والمستر لويد جورج الخ

وطبع الوفد باللغة الانكليزية كتابا أسماه الكتاب الابيض نشره في أمريكا تعضيداً للحركة التي كان يقوم بها المستر فولك . كما طبع المذكرة التي قدمها المستر فولك في ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ الى لجنة الشئون الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة عن القضية المصرية وفي ذيلها المذكرة التي قدمها الاستاذ وليم مكرم عبيد الى المستشار القضائي إذ كان سكرتيراً له وتاريخها ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩

وبين المطبوعات عن القضية المصرية المقالة التي نشرها



هربرت ادامز جيبونز الصحفي الامريكي الذي ناصر القضية المصرية كثيراً . وهي مقالة نشرتها مجلة « سنشرى » في عدد شهر مايو بعنوان « بريطانيا في مصر » ثم طبعت على حدة . وقد كتب المستر جيبونز قبلها مقالات أخرى تأييداً للقضية المصرية وخدم الوفد أثناء وجوده بباريس

وقد كانت لمقالاته صدى واستشهد بكثير مما ورد فيها المستر نوريس عضو مجلس الشيوخ عن ولاية « نبراسكا » في خطبة عظيمة ألقاها في مجلس الشيوخ الامريكي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ دفاعا عن القضية المصرية والخطابة - كخطابة المستر بوراه في مسألة مصر - مطبوعة على حدة بالمطبعة الاميرية الامريكية بعنوانات «معاهدة الصلح مع ألمانيا » . « المسألة المصرية » . «خطابة المحترم جورج و . نوريس في مجلس شيوخ الولايات المتحدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ »

وطبع الوفد بعض مذكراته ووزعها على الساسة على سبيل «البروباجندا » مثل الطلب الذي قدمه لمؤتمر الصلح في ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ . والخطاب الذي أرسله للمستر ولسن بتاريخ ٢٩ ابريل . ومذكرة أخرى لكليمنصو رئيس المؤتمر في ١٢ مايو عن معاهدة الصلح الالمانية . وبيانين عن الحركة المصرية مؤرخين « شهر مايو سنة ١٩١٩ » عن الحركة المصرية وتاريخها وانتشارها وصبغتها .

ومذكرة للمؤتمر تاريخها ٦ يونيه عن معاهدة الصلح النمسوية .
وخطاب المسيو موريس لونج مقرر لجنة الصلح بمجلس النواب الفرنسوى تاريخه ٦ يوليه . وآخر للمسيو فرسينيه عضو مجلس الشيوخ تاريخه ٢١ يوليه . وللمسيو فرسينيه كتاب مشهور فى المسألة المصرية ودور معروف لعبه فيها

وطبع الوفد المذكرة التى قدمها للمؤتمر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ والنداء الذي وجهه للبرلمان الفرنسوى بتاريخ ٣١ يوليه سنة ١٩١٩ والنداء الذي وجهه للبرلمان الايطالى بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩١٩ . والخطابة التى ألقاها النائب جود فى مجلس النواب الفرنسوى فى ٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ . ومذكرة ارسلت للمستر لويد جورج بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ عن حوادث وقعت فى الاسكندرية فى اكتوبر . ومذكرة اخرى رفعت لمؤتمر الصلح بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

وقد فاتنى ان اذكر ان الوفد المصرى طبع فى شهر اكتوبر سنة ١٩١٩ كراسة بواشنطن باميركا عنوانها « المسألة المصرية » صدرها بكلمة قالها نابليون بونابرت لحاكم جزيرة القديسة هيلانه التى اعتقل ومات فيها « ان مصر أهم مملكة في العالم » (راجع تاريخ روز ص ٦٥٣ جزء أول)

والكراسة فى نحو ٥٦ صحيفة وهذه عنوانات فصولها . هل يفوز الحق أو القوة ؟ . عهود بريطانيا . معاملة الوفد المصرى . آراء



صورة المدالية التى قدمتها الجمعية المصرية بباريس للوفد

البريطانيين فى المسألة المصرية . آراء الفرنسويين. آراء الامريكيين

وختمت الكراسة بتلخيص مقالات لبعض الكتاب الامريكيين المشهورين عن المسألة المصرية وجزء من قصيدة للمستر ولفرد بلنت نشرها سنة ١٨٨٣ أى بعد الاحتلال البريطانى

***

أرى قبل ان اختم هذا الفصل أن أذكر كلمة عن مؤلفات أخرى عن القضية المصرية صدرت دفاعا عن حقوق المصريين تنويها بفضل أصحابها فقد اصدر الكاتب عمانويل بالدى كتابا بعنوان « لاجل استقلال مصر » فى ١٣٩ صحيفة صدره بصورة أعضاء الوفد المصرى . وضمنه بعض صور أخرى

***

وهنالك شاب يجب ان أنوه بفضله فى خدمة القضية المصرية . ذلك الشاب هو محمد أفندى صبري

سافر محمد أفندى صبرى الى باريس لدراسة التاريخ وآداب اللغة الفرنسوية وقد نال الشهادة النهائية فيهما . وانقطعت به الحرب فظل بباريس يعمل مع اخوانه فى الجمعية المصرية حتى جاء الوفد

وأدرك صبرى افندى أن أول عقبة تقوم في سبيل القضية المصرية هى جهل الفرنسويين وغيرهم بالمسألة المصرية وكيف نشأت

فوضع لها تاريخا موجزاً طبعه في كراسة بعنوان « لمحة تاريخية في المسألة المصرية » قرظتها أكثر الصحف والمجلات وأثنت على كاتبها وكتب لها الاستاذ أولار مقدمة طيبة

وقد رأى صبرى الفائدة التى جاءت من وراء كراسته هذه فكتب كتيبا آخر عن المسألة المصرية توسع فيه الى حد ما وقد نال اعجاب من قرأوه وامتدحته الصحف أيضا وجاءت لكاتبه خطابات ثناء من كبار الكتاب والمؤرخين

وكتب صبرى افندى كتابا آخر عن الحركة المصرية بعنوان « الثورة المصرية » مزينا بصور عديدة عن الحركة المصرية . وقد توخى الدقة في ايراد حوادثه مستشهداً بأقوال كثيرين من الامريكيين والانكليز الذين كانوا بمصر

والكتاب عمدة كثيرين من الكتاب الذين يكتبون عن المسألة المصرية وقد تلقى واضعه أيضا عدة خطابات ثناء من كبار الكتاب

وقد كان صبرى افندي أخيراً يضع جزءاً ثانياً لكتابه الاخير

ولا جدال في أن الخدمة التي أداها الشاب صبرى بكتبه للقضية المصرية جليلة جداً من حيث البروباجندا . وهي خدمة جديرة بتقدير كل مصرى

وقد رأى الوفد مقدرة صبري في اللغة الفرنسية ونشاطه

وذكاءه وإخلاصه فضمه الى سكرتيرته حيث يقع عليه جزء كبير من العمل

ولا أشك في أن مستقبلا مجيداً ينتظر هذا الشاب

مصر في حزب حقوق الانسان

نشرت الصحف في حينه موجزاً عن الاجتماع الذي أقامه حزب حقوق الانسان للدفاع عن القضية المصرية ولكنها لم تنشر شيئاً كثيراً عن الجهود التي بذلت للوصول الى ذلك ولم تذكر عدة أمور عن الاجتماع .

يرجع أكثر الفضل في اهتمام حزب حقوق الانسان بمسألة مصر في الواقع الى الشبان المصريين فقد اهتموا بذلك منذ الهدنة ففي مؤتمر شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ عرفوا أحدهم الاستاذ كوركوس المحامي وسكرتير شعبة حزب حقوق الانسان في منطقة « السين » وكان التعارف في اجتماع لشعبة الحزب الاشتراكي الخامسة . فأشار الاستاذ كوركوس على الشاب المصري بأن يلقي محاضرة عن المسألة المصرية على مندوبي اتحاد السين في حزب حقوق الانسان . وقد ألقى الشاب المحاضرة فعلاً في صباح يوم أحد وجرت مباحثات ومناقشات تقرر بعدها باجماع الآراء أن يعقد اتحاد « السين » اجتماعا لتنوير البارزيين واطلاعهم على مطالب المصريين وأبلغت الشعبة القرار الى لجنة الحزب الرئيسية ثم وقف الامر عند هذا الحد حتى جاء الوفد الى باريس

وفي مساء الجمعة ٢٣ مايو سنة ١٩١٩ نظرت الجمعية المصرية

بباريس فى الامر من جديد وقررت بذل مساعى لدى حزب حقوق الانسان لسماع القضية المصرية حتى يضعها فى برنامجه. وقد اقترح عليهم مؤلف هذا الكتاب أن يعرضوا الامر على الوفد ويضعوه بين يديه حتى يكون للعمل قيمة فى نظر حزب حقوق الانسان ونظر الجمهور الفرنسوى. ولكن الوفد غض النظر عن ذلك والظاهر أن انسداد الابواب واستحكام حلقات اليأس أو على الاقل تكاثر العوامل المثبطة للعزائم القاتلة للآمال جعل البعض يرى عمل حزب حقوق الانسان عديم الجدوى لا يستحق اهتماما

وبقى الامر عند هذا الحد الى شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ وبعد مساعى ومفاوضات بين أعضاء الجمعية المصرية والوفد ولجنة الحزب تقرر أن تسمع اللجنة المركزية للحزب أقوال الوفد رسميا بصفته ممثلا للشعب المصرى وتحدد لذلك يوم ٥ ديسمبر

وفى منتصف الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم المتقدم ذهب احمد بك لطفى السيد ومحمد بك على ومصطفى النحاس بك ومعهم خليفه افندى بوبلى من أعضاء الجمعية المصريه الى مركز الحزب بالدار رقم ١٠ بشارع الجامعة . وكان هناك من أعضاء اللجنة المركزية النائب فرديناند بويسون رئيسا والمسيو فكتور باش الاستاذ بجامعة باريس وكيلا وكل من الاساتذه بوجلي وجابريل سياى وهنرى جرنو (السكرتير العام) وأولار وبوردون وشارل

جيد وجلاى واميل كاهن ومرتينيه وملدام سفريتي

وتكلم لطفي السيد بك فبسط شكاوى المصريين ومطالبهم .

وتلاه المسيو بوليسوف الرئيس ثم أعرب المسيو باش للوفد عن عطف اللجنة المركزية وطرح عدة أسئلة وهي :

١ — يؤكد المندوبون المصريون ان انكلترا صرحت بأنها لا تبسط حمايتها على مصر الا مؤقتا مدة الحرب فأى دليل على ذلك يستطيع الوفد تقديمه ؟

٢ — يشكو الوفد من أنه عطل خمسة شهور قبل الحصول على إذن بالسفر للتقدم لمؤتمر الصلح ومن أنه لم ينل الاذن في الحقيقة الا بعد انتهاء الوقت فأية سلطات لدى الوفد ؟ ومتى كان آخر اجتماع لمجلس النواب المصرى ؟

٣ — كان الصك الشرعى لاستقلال مصر الذاتى فيما مضى معاهدة لوندره . وقد تغير مركز مصر الآن فأصبح أسوأ مما كان عليه قبل الحرب من وجهة القانون الدولى . على أن عمل القوة الذى أخذ به المصريون الانكليز مدعم في الواقع على اعتراف من أمريكا وفرنسا فكيف الخروج من هذا المركز ؟ وأية وسائل قانونية يعارض بها الوفد الحق الذى لانكلترا الآن في مصر وهو حق غير مشروع ومشروع في آن واحد ؟ . . . .

وهل الفلاح المصرى متعلم الى الحد الذى يجعله يدرك الواجب

عليه فى ذلك ؟

وسأل المسيو إميل كاهن . . . . . . وقال ان التعليل الذى تتذرع به انكلترا بسيط للغاية وذلك انها كانت فيما مضى حليفة لتركيا بموجب معاهدة ولكن تركيا نقضت المعاهدات بدخول الحرب ضد الحلفاء فلم تعد انكلترا مقيدة بشىء

وقد رد بوبلى على السؤال الاول فذكر ان اعلان الحماية كان عملا فرديا بحتا لم تقبله مصر وان القانون الدولى يحتم ان تكون الحماية باتفاق الطرفين كما أنه لم يكن فى وسع انكلترا ان تبطل وحدها معاهدة لوندره

وليس من شأن اعتراف أمريكا وفرنسا بعمل غير شرعى ان يجعله شرعيا وكل عمل يشذ عن روح التطور الدولى يجب ان يعد غير شرعى

وهنالك خطاب رسمى يثبت ان الحماية أعلنت مؤقتا ولمدة الحرب فقط ثم . . . . رشدى باشا قائم المقام أوضح فى تصريح رسمى أنه لم يعد الحماية لا اجراء من اجراءات الحرب

وهنا قاطع المسيو جرنو بوبلى قائلا أن عبارات الخطاب الرسمى المشهور غامضة . وقال ان جريدة « التيمس » فى الواقع نشرت مقالا ذكرت فيه ان الحماية لم تكن الا اجراء اداريا عمليا مؤقتا . وقد ردت المانشستر جارديان على ذلك قائلة يجب ان لا نخدع أنفسنا فى

ذلك فما هو الاضم نهائى

ورد لطفى السيد بك على سؤال المسيو باش الثانى فقال . « لقد كان من المستحيل علينا الحصول على توكيل رسمى من الجمعية الوطنية إذ كانت معطلة بالامر ولكننا ننتمى الى هيئات نيابية ولدينا خطاب رسمى من رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء . »

« تساءلون في النهاية هل الفلاحون معنا ؟ انهم انهم معنا وقد أبدوا ذلك بالوسائل التى يدركونها . . .

وتكلم المسيو جابريل سياى فامتدح تاريخ الشعب المصرى وقال : نعم لا يمكن ان يعامل هذا الشعب معاملة شعب متوحش ولكن أى تداخل يمكننا أن نتداخله لمصلحته وأية نتيجة نستطيع أن نصل بها ؟ لنقف فى دائرة الممكنات فان كل شىء تحت تصرفنا عدا القوة

ولقد رد المسيو جرنو على هذا بقوله : يمكننا أن نكسب قوة الرأى العام وهذا شىء يذكر . ان انكلترا محتاجة للرأي العام الانكليزي والفرنسوي ويقضي الواجب على حزب حقوق الانسان بتنوير الرأى العام فى فرنسا . وفى استطاعته ذلك بارسال تصريح بجيثيات الى الصحف ويعقد اجتماع لالقاء محاضرات وبنشر مقالات مؤيدة بمستندات عن المسألة المصرية فى المجلة الجديدة التى ستصدر فى الشهر القادم

وأعربت مدام سفرين عن موافقتها على اقتراح المسيو جرفو

ولكن المسيو أميل كاهن انضم الى السؤال الذى عرضه المسيو جاو بلى ـ يان وقال : يهم الحزب ان يضم اليه الرأى العام الفرنسوى والانكليزى ولكن من المتعذر ان يتبعنا الرأى العام الفرنسوى بسهولة فى حملة يراد بها المطالبة باستقلال مصر . ومركزنا تلقاء انكلترا بل وتلقاء العالم كله غامض جداً فلا أدري هل يحق لنا ان نجر معنا الجزء الذى نستطيع اكتسابه من الرأى العام فى انكلترا الى حملة مشكوك في نجاحها . ولئن كان الرأى الديموقراطي حسن النزعة الا ان هناك فكرة سائدة عليه وهى فكرة عامة بين الامة فكرة الامبراطورية العظيمة . ومع ذلك فنحن نعرف امثلة تبعث الامل فى نفس الشعب المصرى فهناك جنوب افريقيا حيث انتهى البويرون بأن أصبحت لهم السيادة فى بلادهم . واعتقادى انه يجب ان تقتنعوا بطلب الحكم الذاتى وبعد ذلك تستخلصون انتم استقلالكم منه بأنفسكم

وقد رد النحاس بك على اقوال المسيو كاهن فقال : ليس لانكلترا حق ارغامنا على قبولها رغم انوفنا فنحن نروم البقاء احرارا ولا نقبل اعطاء انكلترا حقاً علينا . اننا لسنا مشاكسين معاندين فنحن نسلم بضرورة حماية جميع المصالح الاجنبية فى مصر لا سيما المصالح الانكليزية . هناك قناة السويس وهى طريق الهند ويمكن

جعلها دولية وتعطى جمعية الامم الوكالة عليها لانكلترا اما فيما يختص بالحقوق الخاصة فتحميها الانظمة الموجودة وهي الامتيازات والمحاكم المختلطة وصندوق الدين فاذ يمكن ان يطلب اكثر من ذلك

وفي النهاية وافقت اللجنة على اقتراح السكرتير وعهدت اليه ان ينظم اجتماعا لالقاء محاضرات عن المسألة المصرية وان يرسل للصحف تصريحا ويعد مقالات مفصلة وافية للنشر في الحملة

ورفعت الجلسة في منتصف الساعة الثامنة مساء

* * *

أرى قبل ان اتكلم عن المحاضرات التي القيت بعد ذلك في اجتماع ١١ ديسمبر ان أذكر شيئا عن حزب حقوق الانسان

أنشيء الحزب في ٤ يونيه سنة ١٨٩٨ وجعل شعاره تأييد المباديء التي جاءت بها الثورة الفرنسوية . والدفاع عن كل شخص مظلوم أو أمة مهضومة الحق . وكان يستخدم في ذلك الصحف والمجلات والكتابة والخطابة وله أثر مشهور في قضايا دريفوس ودوران وروسيه وبيان وكايو ومالفي والجنرال برسانه

ويجمع الحزب كثيرين من ذوى الفضل بين وزراء وعلماء وأساتذة ونواب الخ الخ على اختلاف نزعاتهم السياسية وكانت قيمة الاشتراك فيه خمسة فرنكات

وبين القضايا الدولية التي اهتم بها فارس وكوريا ورومانيا

واذربيجان

* * *

صدر قرار لجنة الحزب المركزية في ٥ ديسمبر وفي الحال أخذ أعضاء الجمعية المصرية بتعضيد الوفد يهتمون بالاجتماع المقبل الذى حدد له ١١ ديسمبر

وقد عقد فعلا في منتصف الساعة التاسعة مساء بصالة الجمعية الجغرافية حيث امتلأت الصالة بالحاضرين ولم يجد كثيرون سبيلا للدخول

وعند افتتاح الاجتماع تلا المسيو جرنو السكرتير خطابا من المسيو جابريل سياى الذى لم يستطع الحضور وقد قال في صدره:

« أسف لعدم تمكنى من حضور اجتماعنا ولكنى أقول لكم انى معكم قلبا وروحا . لقد اجتمعنا لرفع صوت مصر بالشكوى وقد قطع حزب حقوق الانسان على نفسه عهداً أن يدافع عن حقوق الشعب اينما كانت مهددة . والعدالة لا تعرف المحاباة »

وخطب الاستاذ اولار فاستهل خطابته بقوله :

« اذا كان حزب الدفاع عن حقوق الانسان والمواطن قد عقد هذا الاجتماع فلانه كالثورة الفرنسوية نفسها يرى أن حقوق الرجل والمواطن تتضمن ضمنا حقوق الشعوب. وتصريحات سنتى ١٧٨٩ و ١٧٩٣ الفرنسوية تنطبق في معناها اذا لم تكن في مبناها

على الامم كما تنطبق على الافراد

«وقد جاء شعب يقول لنا أن حقوقه انتهكت

« واى شعب ؟ شعب ليس في العالم أنبل منه فهو سليل المصريين الذين أعدوا المدنية اليونانية التي أخذت عنها المدنية الغربية مدنية العالم بأسره وقد نهض هذا الشعب المجيد بعد قرون انقضت عليه في الاستعباد . وأثارت مدنية أجنبية هذا الشعب وقد كان مصدر العرفان والنور في العالم . أثارته المدنية الفرنسوية التى جعلته يشعر بكيانه . كانت فرنسا مربيته والى فرنسا يوجه النظر مبتسما ابتسامة اخاء وثقة كلما اعتقد انه اضطهد. وهو كما ترون يستنجد على وجه خاص بفرنسا مؤيدة حقوق الانسان »

وخطب بعد ذلك واصف بطرس غالى بك خطابة طويلة تكلم فيها عن صلة مصر بفرنسا ثم انتقل الى حقوق مصر وما قاسته في سبيل المطالبة بها وعدد الحوادث التى وقعت في البلاد . ووصف اتحاد عناصرها ثم قال « فلم يعد للمصريين قاطبة الا ايمان واحد وعقيدة واحدة . ودين واحد . هو دين الوطن . وان قرارات المؤتمرات وترتيبات الساسة والماليين وتدابير صغار السياسيين أن تؤثر في ثباته »

وضرب الامثلة على اتحاد المصريين ومنها ما فعله زعماء اخواننا الاقباط اذ لم يقبل يوسف وهبه باشا تأليف الوزارة وغير ذلك مما لا يتسع له المجال

وكان السامعون يقاطعون واصف بك بالتصفيق مرات عديدة طويلا

وخطب الاستاذ اولار ثانية بعد ذلك مظهراً عطفه وعطف الفرنسويين على القضية المصرية ووصف الشعب المصرى الذى رآه في مصر إذ زارها لتفقد المدارس العلمانية الفرنسوية فنفى عنه الوصمات الكثيرة التي يصمه بها المغرضون في الخارج ثم قال: «كنت زمنا طويلا رئيسا لجمعية كبرى غايتها نشر التعليم سعت لتنشىء في الشرق معاهد تربية طبقا لروح الثورة الفرنسوية. لان ما نحبونه جميعا معاشر الشرقيين مصريين وسوريين. لان ما نحبونه جميعا في في فرنسا انما هو مبادىء سنة ١٧٨٩ انما هو شعارنا الانسانى الاعظم: الحرية. والمساواة. والاخاء»

وخطب المسيو فكتور مرغريت صاحب كتاب صوت مصر خطابة طويلة قال في ختامها:

« في غد حرب اثيرت باسم حقوق الشعوب لا دوام لصلح لا تكون قاعدته العدل. ولا سبيل الى صلح عادل متى استباح كهذا الصلح انتهاك القانون ومصادرة شعب »

وختم الاجتماع باصدار القرار الآتى:

« ان المجتمعين في ١١ ديسمبر بباريس بدعوة من حزب حقوق الانسان

« بامضاء المسيو واصف بطرس غالى المحامى بمحكمة الاستئناف المختلطة باسكندريه والمسيو اولار والمسيو جابريل سياى الاستاذين بالسوربون والمسيو فكتور مرغريت

« يرسلون الى الشعب المصرى سلامهم الودى وأمانيهم

« وثقتهم بمبادئ العدالة التى ضمنت الحرب فوزها

« يرجون أن يدرك هذا الشعب النبيل امانيه الشرعية في ظل السلام وبالاتفاق التام مع دول الاتفاق تحت رعاية جمعية الامم

« وهم مقتنعون بان الشعب الانكليزى الذى حارب معنا فى سبيل الحق سيتبع مبدأه التاريخى ويعمل على اجراء العدالة طبقا لتقاليده الدائمة »

*
* *

وقد طبعت الخطابات فى كراسة صغيرة الحجم وعرضها حزب حقوق الانسان للبيع . وجعل عنوانها « لاجل الشعب المصرى » وتقع فى ٣٢ صحيفة صغيرة وثمنها نصف فرنك

مسألة الحماية

يجب قبل ان انتقل الى الادوار الاخيرة من جهاد الوفد مثل دور المفاوضات ونحوه إن أذكر ان الوفد اهتم ببحث مسألة الحماية وأخذ آراء بعض علماء القانون الدولى فيها

ولا ينتقص من قدر الوفد أن يقال أنه كان يشعر بالحاجة الى دراسة بعض النقط الخاصة بالقضية المصرية من الوجهه الدولية على بعض المتضلعين فيها وأحدهم أستاذ بجامعة الحقوق بباريس طلب الى ان لاأذكر اسمه لاعتبارات خاصة . وكانت اجتماعاته برجال الوفد أشبه بمحاضرات

واذا كنت قد وعدت بان لا أذكر شيئا عن الاستاذ الفرنسوى فليس هناك مايحول دون الاشارة الى فتوى السير توماس باركلاى

السير باركلاى من كبار القانونيين الانكليز ومشاهير المحامين وهو الوكيل الاول لمعهد القانون الدولى ووكيل جمعية القانون الدولى وغيرها . واستخدمته الحكومة البريطانية فى ظروف متعددة فى وضع صيغ بعض المعاهدات الشهيرة . وقد انتهز الوفد الفرصة وأراد ان يستأنس برأيه فى مسألة الحماية فقابله الرئيس سعد باشا وبعض الاعضاء مرات وأخيرا قرر الرأى على ان يوجهوا اليه أسئلة فى شأن الحماية يقدمه ونصها مستندات القضية . وقد استهل الوفد الاستفتاء هكذا :

٥- يعرض الوفد المصري المستندات المرفقة بهذا وهي : -

١ - اتفاقية بين بريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا تؤيد الفرمان السلطاني بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ بمنح مصر شبه استقلال

٢ - فرمان صادر في ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ يزيد مركز مصر السياسي تحديداً

٣ - اتفاقيه بين بريطانيا العظمى والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا باحترام حرية الملاحة في قناة السويس وتاريخها ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

٤ - الاتفاقية الانكليزية المصرية الخاصة بالسودان وتاريخها ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

٥ - اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ بين انكلترا وفرنسا في شأن مصر ومراكش وموادها السرية

٦ - الاعلان البريطاني الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بوضع مصر تحت حماية صاحب الجلالة البريطانية

٧ - الاعلان البريطاني الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بخلع عباس حلمي باشا من خديوية مصر وقبول صاحب العظمة السلطان حسين كامل لها مع لقب سلطان

٨ - خطاب من السير ملن تشيتهام مرفق برقم ٦ وصادر في التاريخ نفسه

٩ـ اخطار مؤرخ لوندرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بموافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية على الاتفاقية الفرنسوية المراكشية المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

١٠ـ خطاب مرسل من سعد زغلول ومؤرخ بالقاهرة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ الى السير فرنسيس رجنالد ونجت نائب جلالة الملك

١١ـ خطاب من لورد كرومر الى التيمس الصادرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ عن مستقبل مصر

١٢ـ تلغراف من الملك جورج الى السلطان

١٣ـ رد تلغرافى من السلطان على التلغراف المتقدم

١٤ـ رد على رقم ١٠ مؤرخ القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨

١٥ـ خطاب آخر من سعد باشا للسير ونجت بتاريخ ٣ ديسمبر رداً على رقم ١٤

١٦ـ تلغراف أرسله سعد باشا من القاهرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى المستر لويد جورج

١٧ـ خطاب من سعد باشا الى المستر لويد جورج بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩١٩ فى الموضوع نفسه

١٨ـ خطاب استقالة حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وتاريخه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨

١٩ـ تقرير مقدم للورد ادموند هنان اللنبى نائب جلالة الملك

مؤرخ بالقاهرة في ٩ مارس سنة ١٩١٩

٢٠ـ نداء الى مجلس العموم البريطاني مؤرخ باريس في ١٢ يوليه سنة ١٩١٩

٢١ـ تلغراف الى زغلول باشا يبلغه اعتراف أمريكا بالحماية وتاريخه ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩

٢٢ـ المواد ١٤٧ الى ١٥٤ من معاهدة فرساي المعقودة في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ وهي المواد الخاصة بمصر

٢٣ـ موجز لأماني المصريين وتاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

« ويرجو (أى الوفد) السير توماس باركلاى أن يشير عليه بما يراه في المسائل التالية .

١ ـ هل الحماية الموضوعة على مصر بغير موافقة شعبها شرعية ؟

٢ ـ ماهو مركز مصر من المبادىء التي وضعها رئيس جمهورية الولايات المتحدة وقبلتها الدول ؟

٣ ـ ماهى سلطات عصبة الامم بالنسبة لمصر ؟

٤ ـ أى مسلك يستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر بغير اضرار بالمصالح البريطانية ؟

ويلي ذلك بسط القضية المصرية وقد تناولت المذكرة المسألة من عهد محمد علي بايجاز إذ قالت : « ترجع الحركة الوطنية التي ترمي الى الحصول على استقلال مصر الى سنة ١٨٣٢ إذ تولى قيادتها محمد على

ولكن تنافس الدول الاجنبية في السيطرة على مصر واستثمارها ومقاومة الدول الاخرى جعلها تحت رحمة دول أوربا الغربية التي سوت اختلافاتها في اتفاقية ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ دون نظر الى أماني المصريين . وقد اجازت الاتفاقية لمصر نوال استقلالها الداخلي دون أن تسمح لها بجني ثمار انتصارها على تركيا

« وقد زاد التداخل الاجنبي شعور الاهالي وقصة الجهود التي بذلها المغفور له اسماعيل باشا لارضائهم والدستور الواسع الذي اعطي سنة ١٨٨١ (وهو الدستور الذي وضعته لجنة مجلس النواب التي كان رئيسها المرحوم عبد السلام باشا المويلحي وكاتم سرها المرحوم اديب اسحاق) معروفة لكل هاجيم المؤرخين في كتبهم عن مصر الحديثة

وقد فشلت الرقابة المزدوجة في وقف تحرير الحركة ثم انهارت انهيارا تاما (أي الرقابة المزدوجة) عندما طلب من فرنسا الاشتراك مع انكلترا في سياسة الاتحاد

« وفي ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ضرب اسطول بريطاني بعض قلاع الاسكندرية بدعوى انها تقوى لنمو التداخل الاجنبي الذي يمكن ان ينشأ عن ثوران الخطر المنتشر بين الاهالي

« واعقب الضرب نزول الجنود البريطانيين وقد قاوم عرابي باشا على رأس جنود مصريين هذا الاحتلال العسكري ولكن الاحتلال أبقى لحفظ النظام

« وفي ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ تكلم المستر غلادستون في مجلس العموم فقال ان القوات البريطانيه في مصر انزلت الى ١٢٠٠٠ الف رجل وان الاحتلال ليس الا مؤقتا وان الحكومة البريطانية ستضع شروطه قريبا بالاتفاق مع الحكومة المصرية

« وفي ١٩ ديسمبر من السنة المتقدمة خطب المستر تشامبرلن فقال ان انكلترا لا تريد سوى ضمان رفاه مصر واستقلالها

« وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ قال المستر غلادستون في مجلس العموم ان الجنود البريطانيين لن يبقوا يوما واحدا زياده عن الزمن الضروري. وقال في ٩منه ان الحكومة البريطانية لم تحلم مطلقا بضم مصر

« وقال السير وليام هاركورت في خطبة في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤:

لا ضم ولا حماية فاننا سنجلو عن مصر بمجرد ما يبسط السلامة والنظام »

« وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٥ صرح السير هكس بيتش في مجلس العموم ان غاية الحكومة البريطانية الوحيدة انما هي اعداد البلاد للاستقلال

« وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ صرح المستر غلادستون بأن الاحتلال البريطاني بني على غلطة (وقد ذكر لورد كرومر في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٥ صحيفة ٢ ان الحركة التي أدت الى الاحتلال كانت في جوهرها ثورة صحيحة ضد سوء الحكم ولم تكن في جوهرها موجهة ضد الاوروبيين)

وهكذا أخذت المذكرة أو الاستفتاء يشير الى تصريحات الساسة الانكليز عن مصر واستقلالها وانتقل الى شركة السودان فقال ان المصريين لا يعترفون بصحة معاهدة سنة ١٨٩٩ ولكنها من جانب انكلترا تضع مصر في موضع الخليفة

ثم انتقل الى ما ورد صراحة في اتفاق سنة ١٩٠٤ الانكليزى الفرنسوى من أن الحكومة البريطانية « لا تنوى تغيير مركز مصر السياسى »

وانتقل الى دخول تركيا الحرب وما نشأ من ذلك وفسر إعلان الحماية بأنه ضرورة حربية لا تؤثر في استقلال مصر وأورد الحجج على ذلك ثم أشار الى مساعدة مصر للحلفاء

وتكلم عن الحركة الوطنية عند عقد الهدنة وتأليف الوفد والمفاوضات التي جرت ليسمح له بالسفر وغير ذلك مما لا أجد حاجة لذكره ثم أورد أسماء رئيس الوفد وأعضائه

وأشار بايجاز الى رفض اذن السفر ثم الحركة التي أعقبته واعتقال الاربعة ثم الافراج والسفر وما حدث في مؤتمر الصلح من اعتراف المانيا والنمسا في معاهدتي فرساي وسان جرمان بالحماية البريطانية وما ينشأ عنها

وتلى ذلك الفتوى وقد تناول السير توماس باركلاى السؤال الاول وهو « هل الحماية الموضوعة على مصر بغير موافقة شعبها

شرعية ؟ » فقال انه يتضمن عدة نقط فرعية وهي :

(ا) ماهي مميزات الحماية أو الحماية التى نحن بصددها ؟

(ب) ما معنى الكلمة « شرعية » في السؤال المطروح ؟

(ج) ما معنى « موافقة الشعب » ؟

وتكلم السير باركلاى على كل نقطة باسهاب وقسمها الى نقط أخرى مما يطول شرحه هنا ثم انتهى بالجواب التالي وهو :

« وعلى هذا يكون ردى على السؤال الاول هو ان حماية دائمة تبسط على مصر بغير موافقة شعب مصر تكون مخالفة للقانون الدولي ولكن بسط حماية بسطا مؤقتا كضرورة حربية بمثابة أداء الامانة يكون مبرراً الى الحد الذى يظهر فيه الاخلاص »

وتناول السؤال الثانى وهو : « ماهو مركز مصر من المبادىء التى وضعها رئيس الولايات المتحدة وتبلتها الدول ؟ »

وبعد بحث طويل أجاب بقوله انه يرى أن المسألة المصرية بقيت عند انتهاء الحرب في المركز الذى كانت فيه قبلها أى انها لا تزال مطروحة مفتوحة وانها تدخل في دائرة النقطة الخامسة من نقط الرئيس ولسن الاربع عشرة وفى دائرة النقطة الثانية من نقط ٤ يوليو سنة ١٩١٨

وتكلم عن السؤال الثالث فبرهن على أن مسألة مصر تدخل في اختصاص حزب الامم

وتناول السؤال الاخير وهو « ما هو المسلك الذي يستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر دون اضرار بالمصالح البريطانية ؟ » . فقال :

« يجب أن تكون مصر في مركز يمكنها من أن تحكم نفسها بنفسها بعد أن دربها مساعدون بريطانيون أكفاء نحو ثلاثين عاما وتدل مطالبة كبار المصريين .. (أي ذوى المصالح) بالاستقلال بمثل هذا الالحاح على أنهم يشعرون بأن في استطاعتهم الآن أن يتولوا مقاليد الحكم الذاتي دون أن تتعرض البلاد لفوضى الحكم ثانية

« وان في انتهاك الساسة البريطانيين حرمة التعهدات الرسمية البريطانية نحو مصر في الوقت الذي كنا نحارب فيه ألمانيا لخرقها حرمة عهدها لبلجيكا قولا غير جدير ببريطانيا لنفس الوسائل التي كانت الحكومة البريطانية تستخدم جميع قوة الامبراطورية ومواردها للقضاء عليها

« وهناك من جهة أخرى مصالح بريطانية مرتبطة بمصر ارتباطا كبيراً ولا يمكن الاغضاء عنها وهذه يمكن حفظها بالاتفاق

« ومن الضروري أن تتناول معاهدة تحالف بين الامبراطورية البريطانية ومصر الدفاع عن قناة السويس

« وتثير مجاورة طرابلس تحت حكم ايطاليا لمصر اعتباراً آخر يجب أن يكون نصب الاعين عند وضع شروط المحالفة . وفوق

هنا فان خفارة البحر الاحمر يجب أن يدبر أمرها فان حرية هذا البحر ضرورية للتجارة كحرية قناة السويس نفسها وهو التكملة العملية لها

« ويمكن ضمان سلامة القناة والبحر الاحمر الحالية بالتعاون الودى الفعلى بين الامبراطورية ومصر أكثر منه بنظام يكون من شانه ابقاء السيادة البريطانية بالقوة رغم ارادة شعب معاد »

وهنا أورد السير توماس باركلاى في هامش فتواه رأيين للمستر سدنى لو وردا في كتابه « مصر فى طور الانتقال » وهما :

الاول : « اننا لسنا محبوبين فى مصر . يحتمل أن يكون البعض يخافنا ولا أشك فى أن كثيرين غيرهم يحترموننا ولكن الذين يحبوننا حقيقة قلائل »

والثانى : « من الصعب على أية طبقة من الرجال لا سيما صغار السن ذوى المطامع والروح العالية أن يحكمهم قوم غرباء عنهم فى الدين والجنس والعاطفة وان كان الحكم لصلحتهم »

وتابع السير باركلاي الرد على السؤال الرابع فقال :

« ويصح أن أشير فى النهاية الى أن الدول عدت مبدأ تقرير الامم لمصير نفسها بنفسها ضروريا فى جميع الحالات التى وجد فيها سبب معقول للشك فى رغبات أى شعب فيما يختص بتبعيته

« وأعيد القول ان مثل هذه الرغبات لا يمكن تحديدها الا

باستشارة عامة . ويصح مع هذا ان أشير أيضا الى انه فى حالة قبول الحكومة البريطانية مبدأ الجلاء باستشارة الاهالى او بدون استشارتهم فقد لا يكون من المستحسن طلب الجلاء التام فى الحال إذ من الضرورى ان يكون هنالك طور انتقال . وانى اقترح ان يوضع جدول بالوظائف المختلفة التى يشغلها البريطانيون وغيرهم من الاجانب ويعد مشروع تدريجى لانقاص الموظفين والضباط الذين لا تريد الحكومة المصرية استبقاءهم او لفصلهم واحالتهم الى المعاش على التعاقب ويعرض هذا المشروع على الحكومة البريطانية»

وأورد بعد ذلك السير باركلاى ١٢ حيثية وختمها برأيه فى الموضوع كله فقال :

١ - حيث أنه قبل فى سنة ١٨٨٢ وأن الغاية من التداخل البريطانى فى مصر سنة ١٨٨٢ كانت إعادة سلطة الخديوى وحفظ السكينة فى البلاد

٢ - وحيث أن التأكيدات أعطيت فى وقت الاحتلال البريطانى الذى أعقب التداخل بأن الاحتلال مؤقت وكررت هذه التأكيدات من وقت لآخر مدة ثلاثين عاما

٣ - وحيث أن هذه التأكيدات كانت ترمى دائما الى أن الجلاء البريطانى متوقف على وصول المصريين الى الدرجة التى تمكنهم من ادارة شئونهم بأنفسهم

٤ - وحيث أن السبب الوحيد الذى ذكر دائما لبقاء الاحتلال

انما هو خير المصريين أنفسهم ......

. . . .

٥ ـ وحيث أن المصريين تدجربوا الحكم أكثر من طبقة ولم يعد ينقصهم موظفون خبيرون

٦ ـ وحيث أنه لا يمكن أن ينتظر منهم الرضاء بالبقاء تحت وصاية دائمة وأن هناك شعوراً قوياً بوجوب تحديد تاريخ للجلاء

٧ ـ وحيث أن بريطانيا سلمت مع غيرها من الدول بمبدأ مساعدة الجنسيات الشرقية التي لم تتدرب على حكم نفسها مساعدة بغير بسط حماية عليها أو ابقائها تحت وصاية دائمة أو طويلة . وحيث أن مصر بقيت مدة طويلة تحت الوصاية وأصبحت تشعر بأنها الآن أقدر على تولي شئونها من موظفين يرسلون الى مصر ويتعلمون ... كيفية ادارة تلك الشئون

٨ ـ وحيث ان الدول وافقت في معاهدات الصلح على مبادىء ـــ بينها اتفاقية عصبة الامم ـــ لانالة الامم القادرة على حكم نفسها حريتها

٩ ـــ وحيث ان الاسباب الوحيدة التي يمكن ان تتذرع بها الحكومة البريطانية لابقاء قبضتها على مصر هي حماية قناة السويس وتحقيق مشروع سكة حديد القاهرة الى الكاب

١٠ ـــ وحيث انه فيما عدا هذين الغرضين ليس لبريطانيا مصالح في مصر لا يمكن حمايتها وحفظها باتفاق مع حكومة

مصرية مستقلة

١١ — وحيث ان للامبراطورية البريطانية ومصر مصالح مشتركة سياسية واقتصادية مثل دفاع محتمل ضد اعتداء ومثل نشر التجارة . وهى مصالح لا يمكن الا ان توافق بينهما وتجمع كلمتهما على اتباع سياسة مشتركة . ومن المستحسن ان يصلا الى اتفاق عرض لكليهما باسرع وقت ممكن

ولهذه الاسباب :

تكون الحماية ضرورة حرب وبقاؤها بعد انتهاء الحرب غير مشروع

وتكون مصر بانفصالها عن تركيا ثانيا مستقلة شرعا بطبيعة الحال

وارجو فى الختام ان اشير بان تعاون الطرفين تعاونا وديا صريحا بمعاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتضمن هذا الاستقلال كما تضمن حفظ مصالح الفريقين الدائمة هو خير حماية لمثل تلك المصالح من ضغط يتلوه عداء وان جاء متأخرا . عداء شعب يطلب الاستقلال بدعوى الحق والعدالة »

الامضاء : توماس باركلاي

باريس — ١٧ شارع باسكيه — فى نوفمبر سنة ١٩١٩

خيانة أم اخلاص

التضحية الادبية

آن أوان نشر أكثر الصحائف التي ظلت مطوية حتى الآن.
وحان اطلاق الالسن التي ألجمها الواجب سنوات فتركت السهام تفوق. والرماح تسدد. ولم ترتفع لرد فرية. أو تتحرك لدفع إفك أو باطل. لان مصلحة الوطن كان يجب أن تمر قبل كل مصلحة أخرى. قبل الاحزاب ومنازعاتها. قبل الاشخاص ومجادلاتهم بل قبل الكرامة الذاتية اذا اقتضى الامر

لاجل مصر احتملت الاذى نحو عامين وصبرت على الضيم وظللت عشرين شهراً أطأطئ رأساً ريثما تمر مصلحة الوطن فوقه

التضحية في المال مهما عظمت كميته ليست شيئاً مذكوراً بجانب التضحية الادبية. ولكن قليلين من الناس فقط هم الذين يدركون ذلك

يدرك عظم التضحية الادبية الذين ضحوا. الذين رأوا السخائم تصب على رءوسهم. وشعروا بالضربات تنزل بهم فلم يحركوا ساكناً بل تركوا صيتهم يلوث ويجر في الاوحال والاقذار وفي وسعهم أن ينتشلوه وينظفوه ولكنهم لا يفعلون احتفاظاً بأمنية سامية تصبو اليها نفوسهم وتحنو عليها ضلوعهم

يعرف عظم التضحية الادبية الذين يرون التهمة الكاذبة تلصق

جهم والفرية الدنيئة تنسب اليهم وفى استطاعتهم أن ينطقوا فتنجلى براءتهم ولكنهم يؤثرون السكوت احتراما لغاية نبيلة ملكت عليهم حواسهم

أولئك يفضلون أن يتألموا بمعزل عن الناس . فى مكان مقفل خشية أن يظهر ألمهم فيهم على براءتهم

أولئك يصح أن يجيئوا فى المرتبة بعد الشهداء

***

أخذتنى الحرب وأنا أتأهب للسفر الى الاستانة. وأتحفز لحياة جديدة فى ميدان جديد ..وأنا أقلب صفحة وأهم بفتح غيرها فقعدت بى عن السفر . ثم وجدتنى محرراً لجريدة « وادى النيل » باسكندرية

***

مجهودى اثناء الحرب

اذا كانت الحرب قد انتهت فان سيفها لا يزال مجرداً فالظروف الاستثنائية والقوانين العرفية تغل اليد عن فتح كتاب الحرب ليعرف القارئون مبلغ الخدمات التى أديت للقضية المصرية خاصة. وقضية الامم المظلومة عامة . الامم المستعبدة التى كانت ترجو أن تخرج من هذه الحرب الطاحنة محطمة القيود مكسرة الاغلال

وهكذا أجدنى مضطراً الا بقاء الستار مسدولا على جهاد اربع سنوات

***

عند ظهور الوفد

ثم وضعت الحرب أوزارها وأنا بالاسكندرية بجريدة « وادي النيل » فسمعنا همسا أن وفداً ألف للمطالبة باستقلال مصر وكنا بين مصدق ومكذب . وكانت الاكثرية تميل الى التكذيب فان الضغط الشديد الذي عانته الامة اثناء الحرب جعل الكثيرين يظنون في البلاد الاستكانة

وتواترت الاشاعة ثم أخذت أسماء القائمين بالحركة تظهر شيئا فشيئا . وأخذت أعمالهم تخرج من الخفاء الى الجهر

وانى أنسى لا أنسى كيف كانت خطابات الوفد ومذكراته وخطابات رشدى باشا رئيس الوزارة لذلك العهد تجلب سراً الى الاسكندرية وكيف كنا نستخرج منها صوراً عديدة نوزعها وتداولها في القهاوى والمنتديات

نشطت حركة الوفد وزاد اهتمام الناس به وخرج العمل من التكتم الى الجهر وأخذ الكل يتحدثون بمساعي سعد باشا وزملائه وبمواقف رشدى باشا وزملائه أيضا

وأخذت الايدي تتداول التوكيلات وأخذنا نخصص جزءاً كبيراً من وقتنا بالطواف لجمع التوقيعات عليها علانية ثم سراً

ولما قامت حركة تمدد الوفود حاربناها جهدنا لا ريبة في

وطنية مؤتلف الوفود الاخرى ولا شكا في اخلاصهم . وانما حرصا على الوحدة القومية من التفكك . وعلى التضامن الاهلي من التمزق وضنا بالنهضة المباركة أن تطحن بين المتزاحمين على قيادة الامة . المتطاحنين على زعامتها

وفاز الوفد فاجتمعت كلمة الشعب بأسره حوله . وكان المركز يتطلب رجلا مقارعا مجالداً . رجلا صاحب الرأي . قوي الارادة . عتيد المراس . رجل نضال وصراع وكان هذا الرجل سعد زغلول

كيف ألحقت بخدمة الوفد

وكان كل مصرى يرى فرضا عليه أن يقوم بواجبه نحو القضية المصرية وكانت كعبة تلك الواجبات والجهود الوفد

وحدث في شهر فبراير سنة ١٩١٩ أن قدم محمود أبو النصر بك الى الاسكندرية وكان عضوا بالوفد فاطلعته على بعض ماتنشره الصحف الاجنبية عامة والانكليزية خاصة عن مصر مما لم تكن تسمح الظروف بنشره كله في الصحف المصرية فأخذ القصاصات مني وطلب الى أن أوافيه بكل ما أعثر عليه فقمت

وهكذا كنت أشترى الصحف الخارجية كلها وأخصص جزءاً كبيراً من وقتى بتصفحها وأترجم ما فيها وأبعث بالترجمة والاصل الى أبي النصر بك ليعرضه على هيئة الوفد

وحدث أن نشرت جريدة التيمس مقالا لمراسلها في العاصمة

تناول فيه الوفد ورئيسه بالمطاعن والمثالب فقال أن سعد باشا ومن معه يغررون بالبلاد لغايات شخصية وانهم ممن غايات آمالهم في الحكومة ومناصبها وغير ذلك فأرسلت المقال والترجمة الى محمود بك وكتبت اقترح على الوفد الاهتمام بتكذيب مثل هذه الاقاويل في الصحف التي تنشرها والرد عليها. والظاهر أن هذا الاقتراح صادف قبولا من سعد باشا وزملائه فجاءني في اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٩١٩ الخطاب الآتي . وهذا نصه حرفيا :

« القاهرة في اول مارس سنة ١٩١٩

« عزيزي أبو الفتح أفندي

« قرأت جوابك الاخير وترجمة مقالة التيمس الاخيرة على معالي الرئيس وأغلب الاعضاء فقدروا أهمية اقتراحك ورأوا ضرورة وقوفنا أولا فأولا على ما تكتبه الجرائد الانجليزية والامريكية والافرنسية والرد على ما تذيعه الاولى من الاضاليل وما تروجه من الاباطيل كما رأوا بندبكم لهذه المهمة وقدر لكم مبلغ عشرة جنيهات شهريا ابتداء من اليوم (اول مارس الحالي) وهو مبلغ زهيد في جانب الفائدة المنتظرة منكم ولكنها خدمة البلاد وها أنا أبلغكم الامر تنفيذا لاشارة معالي الرئيس لتوجهوا عنايتكم الى القيام بهذه المهمة وتوافونا بأعمالكم المفيدة وأرجو أن تحقق آمالي فيكم لدى جمنا . وهذا مع بقائكم طبعا في عملكم

بجريدة وادى النيل . والسلام ختام »
الامضاء — « محمود أبو النصر »

***

وهكذا تابعت العمل . ثم حدث ما لم يكن في الحسبان فاستدعى قائد القوات البريطانية الوفد ورئيسه وتلا عليهم انذاره المشهور . وفي الغداة ألقي القبض على سعد باشا وصدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد باشا . ثم تلت ذلك حوادث شهر مارس سنة ١٩١٩ فسافرت الى القاهرة لأتبين الحالة وأضع نفسي تحت أمر الوفد اذا كان هناك ما يقتضي خدمتي بالقاهرة

وأعقب وصولي قطع السكك الحديدية وانقطاع سير القطر عليها فاضطررت الى البقاء بمصر حتى أوائل ابريل . وطلب مني في الوفد الاستمرار في عملي بالقاهرة فكنت عند وصول كل بريد أفحصه وأقتطع ما فيه عن مصر وأترجمه وأطالعه لهيئة الوفد في اجتماعاتها . وفي نهاية الشهر دفع لي عبد العزيز بك فهمي عشرة الجنيهات التى أشار اليها أبو النصر بك في خطابه المنشور على الصحيفة السابقة . وقد اضطرني انقطاع المواصلات وتعذر حصولي على نقود من الجريدة التي كنت أعمل فيها الى قبولها لوقف حركة النقل

***

وكنت قبل ... مارس مباشرة قد كتبت باللغة الانكليزية رداً على مقالة وردت فى عدد ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ من جريدة التيمس وعرضتها على الوفد . فلما اعتقل الاربعة وحدث ما حدث قدمت وأنا بالقاهرة مذكرة الى الوفد عن ضرورة عمل بروباجندا فى أوروبا وأمريكا قلت :

« أرسلت لكم مقالة كتبتها بالانكليزية رداً على مقالة التيمس الصادرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٩ ولكنى أجدها بعد الحوادث الاخيرة تقتضى تعديل كثير من أجزائها فاذا سمحتم قمت بذلك

« وانى مع اعتقادى بأن الشئون الداخلية هى موضوع اهتمام حضرات أعضاء الوفد الآن أرجو أن يسمح لي بأن أشير الى ضرورة اذاعة أخبار الحوادث التى وقعت فى البلدان الاوروبية وأمريكا واطلاع الرأى العام هناك على تصرفات السلطات البريطانية وما أدت اليه مما لا يتفق بأى حال من الاحوال على المدنية أو المبادىء التى جعلتها الامم شعارها والتى تزعم بريطانيا انها فى طليعة من يؤيدها

. . . .

« ومما يؤسف له ان بعض المسيرين لدفة السياسة فى أوروبا من أنصار قاعدة المساومة . ولكن هناك عاملا جديداً هو الرأى

العام فقد هزت نكبات الحرب الحالية كثيراً من الشعوب وأزالت عنها الاستكانة الماضية فقامت تهيمن على تصرفات ساستها . على أن تلك الشعوب تجهل مصر والمصريين ولا تعرف عنهم الا ما تدلى به اليها المصادر الانكليزية المختلفة سواء مباشرة أو غير مباشرة

« ويعتمد ... على جهل تلك الشعوب المضى فى سياسة المساومة القديمة مع الساسة الذين يقومون بالتسوية العامة . وهى يهمها الآن أكثر من كل شىء آخر أن لا يتصرك صوت مصر فى أوروبا وامريكا وان لا ترى طبقات الامم التى تشعر صورة مصر تحت سيطرة الاستعمار الانكليزى .

« ويهم بريطانيا الشعب الامريكى لماله من الصوت الرفيع فى تقرير المسائل المطروحة على بساط البحث فى باريس فيهمنا كثيرا أن تعرف الشعوب الاوروبية والامريكية المسألة المصرية على حقيقتها . . ولنثق بأن ما يتقرر فى مؤتمر الصلح انما هو صدى الاصوات المرتفعة من طبقات الشعب فى البلدان التى يجلس ساستها فى المؤتمر

« فمن أعظم الواجبات الجوهرية فى هذه الحالة البروباجندا فى الخارج أعنى ... فى بلدان الحلفاء بالكتابة فى الصحف وطبع الكراسات عن المسألة المصرية وعن جهاد المصريين . واذا كان

هذا المجهود سياق عقبات في بعض البلاد فانه يجد كثيرا من المنايات الحسية في غيرها ويجد صدورا رحبة لا سيما في الصحف الامريكية وبين الشعب الامريكي وكذلك في إيطاليا

«وقد جئت بهذا أعرض على حضرات الاعضاء ان يسمحوا لي باقتباس بيان عن المسألة المصرية من المذكرات التي وضعت وكتابة مقالات مختلفة لبعض صحف أمريكية مسرعة الكلام عن الحوادث الحالية وغيرها».

❀❀❀

كيف حادثت لورد اللنبي

وكان السير ونجت قد استدعي الى انكلترا وعين لورد اللنبي مكانه وجاء اللورد مسرعا الى مأمورية

وكانت الاقاويل في البرنامج الذي جاء به متضاربة فقيل انه جاء بضربه بقبضة حديدية وقيل غير ذلك فخطر لي كصحفي ان أطلب محادثته رجاء استطلاع شيء من نياته وكاشفت بذلك بعض رجال الوفد فأقروني على الفكرة وفعلا كتبت الى سكرتير اللورد اطلب مقابلة لعمل حديث معه

وفي مساء ٣١ مارس سنة ١٩١٩ تلقيت رداً من المستر كيون بويد بان اللورد سيقابلني في منتصف الساعة التاسعة من صباح أول ابريل ورأيت قبل الذهاب لعمل الحديث ان أعرض الاسئلة التى

أزمع توجيهها للورد على بعض أعضاء الوفد ولكنى لم أوفق لمقابلة أحد منهم بعد استلام الخطاب فذهبت مبكراً — فى صباح أول ابريل — الى دار محمود أبى النصر بك فلم يتردد فى مقابلتى رغم اشتداد البرد والساعة المبكرة التى ذهبت فيها فعرضت عليه الاسئلة التى اعددتها فعدلها وقر الرأى على ان أوجه اليه الاسئلة التى رآها القراء فى جريدة وادى النيل فى حينها

وذهبت الى دار الحماية وكانت هذه أول مرة دخلتها . وارسلت بطاقتى فجاءنى المستر كيون بويد السكرتير الشرقى وهو يحسن العربية فادخلنى غرفة الماريشال وسألنى هل أتكلم الانكليزية فقلت نعم . فقال اذن لا حاجة لك بترجمتى وتركنا وانصرف

***

استقبلنى الماريشال فى غرفة عمله وهى بسيطة فى فرشها بسيطة فى زينتها . وما كدت ادخل من الباب مع المستر كيون بويد حتى وقف وتقدم خطوتين ومد الى يده مصافحا مبتسما وطلب منى ان أجلس على مقعد كان بجوار منضدة عمله

وكان عليه ملابسه العسكرية وهو طويل القامة حسن البنيان ترى فيه الجندى مجرداً من خشونته . يتكلم بهدوء ويبتسم أكثر الاحايين ولكنه اذا تكلم ادركت انك لا تحدث محاميا أو خطيبا اعتاد التزويق والتنميق ولا تخاطب سياسيا جرى على المراوغة

والمغالطة وأنما تحدث عسكريا — افصحت عنه العسكرية — ككل جندى آخر الاصباغ والالوان التى يصبغ بها الساسة ورجال الاعمال بحيث يمكنك ان تقرأ فى وجهه مايجول بفكره

* * *

ولئن كان لورد اللنبي لم يحدثنى بشىء معين محدد عن نياته والبرنامج الذى جاء به فقد رأيت فى وجهه أثر الطيبة التى يجدها الانسان غالبا عند رجال الجندية الذين استهدفوا للمهالك حتى انى خرجت من عنده وانا أعتقد ان سياسة التضييق ستتغير

* * *

حادثت الماريشال اللنبي نحو ساعة وكان يجيب على اسئلتى بغير تكلف ولكن بصعوبة ولعلها تريث الجندى الذى اعتاد وضع الخطط قبل الهجوم. وكان لا يستنكف وهو ممثل التاج البريطانى. وهو بمركزه العالى وكقائد للجيوش البريطانية تستمد من سلطته الاحكام العرفيه من ان يسمع منى سؤالا جافا أوردا شديدا

. . . .

وفى نهاية الحديث طلب منى عرضه قبل ارساله للنشر فخرجت من دار الحماية الى مقر الوفد فاطلعت الحاضرين من أعضائه على نتيجه الحديث. ثم وضعته كتابة وحملته الى دار الحمايه

فأخذه منى المستر فرنس الذى كان مفتشا ببوليس الاسكندرية ورئيسا لمراقبة المطبوعات بها اثناء الحرب فتركنى زمنا ثم عاد وابدى لي بعض ملاحظات . وطلب منى كتابة الحديث ثانية ففعلت وابدى ملاحظات ايضا وفى النهايه اجيز الحديث وأشير علىّ بحمله الى الماجور دلى ردكليف رئيس مراقبه الميدان باوتيل سافوى ليبصمه بخاتم الرقابة العسكرية حتى لا يحتاج الامر لعرضه على الرقابة المحلية ففعلت . وحملت الحديث الى مقر الوفد بدار سعد باشا

وكانت الجلسة منعقدة فقابلنى ثلاثة من الاعضاء على انفراد وافهمونى ان بين الاعضاء عضواً يشكون فى اخلاصه ولذا يحسن ان لا اذكر شيئا عن الحديث الا بعد انصرافه . وهكذا انتظرت حتى انصرف ثم أدخلت فطالعت الحديث لمن بقى من الاعضاء وذكرت الاطوار التى مر بها فأشاروا بنشره ورأوا انه مفيد رغم كل ما ورد فيه وانه يعد خطوة الى الامام

وهكذا ارسلته لجريدة « وادى النيل » التى كنت أعمل فيها تبعا للاشارة التى تلقيتها من بعض أعضاء الوفد إذ عرضت الحديث عليهم وكانوا مسرورين بالنتيجه التى وصلت اليها

* * *

وعد بالسفر

وكان بعض من أعرفهم من أعضاء الوفد قد ذكروا لى انهم اذا أجيز لهم السفر سيستصحبون معهم سكرتارية من الملمين باللغات الاجنبية وانى بطبيعة الحال سأكون بين من سيقع عليهم الاختيار . ولكن لم يكن يظن ان اجازة السفر ستجيء بالسرعة التي جاءت بها فمدت الى الاسكندرية فى أواخر الاسبوع الاول من شهر ابريل

وما كدت أقضي يوما في عملي حتى جاء تلغراف من مراسل « وادى النيل » (فرحات افندى) يحمل الينا خبر صدور بلاغ لورد اللنبي باطلاق سراح الاربعة المعتقلين واباحة السفر الى الخارج لمن يشاء

ولما اطلعت على التلغراف عولت على العودة الى مصر لارى متى يزمع الوفد السفر الى أوروبا وهل سيتيسر لى السفر ضمن سكرتاريته . وبحثت عن حضرة محمد افندى الكازه صاحب جريدة وادى النيل التى أعمل فيها لأطلعه على نيتى فلم أوفق لمقابلته فكتبت له خطابا وقلت له انى اذا سافرت مع الوفد تيسر لي أن أوافي الجريدة بما يهم القراء الاطلاع عليه من أعماله ومساعيه ورجوته أن يرسل تلغرافا برأيه فى ذلك الى بمصر بمكتب وادى النيل

وكان وصولى الى القاهرة فى ٨ ابريل على ما أظن فذهبت بعد الظهر لمقابلة من وعدونى بالسفر من الاعضاء فعلمت منهم

عولوا على عدم استصحاب أحد وانهم قدموا فعلا كشفا للسلطة العسكرية بأسماء الاعضاء المسافرين وانهم ليس في استطاعتهم تعديل الكشف . ولكن هذا لم يثن عزيمتي عن السفر فقد كنت أرى أن سفر الوفد دون استصحاب صحافي سيحول دون اطلاع البلد هنا على الجهود التي يقوم بها كما كنت أرى ان الصحافي الذي سيأخذ على عاتقه هذه المهمة يمكن أن يخدم بلده خدمات جليلة ويخدم نفسه أيضاً من الوجهة الادبية لا سيما اذا ساعدته الظروف فنقل الى الامة أخباراً سارة مطمئنة

وحاولت كثيراً أن يكون سفري بواسطة الوفد وخاطبت في ذلك كثيرين من أعضائه فقيل لي انه ليس من المتيسر سفري على نفقة الوفد ولكن يصح أن أسعى أنا للسفر كصحفي. فاستعلمت من السكرتارية عن كيفية الوصول الى ذلك فقيل لي انهم حصلوا على اذن بواسطة تقديم طلبات للسلطة العسكرية بأوتيل «سافوي» وان الاذن صادر من دار الحماية . فذهبت الى مركز القيادة بالسافوي وقابلت الماجور دلي ردكليف رئيس مراقبة المطبوعات العسكرية وأفهمته انى أريد السفر مع الوفد نائبا عن بعض الصحف المصرية وبعد مناقشة أحالني على دار الحماية . وهناك قابلت المستر فرنس وبعد مناقشة ظلت نحو ساعتين ردني المستر فرنس الى مركز القيادة وأعطاني خطابا للماجور ردكليف . وهنا أحالني على ضابط

مكلف باصدار أذونات السفر لمن يسمح لهم به . واسمه الكابتن تويدي فزودني بورقة لقلم الجوازات لاعطائي جواز سفر. وأفهمني الكابتن انهم سيضيفون اسمي الى الكشف الذي سيرسل الى السلطات بميناء بور سعيد حاويا اسماء من ابيح لهم السفر من رجال الوفد . وذكر ان اجرة السفر عشرين جنيهاً تدفع ببور سعيد

هذا كله وقع يوم ٩ ابريل وكان الوفد يزمع السفر من القاهرة في صباح الجمعة ١١ ابريل اي انه لم يكن قد بقي امامي للتأهب للسفر الا يوم واحد

* * *

وفي ٩ ابريل نفسه عملت مظاهرة كبرى ابتهاجا بالافراج عن سعد باشا ومن معه وإباحة السفر . وسارت في المظاهرة جميع الطوائف والجماعات وبينها جماعة الصحافيين فسرت معهم ولما وصلنا الى ميدان عابدين دخل كثيرون منا القصر ووقعوا دفتر الزيارة ثم طلب الحاضرون التشرف بمقابلة السلطان . وبعد مخابرات طويلة ومناقشات اشترك فيها دولة حسين رشدي باشا ومعالي ذو الفقار باشا وسعادة أمين يحيى باشا . طلب الى الحاضرين أن ينيبوا عنهم وفداً فأنابوا سبعة أو ثمانية وكنت أنا عن الصحافيين

وقبل صعودنا للتشرف بمقابلة عظمته قرر أن يترك الكلام لمرقص حنا بك . وكان عن المحامين مع ابراهيم أفندي الشواربي

وصعدنا فاذا عظمة السلطان واقف في ردهة فسيحة بدلة طويلة رمادية اللون يحف به كبار رجال البلاط فصافحنا . ثم وقفنا أمامه فتكلم مرقص بك حنا واشار الى ما حدث والى رجاء الامة في عظمته . فرد السلطان مظهراً الرجاء في المستقبل متمنيا النجاح واعداً بالخير ثم انسحبنا

. . . .

كيف سافرت من مصر

كان سفري الى باريس مجازفة جنونية . ولكنها روح الشباب . ولكنها الرغبة في الخدمة . الرغبة في العمل . ولكنها مجازفة شاب يريد أن يبني مستقبلا ثابتا على انقاض ماض مؤلم . يريد أن ينهض وينفض غبار الموت المدني الذي رضي به ورضخ له وأسكت فاه عن النطق بالحق وفاءاً حيث لا وفاء . وإخلاصا حيث لا إخلاص . مجازفة شاب عرف أنه لا سبيل للوصول الا اذا سار الى غايته فوق الشوك والحصى فأقدم غير وجل لانه نظر الى الغاية فقط . الى الغاية الشريفة ولم ينظر الى ما يحف بها من مصاعب

***

وهكذا لم ينقض يوم الاربعاء حتى كنت قد حصلت من مركز القيادة على اذن ـ كالذي أعطى لاعضاء الوفد ـ لقلم الجوازات لاعطائي جواز سفر

وفى صباح الخميس ١٠ ابريل حصلت من قلم الجوازات على جوازى وكان هناك مندوب من الوفد يستلم جوازات الاعضاء أيضا . ثم ذهبت الى قنصلية فرنسا لتحصيل اذنها بدخول البلاد الفرنسوية كالعادة المتبعة

وهكذا كنت عند ظهر الخميس قد أنجزت الاجراءات اللازمة للسفر

وفى هذه الاثناء كنت قد أرسلت الى حضرة محمد افندى الكازة صاحب جريدة وادى النيل تلغرافا أسأله فيه عما اذا كان من المتيسر سفرى من قبل الجريدة ؟ وكنت قد أرسلت ذلك بعد أن رأيت انه ليس من المتيسر سفري مع الوفد وعلى نفقته

وظللت أنتظر الرد ولكن اضطراب المواصلات التلغرافية أخر وصوله فذهبت الى جريدة الاهرام وقابلت الاستاذ داود افندى بركات رئيس التحرير وعرضت عليه مراسلة الاهرام فقبل ولكنه أجل الكلام في نقطة الاجر الذى يدفع لى الى ان يعود صاحب الجريدة من سوريا غير أن داود افندى قال لى سافر وكن مطمئنا من هذه الجهة . وفعلا صدر الاهرام فى صباح السفر وفيه كلمة تشعر بذلك

وكان كل ما معي في ذلك الوقت نحو ثلاثة جنيهات وأجرة الباخرة وحدها عشرين جنيها عدا نفقات النقل والسكة الحديدية

الخ الخ الخ ولكن هذا لم يثبط همتي أيضا فقصدت شخصا أعرفه عرضت عليه الامر فاقرضني عشرة جنيهات

وعند الساعة السادسة سلمني محمود افندي رحمي وكيل وادى النيل تلغرافا من صاحب الجريدة بالموافقة على سفرى فكلفت صديقا بأن يعتذر للاستاذ ركابت نيابة عني لاسيما انى كنت أعمل فى وادى النيل من قبل أربع سنوات وكنت فى سفرى انما اتابع عملى فيه بحيث اذا عدت فالى مركزى الاول فيه

واطلعت رحمي افندي على أنى لا أملك النفقات الكافية فذهبنا سوية نبحث عن متعهد بيع وادى النيل لاخذ ما يلزمني منه ولكننا لم نوفق الى مقابلته وأخيرا ذهبنا معا الى بيت قريب لى بالعباسية كان كل ما وجدته عشرين جنيها أخذتها منه أمام رحمي افندى وبهذا صار كل مامعى ٣٣ جنيها

كيف وصلت الى باريس

وقبل أن أترك رحمي افندي أعطيته خطابا لصاحب « وادى النيل » بسطت له فيه كيفية سفرى ورجوته أن يرسل لى نقودا بالتلغراف على بنك الكريدي ليونيه بمارسيليا

وفي الصباح التالي استقللت القطار مع أعضاء الوفد في العربة المخصصة بهم وفى بور سعيد دفع كل منا عشرين جنيها للسلطات العسكرية فى الميناء فان الباخرة كالدونيا كانت فى ذلك الوقت تحت

سيطرة السلطة العسكرية

وخصص لنا جناح فى الباخرة فكنت في غرفة واحدة مع حضرة الدكتور حافظ عفيفي بك وحضرة مصطفى النحاس بك

لم يكن معي شيء من العفش أو الملابس فانها كلها كانت بالاسكندرية ولم أكن أظن عند سفرى منها الى القاهرة في ٥ ابريل انى سأغادر القطر بعد يومين بل كنت أظن أن اجرآات السفر ستقتضى زمنا طويلا يمكننى أن أعود اثناءه لاخذ ما يلزمنى من الملابس . وهكذا لم يكن معي عند نزول الباخرة الا « شنطة » صغيرة فيها « بيجاما » للنوم وقيص ولباس وقيص افرنجي حتى انى اضطررت الى شراء مناديل من بور سعيد

***

وصلنا الى مارسيليا فأحصيت ما بقى من نقودى فاذا به سبعة جنيهات مصرية استبدلتها بعملة انكليزية من بدريك. وفى مارسيليا انفقت جنيها ودفعت خمسة جنيهات أجرة السفر الى باريس ولم تكن قد وردت الى « الكريدى » بمارسيليا نقود برسمي. وهكذا استقللت القطار الى باريس وكل ما معى جنيه واحد . وفى ذلك الوقت فقط أدركت مبلغ المجازفة التى أتيتها . فظللت طول الليل حائراً مرتبكا قلقا وأدرك ذلك صديق من أعضاء الوفد فسألنى عن الامر وعرض علىّ مساعدته لى وقدم لى مائتى فرنك . وشجعنى

بكلماته قائلا انى يمكننى الاعتماد عليه فى كل ما أحتاجه حتى ترد لى نقود . وكانت هذه منه يد لا أنساها قط . ومكرمة لا تغيب عن ذاكرتى مهما مرّ من الظروف

كيف أقمت في باريس

ولحسن الحظ وجدت بين الطلبة الذين كانوا بباريس وأتموا دراستهم كثيرين كنت أعرفهم فأخذونى الى فندق في الحي اللاتيني حيث عثرت على غرفة كنت أدفع أجرتها ١١ فرنكا يوميا فى أوتيل « تريانون بالاس » بالحى اللاتينى ولكنى مع هذا لم أستطع البقاء فيها لعدم ورود نقود الى مدة فانتقلت الى غرفة أخرى فى الدار رقم ١٦ بشارع سان فرديناند كنت أدفع أجرتها ستة فرنكات يوميا

وبقيت أسبوعين فى باريس لم أتلق فيهما خبراً من جريدتى ولكنى فى أواخر ابريل وأوائل مايو ورد لى تلغراف من صاحب وادى النيل يبلغنى فيه أنه أرسل لى ألفا وخمسمائة فرنك تحويلا على الكريدى ليونيه . ولعله خشى أن لا يصلنى التلغراف فأرسل الى شعراوى باشا مثل هذا الخبر تلغرافيا ليبلغه لى . ولكن الديون التى تراكمت على كانت تستغرق كل هذا المبلغ أو جله على الاقل

وأرسل لى الكازه أفندى بعد ذلك الفين من الفرنكات على دفعتين وعلمت بعد عودتى أنه أرسل لى الفا ثالثة ولكن سوء الادارة فى البنك الذى حول المبلغ اليه حال دون وصوله الى أو اخطارى

جه على الأقل فلم أعلم به وأستلمه الا بعد عودتي الى مصر وبعد مخابرات
طويلة مع الكريدي ليونيه وشركة كوك

وقد قضى علي سوء حالتي المالية بباريس أن أترك غرفتي في
شارع سان فرديناند الى غرفة أحقر منها كنت أدفع أجرتها مائة
فرنك في الشهر وهي في الدور الرابع من البناء رقم ٩٩ في شارع
ألفونس دوديه في الدائرة الرابعة عشرة وهذه الدائرة معروفة بأنها
حي العمال : وهو في طرف باريس من جهة باب أورليان

وحدث أن اعتصب عمال النقل والترام والمترو والاومنيبوس
ولم تكن حالتي تسمح لي باستئجار سيارة فكنت كل يوم أقطع المسافة
من داري الى مقر الوفد بشارع سالاكوف سيراً على الاقدام . أي
أني كنت أخترق باريس من أحد طرفيها الى طرفها الآخر ماشيا

وليدرك القارىء طول هذه المسافة التي كنت أقطعها ذهابا
وعودة أقول أن باريس يبلغ تعدادها نحو أربعة أو خمسة ملايين نفس
وحجمها يكاد يكون ستة أضعاف حجم القاهرة

ليلة تحت سماء باريس

ومع كل هذا فقد بلغ بي سوء الطالع أني لم أستطع دفع إيجار
غرفة حقيرة أقمت بها. وانقضت ثلاثة أسابيع وربة البيت تطالبني
وأنا أعدها رجاء أن يصلني بين يوم وآخر ما يمكنني من إيفاء دينها .
وبالضبط في يوم ٢٢ يونيه عدت لأنام حوالي منتصف الليل وكنت

منهوك القوى أكاد أسقط من التعب فوجدت باب الغرفة موصدا وعليه ورقة من ربة الدار تقول فيها أنها أوصدتها الى ان ادفع لها الايجار . وهكذا قضيت ليلى في شوارع باريس تحت المطر الشديد وفي البرد القارص. وكنت كلما أنهكني التعب من السير أجلس على مقعد من المقاعد العامة

وطلع عليّ النهار وأنا أرتجف من ألم البرد والتعب وكان كل ما معي فرنك واحد فدخلت قهوة من قهاوى العمال شربت فيها فنجان قهوة بخمسة وثلاثين سنتيما

ولم تشأ عناية الله أن أعذب أكثر من هذا فوجدت نجدة لم أطلبها في الواقع فقد استلمت في بريدي اخطاراً من بنك الكريدى ليونيه فذهبت فاذا ٢٩٠٠ فرنك (مائة جنيه) مرسلة لي من أسرتي تحويلا تلغرافيا من فرع بنك الكريدي ولم أكن قد طلبت منها نقوداً قط ولكنها العناية الربانية

ومن هذا المبلغ سددت كثيراً من ديوني فلم يبق منه الا القليل وضاق بي الحال حتى لم أستطع الاقامة أكثر من ذلك فدبرت أجرة العودة اقتراضا من بعض الاصدقاء وكلهم من أعضاء الوفد ورجاله ثم عدت في ٦ اغسطس فوصلت الاسكندرية في ١١ منه

ويصح ان أقول انصافا للكازه افندى انا تحاسبنا بعد عودتي ودفع لي كل ما بقي لي عنده من مرتبي ونفقاتي في السفر والعودة

لعلى بعد هذا أكون قد وفقت الى ارضاء فضول الذين كانوا يتساءلون كيف سافر وكيف عاد وكيف أقام . ولعلى أوفق بعد ذلك الى إجابتهم على بقية ما جال في نفوسهم بعد عودتى

ان التفاصيل التى كتبتها والتى سأكتبها صادرة من نفس محزونة متألمة . من نفس تجرحها كل كلمة من تلك الكلمات ولكنها تحتمل كل هذا لتنفض عنها الغبار الذى أثاره قوم أكل الحسد قلوبهم وأعمى الغيظ بصائرهم وابصارهم

ورغم الحياة الشاقة التى كابدتها فى باريس ورغم الاعسار الشديد الذى كنت أكابده تيسر لى ان أخدم بلادى الى أكبر حد مستطاع

كنت أخدم بلادى برسائلى فى « وادى النيل » . وبعملى فى باريس

كنت في الوقت الذى اقفل فيه كل باب امام الوفد . في الوقت الذى استحكمت فيه حلقات اليأس حتى خشى ان يكون لها تأثير على الروح العامة هنا أكتب الرسالة تلو الرسالة ادعو الى الثقة بالوفد والالتفاف حوله

وصل الوفد الى باريس ولقى فى الدوائر الرسمية الصدمة تلو الصدمة . فأخذ الرجاء يتضاءل . والامل يزول . وقال البعض انتهت مهمتنا فلنعد . وقال البعض الآخر لم يعد ثمة مجال لعمل

شيء فلا فائدة في انفاق المال . وقال البعض يجب أن نعترف بضياع كل أمل وان ما نعمله الآن ما هو الا تنظيم للهزيمة

رأيت سعد باشا وزملاءه يطرقون أبواب المؤتمر ووفود الصلح فتقفل في وجوههم ويجبهون . فوجدت نفسي أمام واجبين واجب الصحفي . وواجب المصري

كصحفي كان يتحتم علي ان أسرد لقراء جريدتي الحقيقة على علاتها . وان لا أخفي عنهم ما كان يقع دون تحوير أو تعديل . وأن لا أكتم شيئاً من الصدمات التي كانت تصيب الوفد وبعبارة أخرى قضية مصر . ولا من الاختلافات التي كانت تقع بين الاعضاء وبعضهم ولا ولا ولا الخ الخ .

هكذا كان واجبي كصحفي

ولكني أعترف هنا بأني لم أتردد في تضحية هذا الواجب أمام الواجب الوطني فقد كنت أرى أن واجبي كمصري يقضي علي بأن لا أكتب حرفاً يمكن ان يبعث اليأس في نفوس المصريين . كنت أرى أن القوة الوحيدة الباقية لنا هي في اتحادنا . واننا لم يعد لنا سلاح بعد قرار مؤتمر الصلح سوى تضامننا وتآزرنا . بل تركت ريشتين يلوثان ظلما ويتهمان باطلا . ولم أتقدم للدفاع عنهما لان الدفاع عنهما كان من المحقق أن يمس غيرهما كما كان يحتمل أن يؤدي الى اضطراب في الافكار مهما صغر فضرره كبير

هكذا كنت أرى واجبي كمصري . وعلى هـذا الرأى كنت ابنى مقالاتى ورسائلى

كنت لا أقول الكلمة المرة الا لمن يصح أن يسمعوها فى باريس فاجرد رسائلى من العبارات المثبطة للعزائم مهما كانت حقيقتها والظاهر أنى أصبت فى اتباع هذه الخطة والظاهر انها جاءت بالفائدة منها فقد أخبرنى سكرتير لجنة الوفد المركزية (عبد الرحمن بك فهمى) فى حديث جرى لى معه بعد عودتى انه جاء وقت سكوت وفتور وكانت التلغرافات ترد بضعف الرجاء وهبوط المساعى ولكنه كان ينشر بدلا منه ما يبعث الرجاء ويشدد العزائم . وكانت رسائلى تجىء فتساعد على التأثير المطلوب

❊ ❊ ❊

كنت فى باريس اشعر بمبلغ جهل الاوروبيين بقضيتنا فقد كان كل ما يعرفونه عنا صورة مشوهـه مضطربة رسمها مغرضون فصورونا فيها جهلاء متعصبين منحلين خاملين لا نصلح الا لان نساق ولا سبيل الى اصلاحنا الا مكرهين

ولم يكن فى وسعي أن أقوم بحركة «بروباجندا» لقلة ما بيدى من المال ولكنى مع هذا رأيت أن ذمتي لا تبرأ الا اذا فعلت كل ما يقدرنى عمله فقدمت الى الوفد فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ تقريراً مطولا عن ضرورة الاهتمام بحركة النشر وخاطبت بعض اخوانى من أعضاء

الجمعية في الامر . وعلمت أن بعض الجمعيات الاشتراكية والاحزاب في انكلترا أخذ يهتم بمسألة مصر غير أن الصحف الاستعمارية وحدها هي التي كانت تنشر تفاصيل عن الحركة المصرية . على انها كانت تفاصيل منفرة فعمدت في الحال الى وضع مذكرة موجزة لم تكن تسمح مالبتي بطبعها فطبعتها على الآلة الكاتبة فقط وصدرتها بخطاب تاريخه ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩. أما المذكرة ففي الحركة المصرية ومطالب المصريين . واما الخطاب ففيه تمهيد ونفي للتهم التي رميت بهما الحركة الوطنية الاخيرة من انها دينية أو ضد الافرنج . وقد نشرت الخطاب في كتابي « مع الوفد » فلا حاجة الى اعادة شيء منه

وارسلت المذكرة والخطاب الى لورد كرو رئيس حزب المعارضة في مجلس اللوردات والى الكابتن ودجوود بن عضو مجلس العموم وهما اللذان اثارا المناقشة المشهورة في شأن مصر في المجلسين في جلسة ١٥ مايو سنة ١٩١٩

وارسلتها الى رئيس حزب العمال في مجلس العموم والى عشرات من اعضائه واعضاء مجلس الاعيان والى غيرهم من اعضاء الجمعيات الحرة والاشتراكية في انكلترا

وكتبت الى المستر بلنت المشهور والى « برنارد شو » الكاتب المعروف وقد كتب الي الثاني يقول ان جمعية « فابيان » (جمعية حرة بانكلترا) تهتم الآن بمسألة مصر وانها يسرها ان تسمعني

كصرى» وقد حاولت ثلاث مرات الحصول على اذن بالسفر الى لوندرة ولكن السلطات البريطانية بباريس رفضت ذلك قطعيا

وفى ١٣ مايو عرفت ان مناقشة فى شأن مصر ستجرى فى مجلس العموم فطيرت الخبر الى جريدة « وادى النيل » . وكان المقرر ان تخصص لذلك جلسة ١٥ مايو بعد الظهر فارسلت فى ظهر اليوم نفسه تلغرافا الى الكابتن ودجوود بن صاحب الاستعلام الذي حددت لاجله الجلسة — حتى يصل اليه أثناء الاجتماع وفيه لفتت نظره الى الحوادث التي وقعت فى البلاد المصرية وقد أتيت على صورته الرسمية بالانكلوغراف وعلى ترجمته فى كتابي « مع الوفد »

***

ولم اترك اعتراف الرئيس ولسن بالحماية يمر دون ان ارسل اليه احتجاجا . وقد حاولت ان اصل اليه لعمل حديث معه عن الاسباب التي حملته على الاعتراف بالحماية وعن موقف مصر تلقاء عصابة الامم . وكتبت الى سكرتيره الخاص في ٢٨ ابريل ولكن جاءني منه رد رقيق بان الرئيس ولسن جعل لنفسه قاعدة عدم اعطاء احاديث

وكنت اتردد على الاوساط المختلفة اشرح المسألة المصرية وتاريخها والحركة الاخيرة واسبابها فكنت اجد جهلا مطبقا بالمصريين وحالتهم ومسألتهم فاعمل على تبديده جهد الاستطاعة

وقد اشرت الى جل ذلك فى كتابي «مع الوفد»

*
* *

هذا موجز لما قمت به لمصر . ولكنه ليس كل مافعلته بباريس فقد وجدت مجال العمل للشرق فعملت

عرفت كثيرين من الشرقيين على اختلاف جنسياتهم. وكنا نجتمع و نتداول فى احوال كل أمة منا وأحوال الشرق عامة فرأينا ان الشرق خرج من هذه الحرب ممزقا وان مطامع دول الغرب سارت فى استعماره ...فبحثنا فى خير وسيلة نحطم بها قيود الغرب . فوجدنا ان العلة هي الانقسام وعدم وجود رابطة مابين الشرقيين عامة . فأردنا ان نضع الحجر الاساسى لهذه الرابطة

وكنا نجتمع المرة بعد المرة فى أماكن مختلفة وعقدنا جلسات عديدة وضعنا فيها نظام اتحاد شرقي سميناه عصبة الامم الشرقية غايته تآزر هذه الامم واتحادها فى العمل لتحرير كل أمة منها وترقيتها. ووضع قانون أساسي مبدئى لذلك وقد عرضت الفكرة على بعض أعضاء الوفد فحبذوها ولكنهم اعتذروا عن الاشتراك فيها لأن صفتهم فى الوفد تحول دون ذلك

وقد سافرت فى العام الماضي ثانية الى أوروبا لحضور مؤتمر كان المتفق عقده فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ثم ارجىء الى ابريل . وقد اطلعت بعد عودتى على تفاصيل عن اجتماعات أخرى له في بعض

البلدان وأعمال هامة نافعة يقوم بها

***

مذكرات مني

ويصح ان أذكر في نهاية هذا القسم انى رفعت للوفد وانا بباريس اربع مذكرات

الاولى في ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ عن الفرص التي تسنح وضرورة انتهازها. وتحوى بيانا بالمعلومات كثيرة عن حالة المفاوضات عامة في مؤتمر الصلح والدسائس التي تدبرها الدول فيه للوصول الى غاياتها ومهارة السياسة البريطانية وكيف تسير المؤتمر طبقا لأغراضها . وفي المذكرة بحث في ضرورة الاهتمام بحركة النشر وإحداث ضجة كبرى في الصحف

والثانية في اليوم التالى (٢٥ ابريل) فان بعض الامريكيين لفت نظرى الى أن الكلمة الاخيرة في مسألة مصر لم تقل لأن شروط الصلح لم تكن قد سلمت الالمان والاتراك بعد فقد لا يخلو الاهتمام بالبروباجندا من فائدة وانما يجب مضاعفة المجهود حتى يكون له تأثير . وقد كتبت ذلك للوفد وقلت انه من المفيد كثيراً ارسال عضوين ممن يعرفون الانكليزية الى أمريكا لعمل حركة بروباجندا

كتبت هذا في ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩ . والظاهر ان الحوادث

برهنت للوفد فيما بعد على فائدة العمل في أمريكا فاتفق مع المستر فولك وأوفد محمد باشا محمود بعد ذلك بنحو أربعة شهور

والثالثة في ١٣ مايو عن ضرورة الاهتمام بنشر تفاصيل القضية المصرية في البلاد المختلفة وارسال وفود لعمل حركة بروباجندا في كل مكان لا سيما انكلترا وأمريكا وإيطاليا

والرابعة في ١١ يونيو عن موضوع البروباجندا أيضا

ولقد سرت مذكرة ١٣ مايو كثيرين من أعضاء الوفد رغم ما ورد فيها

***

قد يدهش القارىء إذ يجدني كنت دائما ألح في ضرورة الاهتمام بالبروباجندا ولفت نظر الوفد اليها . ولو علم مبلغ جهل الاجانب بمسألتنا وحالتنا ومطالبنا وحقوقنا لأدرك كنه ذلك

ولم أكن وحدي اقدر ذلك فان الجمعية المصرية خاطبته في الامر مرات . وكان الوفد على ما يظهر يعنى أكثر من كل شيء بالسعي لدى الدوائر الرسمية . وكان بطبيعة الحال يتكتم أعماله ومساعيه ولذا كان يخيل للبعيد عنه أنه لا يعمل شيئا أو انه على الاقل يترك أشياء .

وتجسمت هذه الفكرة الى حد أن اقترح أحد أعضاء الجمعية المصرية في جلسة حضرتها ارسال خطاب شديد للوفد لمحاسبته

على الاهمال في نشر الدعوة . وكان كثيرون يرون هذا الرأي ولكني وبعض الاخوان حملناهم على رفض هذا الاقتراح والاكتفاء بارسال عضو للوفد يلفت نظره الى زيادة الاهتمام بالنشر . ومع هذا فان بعض أعضاء الجمعية وغيرهم أرسلوا خطابات خاصة بهذا المعنى

وكان يزيد هذه الفكرة تجسما ما كان يشاع عن استياء بعض اعضاء الوفد انفسهم من السكون والاقتصار على المساعي الرسمية دون عمل شيء آخر ودون القيام بحملة في الصحف وبواسطة النشرات والخطابات

بعد العودة

تيسر لي في أواخر يوليه أن اقترض نفقات السفر الى مصر من عبد العزيز بك فهمي وأبو النصر بك وبدر بك سكرتير الوفد وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ حضرت المأدبة التي أدبها الوفد ظهراً للصحافيين الفرنسويين والاجانب ولغيرهم ثم غادرت باريس في مساء اليوم نفسه الى مارسيليا حيث استقللت الباخرة « لوتس » عائداً الى مصر وكان عليها صدقي باشا وأبو النصر بك وبدر بك . وكانت المساعي الجارية بين الوفد وبعض الامريكيين للدفاع عن القضية المصرية لاتزال في طي الكتمان ولكني كنت واقفا على تفاصيلها غير أني كنت قد قطعت عهداً بان

لا أذكر عنها شيئا حتى يبلغها بدر بك الى اللجنة المركزية

ولست فى حاجة الى تذكير القراء بما حدث بعد عودى من استمرارى على الكتابة مطنبا فى جهود الوفد حاثا على متابعة الالتفاف حوله. ثم قضت بعض أسباب بينها المرض على مغادرة الاسكندرية الى القاهرة . وهنا قابلنى صاحب جريدة الافكار وأفهمنى أنه فسخ عقد الشركة الذي كان بينه وبين الصوفانى بك وعرض علىّ رئاسة تحرير جريدته فقبلت. وكان أول شرط تمسكت به أن أحدد خطة الجريدة في التعاقد بأنها خدمة القضية المصرية الوطنية وتعضيد الحركة الموصلة الى الحصول على الاستقلال التام

ولم أكد أتأهب لتولى عملى الجديد حتى وجدت اشاعة خبيثة قد انتشرت فقيل ان شركة انكليزية اشترت جريدة الافكار واشترطت تعيينى رئيسا للتحرير ضمانا لخطتها وقيل غير ذلك كثير من هذا القبيل

وجاء كثيرون ممن يهمهم أمرى يلفتون نظري الى هذه الاشاعات ويشيرون علىّ بتكذيبها في الصحف فآثرت أن أترك للظروف والحوادث قتل هذه الاكاذيب وأظهار اختلاق أصحابها وكنت أقول لمن يسألوني ان الامة عاقلة وان الشعب أصبح ولله الحمد يدرك الغث من الثمين وستصدر الافكار فاذا كانت غير وطنية النزعة فلينبذها الجمهور

وقد ظهرت « الافكار » فكانت في طليعة الصحف المؤيدة للوفد المناصرة للحركة الوطنية واني اتحدى أيا كان لان يخرج منها ما ينافى الوطنية فى المدة التى توليت تحريرها فيها

فالافكار فى عهدي كانت الجريدة الوحيدة التى كانت تنشر من الاخبار الداخلية والخارجية كل ما يمكن أن يقوى الثقة فى نفوس الاهالى ويشدد عزائمهم . ولا حاجة بي الى تعديد ما قامت به من الخدمات للقضية المصرية فقد كان الناس يقرؤن ما فيها

وقد صدقت فراستى فى الامة فانها قدرت عملى حق قدره فكان لا يخلو البريد كل يوم من خطابات ثناء وتشجيع لى على عملي أو قصيدة طناب فى وفى خطة « الافكار » فى ذلك الحين مع أنى لم أكن أؤدى الا الواجب المفروض الذى يعد أهماله جريمة

ولقد كان الناس يقفون . . . . . أمام مقر جريدة « الافكار » فيهتفون لهذا العاجز الضعيف والافكار في خطتها الجديدة . وكانت هذه أعظم مكافأة سررت بها في حياتى . وكان هذا الهتاف ينسيني آلامي ومتاعبي . ولا يضيرنى أن أقول أنى لم اكن أتمالك نفسي من البكاء

على أن خدمتى الوطنية لم تقتصر على تحرير « الافكار » ومجرد الكتابة . وهنالك أشياء كثيرة . . . . . لم يحن أوان نشرها ولكنى أشير منها الى المجهود الذى بذلته مع الصحافيين الاجانب بمصر

وصل الى القاهرة عند وصول لجنة لورد ملنر بعض المراسلين الانكليز ومراسل جريدة « تشيكاجو تريبيون » الامريكية فرأيت انه يصح الاستفادة بهم لخدمة قضيتنا في صحفهم فاقترحت على من بيدهم العمل أن يعهدوا الى بعض الشبان المتعلمين التردد على أولئك المراسلين وجمعهم برجال الامة واطلاعهم على حقيقة الحالة وحقيقة الروح الوطنية حتى لاتكون رسائلهم لصحفهم صادقة القضية من حيث « البروباجندا » . ولكن اقتراحي هذا أهمل مع الاسف كما أهمل كثير من الاعمال الهامة لجهل بالواجب وقلة خبرة بأهمية تلك الامور

ورغم هذا رأيت أن أقوم بالواجب في هذا الشأن جهدي فوجدت أن بين المراسلين من جاءوا لغاية معينة يراد بها خدمة سياسة معينة مثل مراسل الدايلي مايل فقد كان لا ينتظر منه الا الضرب على النغمة التي ترضي الاستعماريين في بلاده . ومثل هذا المراسل وجدت أن من العبث اضاعة الوقت معه فلم أكلف نفسي عناء التعرف به ومناقشته ووالخ

وكان بين المراسلين من كانوا لا يأبون سماع الحقيقة والوضوح لها مثل مراسل المانشستر جارديان والدايلي نيوز . فهؤلاء كانوا يتناقشون للتنور ويبحثون للوصول الى الحقيقة

وكان هناك مراسل جريدة « تشيكاجو تريبيون » وهي أكبر

جريدة منتشرة بأمريكا تصدر منها نسخة بمدينة « تشيكاجو » وتطبع سبعمائة الف نسخة يوميا . ولها نسخة اخرى تصدر بباريس . ولها صلة بصحف عديدة كبرى فى مختلف البلدان الامريكية وغيرها تأخذ عنها اخبارها . ومراسل « تشيكاجو تريبيون » جاء محايداً واراد دراسة الحالة كمحايد خالى الذهن من كل فكرة ترمي الى التحيز أو عدم الانصاف

اما المستر جفريز مراسل « الدايلى مايل » فابتعدت عنه وقد ذكر لي احد الكبراء ممن يعرفونه انه طلب منه ان يجمعنى به ولكنى اعتذرت لانى سمعت ممن قابلوه انه فى مناقشته لا يخرج عن نغمة واحدة وفكرة واحدة وغرض واحد

اما المستر سمث مراسل الدايلى نيوز وغيره فكانوا لا يستنكفون ان يواجهوا الحقيقة وقد كان اول عمل عملته ان جمعتهم ببعض رجال الوفد وزعماء الحركة الوطنية فى مآدب كنت ادعوهم اليها بفندق شبرد حيث كنت اقيم . وممن جمعتهم بهم حضرة الدكتور حافظ بك عفيفى وحضرة امين بك الرافعي . وكنت امهد لهم الطرق لمحادثة الكبار مثل دولة رشدى باشا ومعالى عدلى باشا وغيرهما

وقد جاءت جهودى فى هذه الجهة بفوائد كثيرة فان كثيرا من رسائل هؤلاء المراسلين كانت لا تخلو من جانب كثير من الانصاف للمصريين وكذلك لم تخل من اشياء كثيرة لمصلحة

ولعل اكبر خدمة اداها صحفي اجنبي للقضية المصرية هي الخدمة التي اداها المستر لاري رو المراسل الامريكي

المستر لاري رو شاب متوقد الذكاء قوي الفكر سريع الخاطر. قل ان يوجد شخص في سنه له مثل تجربته وبعد نظره في استقراء ما يجول في خاطر محدثه مهما حاول المحدث ستره واخفاءه

وصل الى القاهرة وهو لا يعرف احداً هنا فكان أول ما فعله زيارة بعض الدوائر الخصوصية ولكن ما سمعه فيها لم يكن مما يبتهج له المصريون . ثم عرف بعض افاضل الوطنيين فافهموه شيئا من الحقيقة . ثم عرفته في شبرد فكنت اصحبه الى مقابلة الكبراء والزعماء لمحادثتهم . وكنت اصحبه الى الازهر والكنائس في حفلات اعياد المسلمين والمسيحيين ليرى بعينيه مبلغ التآخي بين عنصرى الامة ويتحقق كذب ما قيل له من تأصل روح التعصب الدينى فى نفوس المصريين . وجمعته بكثيرين من الاسرائيليين ليرى ان الامة كلها على اختلاف اديانها مجمعة على المطالبة باستقلالها . وقابلته بكثيرين من الاجانب ليتحقق ان الحركة الوطنية مجردة من اقل روح عداء للاجانب كما اشاعت بعض الصحف المغرضة في الخارج . واخذته الى القرى ليتأكد بنفسه ان الحركة الوطنية تتناول جميع الطبقات وانها غير مقصورة على المتعلمين او اهل المدن فقط

وكان المستر لارى رو كصحافى محايد اجنبي يتردد على مقر لجنة ملنر لاستطلاع الاخبار وحدث انه كان يناقش سكرتير اللجنة في مطالب المصريين . وجرت المناقشة الى ذكر حوادث فنفى المستر لويد السكرتير ذلك قائلا انه مجرد اختلاقات لا اثر لها من الحقيقة . وقد خشيت ان يكون لهذا القول اثر في المراسل فجمعته بحضرة ابراهيم دسوقى اباظه بك

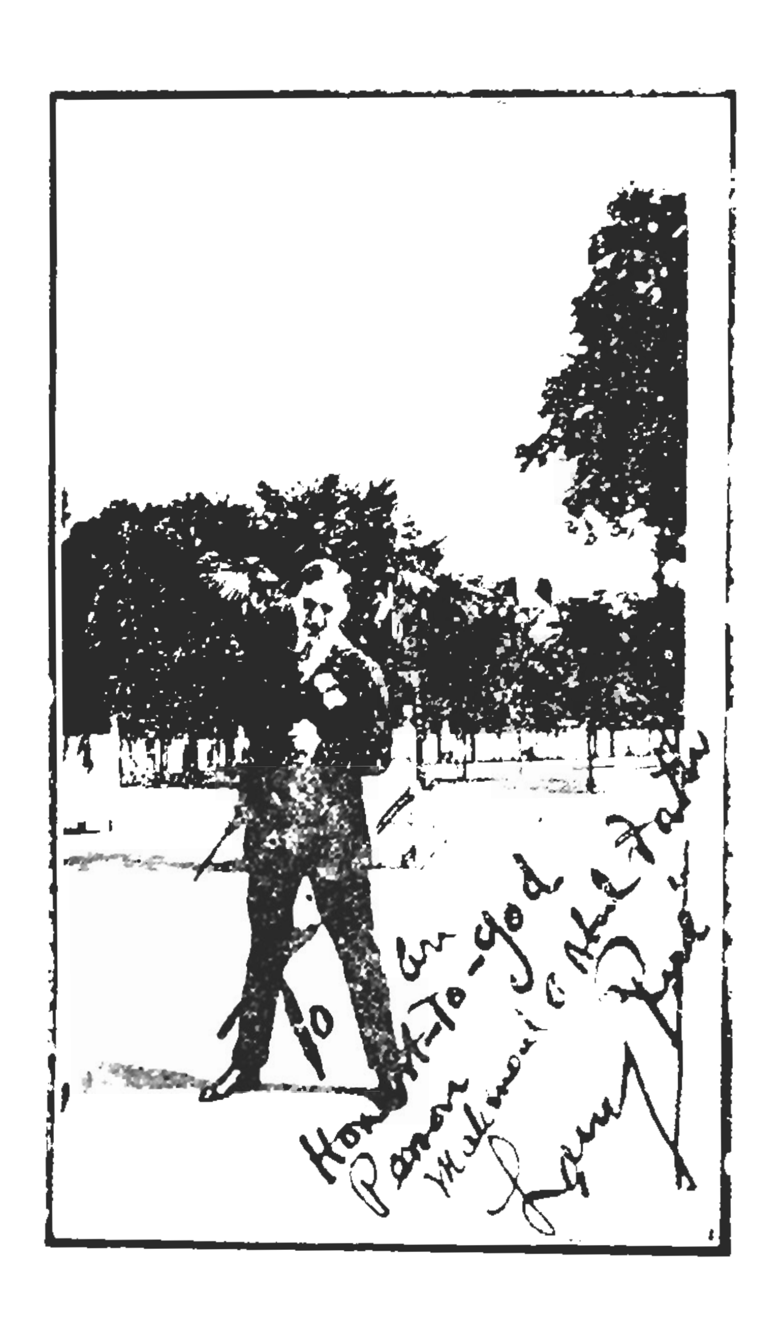
ثم جمعته بالاستاذ احمد افندي ابراهيم المحامى

وشرح له المسائل التى كان يستعلم عنها باسهاب . وبعد استيفائه المعلومات كلها من القاهرة اخذته لزيارة القرى في . . حيث زار بعضها بيتا بيتا وقابل أهلها وعمدها وحادثهم وصادف أن وجد بين الاهالى أشخاصا يعرفون اللغة الانكليزية الى حدما فكانوا يفهمونه ما يستعلم عنه مباشرة

وقد كتب المستر رو المراسل مقالة عما شاهده مؤثرة جداً ظهرت في عدد أول مارس من جريدة « تشيكاجو تريبون »

وكنت أنتهز فرصة كل اجتماع لآخذ المستر رو وأخوانه المراسلين الاجانب اليه وهكذا جعلتهم يشاهدون مبلغ نهضة المصريين وكنت أفسر لهم ما يغمض عليهم

وقدم لى المستر رو أسئلة عن القضية المصرية طلب منى الاجابة



لمستر لارى رو

انظر صحيفة ٢٠٧ الى ٢١٣

عليها أو اعطائه معلومات عنها وقد كتبت له مقالتين عن بعضها نشرا في جريدة « تشيكاجو تريبيون » بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٠ وتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢٠ . الاولى عن الشرق ومبادىء ولسن ومعاهدة الصلح في نظر الشرقيين والثانية عن أهلية المصريين لتولي شئونهم بأنفسهم دون تداخل أجنبي وما يزعمون عمله اذا استقلوا . وقد نشرتهما « تشيكاجو تريبيون » في موضعين ظاهرين

أما بقية الاسئلة فاعطيتها لامين بك الرافعي للرد عليها وقد كتب الرد وترجم الى الانكليزية وسلم الى لاري رو والظاهر ان نطاق الجريدة لم يتسع له لطوله وقد نشر أمين بك الترجمة في جريدة الاخبار منذ مدة . والاسئلة تتناول مركز الانكليز في مصر

وقد بعث المستر رو من مصر نحو ستين رسالة من الانصاف لله ومن قبيل الاعتراف بفضله ومن قبيل تسجيل يد أداها لمصر بعدم تحيزه وبانصياعه الى الحق أقول انها كانت من أعظم الخدمات التي اديت لمصر من حيث نشر الدعوة . ولا شك ان مقالاته التي نشرت في اوروبا وامريكا قد علمت الملايين كثيرا من الحقائق التي كانوا يجهلونها عن مصر . ومهما قلت فلن اوفي المستر رو حقه من الثناء

بدأ المستر رو رسائله بوصف الحركة الوطنية فاظهر كيف انها تتناول جميع الطبقات واورد أدلة محسوسة على ذلك ومما اذكره عرضا انه كان يخرج ويتنقل في الاحياء المختلفة ويحادث الناس على اختلاف

درجاتهم بين فقير وغنى وكبير وحقير

ثم كتب رسائل أظهر فيها بالبراهين ان الحركة المصرية الاخيرة وطنية بحتة لاتتناول الدين ولا تمس الاجانب وضرب الامثلة على ذلك وعلى تضامن الاقباط والمسلمين وكان يكتب عن صلة الفريقين واتحادهما

وكتب عن روح الرقى بين المصريين وتقدمهم وانتشار العرفان بينهم . وعن نهضة المرأة المصرية ومقدرتها والدور الذى لعبته فى الحركات المصرية وعن مسألة النقاب وحقوق المرأة فى صدر الاسلام

وتكلم عن نهضة المصريين الاقتصادية واقبالهم على شراء سندات الدين المصرى لتحرير مصر من رق الدين الذى يشل حركتها ويقيد حريتها

وكان يكتب عن كل مظاهرة من المظاهرات الوطنية التى كانت تعمل لاستقبال العاملين أو وداعهم أو أو الخ الخ . وبالجملة وفى الشعور الوطني حقه من الوصف الصحيح المجرد عن الهوى

وكتب مقالات عن حالة مصر قبل الاحتلال وبعده مظهراً النهضة العلمية التى كانت فيها لعهد محمد على واسماعيل . وموضحا أن الرقى المادى أو الادبى الذى نالته مصر فيما بعد ذلك انما كان نتيجة لازمة لسنة الارتقاء الطبيعية وانما كان يصح أن تصل الى

أضعافه لو كانت مستقلة

وكتب ايضا عن نظام الحكم في البلاد والموظفين الانكليز وغير ذلك ونشر أحاديث مع كثيرين من الكبراء مثل رشدي باشا وغيره. وعلى ذكر الاحاديث أذكر انه في الاسابيع الاولى من وجود لجنة ملنر كانت هنالك اشاعة يفهم منها ان اللجنة تقبل المفاوضة على قاعدة الاستقلال التام وانها مستعدة للتسليم به متى أقنعت بذلك . وقد اطلعت المستر رو على هذه المساعي فرأى ان يتبين ذلك من بعض أعضائها أو من رئيسهم وتيسر له أن يحادث المستر سبندر احد اعضائها

وقد اطلعني المستر رو على الحديث بعد عودته من فندق سميراميس فاذا بالمستر سبندر يقول له ان المسألة ليست مسألة استقلال تام وان أكثر المصريين لا يدركون معنى الاستقلال التام الذي يطلبونه وانه ليس بينهم اثنان يعرفان ماهية الاستقلال التام الذي يطالبون به وان المسألة مسألة اصلاحات داخلية وانقاص عدد الموظفين الانكليز وازالة أسباب الشكوى من بعض مسائل ادارية وغيرها

أسرني المستر رو المراسل بهذا الحديث كما يسر الصديق الصحافي الصديق الصحافي . وهو يعتقد بطبيعة الحال انى سأكتمه الى أن يظهر في جريدته ولكن الواجب الوطني تغلب هذه المرة

على الواجب الصحفى أيضا فلم أتردد فى الذهاب الى دار سعد باشا لمقابلته حيث كانت تجتمع لجنة الوفد المركزية . وكانت اللجنة مجتمعة فقصصت عليها ما جرى وأطلعتها على الحديث . والظاهر انه كان بين أعضائها فريق يرى المفاوضة وفريق ضدها والظاهر ان الفريق الثانى اعتز بهذا الحديث لاقامة الدليل على أن لجنة ملنر لا تزمع فعلا قبول الاستقلال التام أو قبوله جعله قاعدة للمفاوضات

. . . .

وأبلغت ان المستر سبندر يلح فى مقابلتى وانه سينتظر فى فندق « سميراميس » الساعة الحادية عشرة صباحا والساعة السابعة مساء فاعتذرت أيضا . وأخيراً جرت لى مقابلة مع المستر سبندر فى لى فيها ما روى عنه خاصا برأيه فى مطالب المصريين وأكد لى انهم لا يترددون فى منح مصر استقلالها وان كل ما يطلبونه انما هو ضمان مصالحهم ومصالح الاجانب ونحو ذلك وطلب منى أن أنشر شيئا فى هذا الشأن فى جريدة الافكار فامتنعت وقلت له انهم يمكنهم أن ينشروا ما يشاءون ببلاغات منهم مباشرة . أما أنا فلا يمكن أن ينتظروا منى أى عمل يصح أن يكون فيه تسهيل مهمة لجنة ملنر ما دامت الامة مجمعة على مقاطعتها وما دامت هذه المهمة تنافى مصلحة البلاد

ولم أكد انتهى من مقابلة المستر سبندر حتى قصدت الى مقابلة

بعض أعضاء الوفد ولجنته واطلعتهم على الحديث الذى جرى لى وأطلعت بدر بك سكرتير الوفد عليه أيضا

وإتماما للفائدة اذكر انه جرى للمستر رو حديث آخر مع لورد ملنر نفسه اطلعت بعض اعضاء الوفد عليه فى حينه وقبل نشره فى « تشيكاجو تريبيون » . كما أطلعتهم على تفاصيل أخرى خاصة بالحديث . وقد أبلغ أمره لسعد باشا فى حينه

وقد كان لكتابات صديقى لارى رو المراسل الامريكى فى جريدته تأثير كبير قدره رئيس الوفد المصرى كما قدرته الجمعية المصرية بباريس وأرسلت وفداً منها يشكر رئيس تحرير الجريدة على الخدمة الكبرى التى أدتها جريدته للقضية المصرية على لسان مندوبها فى مصر

ومما أذكره انصافا للمستر رو كصحفى وللحقيقة انه اذا كان قد ايد القضية المصرية فليس ذلك لانه اراد تأييدها وانما لانه درسها دراسة تامة وافية فقد كان قبل كتابة أية رسالة يسألنى عن المعلومات التى يريدها ثم يعمد الى تحريها من مصادر مختلفة وينقب ويبحث حتى يصل الى انها الحقيقة ثم يكتب عن اعتقاد . ومن الغريب ان المستر رو رغم صغر سنه ورغم ما قد يظهر عليه من الخفة أو ما يخيل لمن لا يعرفه منها شديد فى تمسكه بواجبه الصحفى شديد فى تقدير هذا الواجب. صادق الفراسة فى الحكم على الاشخاص وإن لم يجالسهم

الا دقائق قليلة

كيف اقفلت جريدة الافكار

كانت الافكار في عهدي كما قلت في طليعة الصحف المؤيدة للحركة الوطنية . وكانت أخبارها الخارجية تنتقى بحيث لا تخلو من فائدة ولو غير مباشرة للمصريين وحركتهم .... وكانت تتناول أخبار الشرق لا سيما البلاد التي تعمل مثلنا للاستقلال التام . واخبار الحركات الوطنية في البلدان المختلفة . واخبار الازمات التي تثار حول معاهدة فرساى .....

وأيد بعض رجال الوفد ولجنته فكانت الافكار في طليعة الصحف المنادية بالافراج عنهم كما انها كانت في طليعة الصحف المحرضة على مقاطعة لورد ملنر عند حضورها

وعاد سينوت حنا بك من الفشن فأراد العودة الى نشر المقالات التي أصدر بعضها بجريدة « مصر » فأفسحنا لها صدر « الافكار » وبينا كانت تصدر في « الافكار » ......

ورأت السلطات ان الملاحظات لم تكف لردعنا فأمرت شفويا بعرض مقالات سينوت حنا بك قبل نشرها ولكن سينوت بك خشي ان يحذف شيء من المقالات أو يحدث تحوير فيها فأبى الا ان تنشر دون رقابة ومحاذيرها ..... وهكذا ظهرت مقالة لسينوت بك دون عرضها . وكان ذلك مخالفة بطبيعة الحال للاوامر الصادرة وهكذا

صدر الامر باقفال الجريدة موقتا

واستدعيت في بعض الدوائر حيث جيء بالمقالة التي أقفلت لاجلها الجريدة . وقيل لى أن فيها مطاعن على الحكومة ورجالها يمكن ان تترك أثراً سيئا وان ماورد فيها يدخل تحت طائلة قانون العقوبات . وانى بعملى هذا يصح تقديمى لمحكمة الجنايات لمعاقبتى على المطاعن المشار اليها . وقيل ان الحكومة لا يمكن أن تسمح لاحد بأى عمل من شأنه اثارة اضطرابات وانها ترمع تنفيذ سلطتها ولا يمكن أن تسمح بمناوأتها ولا يمكن ان تسكت وترضخ لمشيئة فرد أو أفراد يجرون البلاد الى ماليس وراءه سوى الضرر والخراب

وقد خرجت وأنا تحت تأثير الانفعال الشديد والالم فكتبت مقالة بعنوان « في سبيل الحرية » أعددتها لاول عدد يصدر بعد انتهاء مدة التعطيل . وقد كتبتها ودفعت بها الى المطبعة دون ان أقرأها ثانية ، وقد نشرت دون ان أتمكن من مراجعتها مرة أخرى . . وهكذا لم يظهر عدد واحد من الافكار حتى صدر الامر ثانية باقفالها ورأيت صاحب الافكار يفاوض غيرى لتولى رئاسة تحرير جريدته بدلي .... فوجدت كل باب للعمل موصداً في وجهي

وعلمت فجأة ان سينوت بك حنا لامر ما يتأهب للسفر على أول باخرة وحدث ان جاءتنى خطابات من أوروبا بأن مؤتمر الامم الشرقية الذى اشتركت في تأسيسه بباريس سنة ١٩١٦ سينعقد بايطاليا

في أوائل ابريل فصحت عزيمتي في آخر وقت على مغادرة مصر . وكان ذلك في الاسبوع الثاني من شهر مارس . وكانت أول باخرة ستغادر البلاد في ١٨ مارس فأخذت تذكرتي عليها وكان معي جواز معد منذ شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ استعداداً للطوارىء ورغم تكتمي عرف البعض نيتي فأخذ الافاكون يشيعون الاشاعات حول سفري فقيل اني مسافر الى لوندره للكتابة في صحف انكلترا ضد الوفد . وقيل غير ذلك . وتجاهل البعض مواقفي في خدمة القضية المصرية وهم الذين كانوا يبعثون الي بكل مقالة تحجم الصحف عن نشرها . نسوا ذلك كله وكانوا يتساءلون مع المتسائلين : هل سيسافر ابو الفتح للطعن على الوفد في الصحف الانكليزية ؟ . كأنهم نسوا اني حولت الافكار من جريدة محاربة للوفد خارجة عليه الى جريدة مناصرة له مؤيدة لخطته . وكأنهم نسوا ان كل كلمة نشرتها في الافكار كانت ترمي الي تأييد الوفد وتعضيده . وكأنهم نسوا الكفاح الذي كنت أكافحه كل يوم وكانت تصل اليهم أخباره أولا فأولا

وتساءل البعض كيف تيسر لابي الفتح ان يقيم بشبرد ومن أين له بنفقاتها ؟ ولئن كان ثقيلا على النفس ان يضطر الانسان الي عرض داخليته أمام أنظار الفضوليين فاني لا أتردد الآن في تقديم هذه التضحية الادبية ليعرف من كانوا يتساءلون كيف تسنى لي ان

اقيم في فندق شبرد المعظم

بعد عودتي من أوروبا بأسابيع تحاسبت مع حضرة الكاز. أفندي صاحب وادي النيل فتبقى لي بعد خصم ما أرسله الى باوروبا وما دفعه لي بعد عودتي نحو مائة وخمسين جنيها دفعها لي حضرته ثم أضطرتني صحتي الى المجيء الى مصر . وكانت نيتي أن لا اقيم فيها الا أياما قليلة فنزلت في فندق شبرد وكان ذلك في شهر نوفمبر وقبيل آخره عرض عليّ صاحب الافكار تولي رئاسة تحرير جريدته فقبلت وتعاقدنا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ على ذلك مقابل مرتب شهري مقداره ثلاثون جنيها. وقد اشتغلت معه أشهر ديسمبر ويناير وفبراير ونصف مارس فيكون مجموع ما قبضته في هذه المدة مائة وخمسة جنيهات . ودفع لي مصطفى النحاس بك عضو الوفد اربعين جنيها على دفعتين. وعرف سينوت حنا بك بعض المجهود التي ابذلها لخدمة القضية المصرية وما أتكبده من النفقات فأمدني بمائة وخمسين جنيها على ثلاث دفعات . واذا أضفت هذه المبالغ الى بعضها كانت جملتها اربعمائة جنيه وخمسة وأربعين جنيها وهكذا يكون ما دخل الى في ثلاثة شهور ونصف شهر أقمتها بفندق شبرد مبلغ اربعمائة وخمسة وأربعين جنيها تقريبا أما نفقاتي فكانت ايجار الغرفة التي أقطنها وهو نصف جنيه يوميا أي نحو خمسة عشر جنيها شهريا أما الاكل فكنت اتناوله في اغلب الاحايين في الخارج . ومهما قيل في مبلغ

نفقاتي فلا شك ان مبلغ ٤٤٥ جنيها كان كافيا وزيادة لان أعيش المعيشة التي كان البعض يتساءل عن سرها

وقد دخل الي مما بعته من كتابي اكثر من ثمانمائة جنيه فسافرت الى اوروبا ولم اذهب الى لوندره كما تكهن بعض المختلقين بل قضيت جل المدة في أيطاليا وبلجيكا وجنوب فرنسا



لجنة ملنر

تأليفها

لما وقعت الحوادث المعروفة . كان لذلك تأثير في الدوائر العامة . وأخذ كثيرون يتساءلون عن السبب واختلفت الأقوال في تعليل ذلك . وبدأت الاصوات ترتفع في التساؤل عن ذلك

وجرت مناقشات طويلة في مجلس العموم واللوردات في ابريل ومايو وتلاه ذلك صرحت الحكومة البريطانية بعزمها على ايفاد لجنة تحقيق الى مصر في فصل الخريف

ثم أعلن تأليف اللجنة وقد روعيت في تأليفها عوامل كثيرة من حيث المقدرة والكفاءة والخبرة فسلمت الرئاسة للورد ملنر وزير المستعمرات وانتدب للعضوية السير رنل رود الذى كان سفيراً لبريطانيا بروما أثناء الحرب وأظهر مهارة كبرى في حمل ايطاليا على دخول الحرب بجانب الحلفاء رغم محالفتها مع دول الجرمان. والجنرال السير جون مكسويل الذى كان قائداً للجيوش البريطانية بمصر . والمستر (الآن السير) هرست المستشار القضائي بوزارة الخارجية البريطانية . والجنرال السير أوين توماس عضو مجلس العموم . وكان من أعضاء حزب العمال المشهورين بالخبرة في المسائل الزراعية . والمستر سبندر رئيس تحرير جريدة «وستمنستر غازيت»

وانتدب المستر لويد سكرتيراً للجنة وهو يتقن العربية. وكان المستر انجرام الموظف بوزارة الخارجية مساعداً له وسكرتيراً خاصا للورد ملنر

أما المهمة التي انتخبت اللجنة لأجلها فقد أعلنت مرات في مجلسي العموم واللوردات على لسان لورد كرزن وغيره من رجال الحكومة البريطانية ولا حاجة الى إيراد تصريحاتهم بل يكفي أن آتي على نص التفويض نقلا عن تقرير لجنة ملنر الذي رفعته للحكومة بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وهو حرفيا عن النسخة العربية :

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري. وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها وتوسيعه دائم التقدم والترقي ولحماية المصالح الاجنبية »

استقالة وزارة سعيد باشا

قيل ان اللجنة ستسافر الى مصر في الخريف ولكن أصوات المصريين أخذت ترتفع بأنه من العبث ارسالها لأنها لن تجد من يرضى بمفاوضتها . وقيل ان المسألة المصرية دولية وانها ليست مقصورة على بريطانيا

ولم يكن أحد يعرف موعد مجيئها تماما ولكن أشيع في شهر

اكتوبر سنة ١٩١٩ انها توشك ان تسافر الى مصر فأحدث هذا الامر تأثيراً كبيراً . ولكن دولة سعيد باشا رئيس الوزارة لذلك العهد صرح بأنه يعارض فى مجيئها ويزمع الاستقالة اذا جاءت

وقد أرجىء مجيئها فعلا ولكن الماريشال اللنبي أبلغ سعيد باشا فى نهاية الاسبوع الثانى من شهر نوفمبر ان اللجنة ستصل قريبا غير ان الباشا احتج على مجىء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا (ص ٣ من تقرير لجنة ملنر)

ونشرت دار الحماية البلاغ التالى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ . وهو :

« ان سياسة بريطانيا فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت رياسة حاكم وطنى . وغرض بريطانيا الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أية دولة أجنبية . وغرضها فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا على قدر الحاجة ، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى الوزراء وحضرات مندوبى الامة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الامور المصرية اشتراكا يزيد فيه نفوذهم على مرور الايام : وعليه فقد قررت حكومة الملك ارسال لجنة الى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول الى تلك الغاية بعد أن تستشير اللجنة عظمة السلطان ووزراءه وأصحاب الشأن والرأى من المصريين وتباشر الاعمال الاولية اللازمة قبل وضع قانون الحكومة المستقبلة نهائيا . وليس من اختصاص اللجنة ان تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر فان مهمتها هى ان تدرس الاحوال درسا دقيقا وتبحث مع أصحاب الشأن

في البلاد في الاصلاحات اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها في النتيجة . والمأمول ان يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ووزرائه الكرام »

وقد نشرت لجنة الوفد المركزية بيانا في موضوع بلاغ لورد اللنبي دعت المصريين في ختامه الى «زيادة تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم الوطني وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة »

* * *

في ١٤ نوفمبر أبلغ صاحب الفخامة لورد اللنبي سعيد باشا قرب حضور اللجنة وعدم قبول ارجاء قدومها بعد ذلك . وأطلع دولته عظمة السلطان على ذلك وقضى في حضرتها شطراً كبيراً من ليل ١٤ الى ١٥ نوفمبر . وفي الغداة فاوض زملاءه فيما تلقوه من دار الحماية عن سفر اللجنة وفي البلاغ المتقدم الخاص بذلك فاستقر رأيهم بالاجماع على رفع استقالتهم الى السلطان . وبعد ظهر ١٥ قدم سعيد باشا خطاب الاستقالة الى عظمته في قصر رأس التين وهذا نصه :

« ياصاحب العظمة »

« حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتي في تأليف الوزارة قد رأيت ان الواجب المفروض عليّ أمام وطني يقضي علي بقبول هذه المهمة التي ما كنت أتجاهل اعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأييدها قد بذلت كل ما في وسعي للتغلب على المتاعب المتجددة في كل يوم بقصد ايجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر في البلاد على أنه قد حدث الآن اختلاف في النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم . وهذا الاختلاف من شأنه ان يجعل استمراري في العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم

لذلك أراني مضطرا التقدم بين يدى عظمتكم راجيا التكرم بقبول استقالتي من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالي الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم »

« الخاضع »

الامضا ـ « محمد سعيد »

وقد قبل استقالة سعيد باشا فعلا واعلن ذلك في ٢٠ نوفمبر وألف يوسف وهبه باشا الوزارة الجديدة .

قدوم اللجنة الى مصر

ولم يغير كل هذا شيئا في الخطة المرسومة ، ففي صباح الاحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ دخلت الباخرة « مالطة » ميناء بور سعيد وعليها لورد ملنر واعضاء لجنته

وكانت مصلحة السكك الحديدية قد أعدت لهم قطاراً خاصاً في محطة بور سعيد استقلوه الى القاهرة في الساعة التاسعة صباحا

. . . .

وقد وصل الى محطة العاصمة عند الساعة الثانية وخمس دقائق فنزل منه اللورد ورفاقه

وكان في استقبالهم الكولونل وطسون الملحق العسكرى بدار الحماية والمستر بويد السكرتير ممثلين من قبل دار الحماية. والجنرال كونجريف نائب القائد العام وبعض ضباط من أركان حرب الجيش البريطاني. وحكمدار العاصمة ونائب مدير السكك الحديدية

وادت لهم التحية فصيلة من جنود الاورطة السادسة عشرة وكان البوليس يحرس الطرق ويحفظ النظام. ومع هذا فقد ذهب الاعضاء وحاشيتهم الى دار الحماية وفندق سميراميس

. . . .

حركة المقاطعة

وقد أثار وصول اللجنة الانكليزية حركة مقاطعة عامة وارتفعت الاصوات بالمقاطعة من كل جانب

واني اترك الكلمة للجنة نفسها تصف ما شاهدته في مصر عند

وصولها . فبيانها رغم النقص الذى يعتوره يشعر بما كانت عليه الحال

قالت اللجنة في الفصل الاول (عمل اللجنة في مصر) ص ٢ ما يأتي .

« واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا احد زملائه في الوزارة وكان وزيرا للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويعسر على المرء ان يفي هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنيه باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعانى شـدة ازمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور واعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ما خلا وزيرا واحدا فهى كسابقتها في اوصافها ـ وزارة اعمـال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء السلطان الخ ....

. . . .

وقال في ص ٣ من الفصل نفسه :

« وقد كان الاحتراس اشـد ظهورا من ذلك في الوزراء ـ وهبه باشا ورفاقه ـــ الذين تعرفنـا بهم في حفلة اقامها الاورد اللنبي بدار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن واياهم على غاية الوداد طول مدة اقامتنا بمصر وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا في بحثنا وللوافاتنـا بكل انواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نريد مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الاطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتهـا لاعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ولما طلبنا منهم صريحا ان يفصحوا لنا عن

آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم يظهروا ادنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه اليها افكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل

« غير ان هذا الاحتراس والتمنع الذى بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم اياما بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لنا منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجا منهم على وجودنا في البلاد . وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلا من صبيان المدارس وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن. وقد بلغ عدد التلغرافات التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافا كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من اناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم .

« أما الجرائد الوطنية فكلها ما عدا القليل النادر منها أفرغت جعبتها في القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وان كل مصري يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن واتفقت كلمة معظم الكتاب طبعا لمقتضى ذلك على ان زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى انابه الشعب المصرى عنه فالاولى باللجنة مفاوضته في الامر

« واضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترمواى عن العمل كل فريق منهم في دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء ويطوفون فى الشوارع

و بعد مرور اسبوع او اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام على انه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على ان العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين على شاكلتهم »

المفاوضات في مصر

وصلت لجنة ملنر في ٧ ديسمبر فكان اول باب طرقته باب السلطان واني أكتفي هنا بايراد ما كتبته اللجنة نفسها في تقريرها قالت (ص ٣):

« وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا اللورد الذي كلنا الى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية واعاتقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأي أو ان يعطي نصيحة في الموضوع الذي انتدبنا له أي دستور مصر في المستقبل. ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وانما اقتصر على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين ودلنا على بعض من ذوي المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين وكان موقفه بازاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياده

وقد قامت اللجنة باتباع نصائح عظمته فعلا فأخذ أعضاؤها يزورون من أشار بمقابلتهم

وكانت حركة المقاطعة تامة شديدة جرفت في طريقها كل حركة أخرى كان يخشى منها حتى أن الافراد القلائل الذين كانوا يرون — قصداً أو عفواً — مفاوضة اللجنة اذ عنوا للرأي العام وخضعوا لقوة الاغلبية فانضموا اليها أو جاهروا بذلك على الاقل

وهكذا لم تجد اللجنة اقبالا ولا شبه اقبال فأخذ افرادها يزورون كبار المصريين فكان هؤلاء يقابلونهم بالأدب المعروف عن الشرق ولكن هذا الأدب لم يخرج الى حد التفريط في الواجب

وكان الجنرال مكسويل يطرق أبواب كثيرين من المصريين تركهم — اذ كان هنا قائداً للجيش — أصدقاء . فكان يدهشه شدتهم في التمسك بحقوق بلادهم . واجماعهم على عدم الخوض في شيء من المسألة السياسية واكتفائهم باحالة محدثهم على سعد باشا والوفد

وزار لورد ملنر رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا وتكلم معهم في مهمته ففهموه انه ليس في البلاد مصري يرضى بمفاوضته وهو يعرف أن لجنة ملنر جاءت تعمل في دائرة الحماية . كما انه لا يوجد مصري يرضى بالمساومة في حقوق بلاده واستقلالها

. . . .

وقابل اللورد كثيرين من الكبراء مثل سعيد باشا ومظلوم باشا وغيرهما وقد كانت آراؤهم جميعا أن الامة كلها مجمعة على مطلب واحد هو الاستقلال التام

وقد رأى لورد ملنر وزملاؤه اشتداد حركة المقاطعة فأيقنوا انه لا بد من تغيير أساليبهم وأدركوا انهم اذا تمسكوا بالقاعدة التى جاءوا عليها لا يصلون الى غاية فأظهروا استعدادهم لأن يوسعوا دائرة المناقشة بحيث لا تكون مقيدة .

ونصح لهم من قابلوهم من الوزراء السابقين بأنهم اذا لم يجاهروا بالخروج عن هذه القاعدة فلا سبيل الى السعى للتوفيق بينهم وبين الامة في شخص وفدها . ولا سبيل الى التوسط للوصول الى حل مالم تشعر الامة بأن هذا الحل سيصون حقوقها ويطمئن الوفد الى ذلك

وفعلا وضعت اللجنة بلاغا نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩ ديسمبر هذا تعريبه :

« جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فادهشها مارأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التي كانت لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتة وأنها انما اوفدتها الحكومة البريطانية لموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين الامة المصرية وبينما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع

الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين من انه اذا توفر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية وأنها لترغب رغبة اكيدة في ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت انظمة دستورية .

« وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة ان تقف على آراء الهيئة المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من ابتداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء او المناقشة بقيد ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن ان الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بمبدأ أو تنازل عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وان حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح و بغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

ولكن هذا التصريح لم يأت بنتيجة ما من حيث حمل الناس على المفاوضة أو التقدم لمقابلة اللجنة غير انه من وجهة أخرى برهن على ان اللجنة قد قرأت في الحوادث التي وقعت تحت نظرها . وانها لم تجيء مغمضة الاعين مقفلة الآذان

وأصدرت لجنة الوفد المركزية بلاغاً مساء يوم ظهور اعلان اللجنة البريطانية دعت فيه الى استمرار المقاطعة كما أصدر الحزب الوطنى بياناً آخر

ولما رأت اللجنة أن عملها لم يجيء بنتيجة تابع أعضاؤها التردد على الكبراء . ولم يقتصروا على الذين بالقاهرة بل سافر بعضهم الى

الاقاليم . وتيسرت لهم مقابلة كثيرين فضلا من نزعات مختلفة وبعضهم من كبار ذوى المكانة في الحركة الوطنية

ومما يجدر بالذكر أن بعض أعضاء اللجنة كان بعد ما لقوه في مقابلاتهم للمصريين يقول انهم وجدوا انغمة متماثلة وواجهة متماسكة

وكانوا يسعون فضلا الى تحقيق ذلك بوساطة بعض الوزراء السابقين على أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى تسوية تعطى فيها مصر أكبر نصيب من الاستقلال يمكن منحه مع قيود . ولكن من عرض عليهم ذلك أظهروا للجنة انه من المتعذر الوصول الى اقناع الوفد بالمفاوضة على غير قاعدة معاهدة تجرى المفاوضات لأجلها بين المصريين والبريطانيين كانداد متساوين لا كأقوياء يملون شروطهم على ضعفاء ويعترف فيها باستقلال مصر اعترافا تنتفى معه كل شبهة فى بقاء الحماية أو صلة مصر ببريطانيا صلة تخرج عن حد صلة الحليفة للحليفة

وقد انتهت المناقشات باعراب لورد ملنر وزملائه عن اقتناعهم بهذه الفكرة ولكنهم اشترطوا لذلك شروطا قالوا ان الغاية منها حفظ مصالح بريطانيا . وهذه القيود هي اشراف بريطانيا على سياسة مصر الخارجية . وابقاء قوة فى البلاد المصرية لقضاء أغراض بريطانيا الامبراطورية . ومنح انكلترا امتيازات تكفل صيانة حقوق الاجانب ومصالحهم

ولكن الكبراء الذين كان يخاطبهم اللورد وزملاؤه لم يرضوا بذلك وأظهروا صعوبة الوصول الى نتيجة اذا أصرت اللجنة على مثل هذه القيود غير انهم مع هذا لم يقطعوا الامل من حمل اللجنة على التسليم ببقية حقوق الامة . وتركوا الامر في يد الوفد فكتبوا اليه تفاصيل ما دار بينهم وبين اللجنة

. . . .

اجتمع الوفد المصرى بباريس فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ اثناء وجود لجنة ملنر بمصر واثناء مقابلات لورد ملنر مع عدلى باشا وزملائه وبحث المسألة بحثا مستفيضا وافيا بناء على الاخبار التى وردت عليه من لجنة الوفد بالقاهرة ومن عدلى باشا وزملائه ومن كثيرين آخرين . وتناقش فى الامر وتقرر باجماع الاراء عدا فيها رأى سعد باشا أن يطلبوا من عدلى باشا عمل ما يلزم للقيام بالمفاوضات مع وقوف الوفد خارجا عنها موقف الحياد

وقد أرسل الوفد تلغرافا بهذا القرار الى عدلى باشا ولكن عدلى باشا أبى أن يقوم بعمل لا يشترك فيه الوفد او يؤيده على الاقل

ومما يذكر انصافا للرجل انه فى كل أعماله فى الحركة الوطنية وفى كل مساعيه كان يحافظ على المكانة التى جعلتها الامة لوفدها وكانت اللجنة لا تميل فى بداية الامر الى الاعتراف بقوة

الوفد ولا بأنه يمثل الامة ولكنها أخذت تتحول عن رأيها تلقاء
ما كانت تسمعه من عدلي باشا وزملائه

وكانت هنالك فكرة ترمي الى حمل سعد باشا وزملائه على
الحضور الى مصر لمفاوضة اللجنة هنا . وكان لهذه الفكرة أنصار
من بعض رجال الحركة الوطنية نفسها ولكن سعد باشا أبى العودة

***

وأثناء ذلك كانت اللجنة تتابع ابحاثها ومقابلاتها. فأخذ المستر
هرست فى دراسة النظام القضائى وتبين النظام الذى يمكن استبداله
به تمهيداً لالغاء الامتيازات الاجنبية . وأخذ الجنرال أون فى
فحص الاحوال الزراعية في البلاد

وقابلت اللجنة كثيرين من الاجانب كما قابلت فى الاسكندرية
مندوبين عن الغرف التجارية الفرنسوية والايطالية واليونانية
والبريطانية

وزار الجنرال ماكسويل وتوماس السودان أيضا

وكان لورد اللنبي قد أصدر تعليماته قبل حضور اللجنة بزمن
بتأليف لجنة ابحاث لاعداد الاحصائيات والبيانات التى يمكن أن
تحتاج اليها لجنة ملنر أثناء القيام بمهمتها كما زودتها وزارة الخارجية
البريطانية بمجلدات من الاوراق الرسمية التى لها علاقة بأعمالها

وكانت لجنة الابحاث تجمع معلوماتها من الوزارات والمصالح

المختلفة كما حاولت أن تجمع شيئا من آراء المصريين غير الموظفين بواسطة نشرات وزعتها فيها أسئلة طلبت الاجابة عليها . هذا عدا الآراء التي كان يدلى بها اليهم الموظفون البريطانيون هنا

* * *

وهكذا كانت اللجنة تمضي في ابحاثها بمختلف الوسائل مباشرة بينما كانت تسعى لاقناع المصريين بترك مقاطعتها ومفاوضتها

وكان رشدي باشا وعدلى باشا وثروت باشا محور مساعيها فكتبوا الى سعد باشا بتفاصيل كل شيء وبمبلغ ماظهر من لورد ملنر من الاستعداد وبرأيهم فى ذلك . وختموا خطابهم بأنه اذا كان لدى سعد باشا حل آخر أو كان يؤمل فى حل آخر فانهم يؤيدونه فيه ويعضدونه فى الوصول اليه

* * *

ولا يفوتني ان أذكر ان سعد باشا لم يترك فرصة للاحتجاج على قدوم اللجنة الى مصر وعلى عملها فانه فوق التلغرافات التي كان يرسلها الى مصر بمقاطعتها ارسل فى آخر الاسبوع الثالث من شهر ديسمبر تلغرافات احتجاج الى المستر لويد جورج والى المسيو كليمانصو بصفته رئيس مؤتمر الصلح والى المستر ولسن رئيس جمهورية امريكا كما أرسل احتجاجا مطولا الى لورد كرزن

وزير خارجية بريطانيا تكلم فيه عن مظاهر المقاطعة التي تجلت في مصر

ومما يجدر بالذكر بين مظاهر الاحتجاج المشار اليها احتجاج الجمعية التشريعية في ٩ مارس سنة ١٩٢٠ في اجتماعها بمنزل معالي سعد باشا وكيلها المنتخب وبحضور ٥١ عضواً. وقد تولى الرئاسة ابراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الاعضاء سنا وعهدت السكرتارية الى فتح الله بركات باشا وحسين هلال بك وعبد الخالق مدكور باشا

وقد وافق الحاضرون على ثمانية أمور خاصة بحقوق مصر وبالحماية

كيف سافر الوفد الى لوندره

في أواسط مارس تفرق أعضاء لجنة ملنر على ان يستأنفوا العمل في لوندره لوضع تقريرهم بناء على المعلومات التي جمعوها . وهم يزمعون ان يشيروا على الحكومة البريطانية بآراء انتهى اليها بحثهم . ولكنهم كانوا يشعرون بانه بحث ناقص كما ان النتيجة قد لاتكون حسن التفاهم الذي ينشدونه بين المصريين وبريطانيا . ولذا قابل لورد ملنر عدلي باشا قبل سفره وأبلغه انه ازمع العودة الى لوندرة ولكنهم قرروا ارجاء كتابة تقريرهم ولاينتظر ان يعملوا شيئا حتى أواخر ابريل بعد الانتهاء من عطلة الاعياد . وذكر اللورد انه يدع الباب مفتوحا وانه على الاستعداد لمفاوضة الوفد المصري ولا يمتنع عن قبول كل ماهو من شأنه ان يوصل الى حل مرضي

وسافر لورد ملنر في ١٨ مارس على الباخرة حلوان فجرى عدلي باشا على المسلك الذي اتبعه من بداية اتصال لورد ملنر به وكتب الى سعد باشا بصفته رئيس الوفد الذي وكلته الامة للمطالبة بحقوقها وأبلغه حديث لورد ملنر . ثم ذكر عدلي باشا أنه يزمع السفر الى أوروبا في شهر مايو لتغيير الهواء إذ قضى كل زمن الحرب في مصر دون أن يتمكن من السفر كسابق عادته وقال انه على استعداد لان يقدم موعد سفره اذا رأى سعد باشا حاجة لذلك

وكان الوفد يرى جميع الابواب موصدة ويرى انه ليس ثمة سبيل الى نتيجة معجلة وانه قد يكون من المصلحة أن ينتهز الفرصة السانحة اذا صح أن لورد ملنر وزملاءه يريدون حقيقة الوصول الى حل مرض يعطي لمصر حقوقها ويحفظ لبريطانيا مصالحها فارسل سعد باشا الى عدلي باشا تلغرافا يرجو فيه أن يعجل بالسفر الى باريس

وهكذا لبى عدلي باشا نداء رئيس الوفد وسافر اجابة لدعوته . وعقدت اجتماعات كثيرة بينه وبين الوفد ورئيسه للبحث في خير طريقة لدخول المفاوضات مع عدم التفريط في حقوق الامة ومع حفظ كرامة الوفد

وكتب عدلي باشا الى لورد ملنر يبلغه أن الوفد لا يجد مانعا من المفاوضة اذا كان أساسها الاعتراف باستقلال مصر وسأله اذا صحت عزيمة اللورد على ذلك أين وكيف تكون المقابلة

فكتب لورد ملنر الى عدلي باشا يقول انه لا يزال على ما أخبر به الباشا وزملاءه مرات قبل سفره مستعداً للمفاوضة على أساس الاعتراف لمصر باستقلالها مع الاحتفاظ بمصالح بريطانيا وأبلغه أن المستر هرست عضو لجنته سيصل الى باريس

وجاء المستر هرست الى باريس فأكد لعدلي باشا وللوفد أن اللجنة على استعداد لمفاوضتهم على الرأي الذي قيل

وكان عدلي باشا يفضل أن تجرى المفاوضات بباريس بحيث

لا يتكلف الوفد عناء السفر الى لوندره ادبيا وماديا. وكانت هذه فكرة الوفد أيضا وقد سعى عدلى باشا وراء تحقيقها فى مناقشاته مع سفير بريطانيا الذى قابله مرات ومع المستر هرست وغيره من ذوى النفوذ ممن تقدموا للوساطة

ولكن المستر هرست عاد الى باريس ثانية فذكر أن لورد ملنر ما كان ليمتنع عن الحضور الى باريس لولا أن أعماله تعوقه عن التغيب عن لوندره أكثر من المدة التى تغيبها فى مصر وانه لذلك يستحسن أن تجرى المفاوضات على مقربة من مركز عمله . وذكر المستر هرست أن لوندرة والحالة هذه خير مكان يصلح للمفاوضة

وعاد المستر هرست فدعا الوفد السفر الى لوندره باسم لورد ملنر ولجنته وذكر أن اللجنة على استعداد لان ترسل الدعوة الى الوفد كتابة ولكن سعد باشا ذكر انه يكتفى بالدعوة الشفوية مادام المستر هرست قد جاء بنفسه لهذه الغاية

* * *

ومما يذكر فى هذا الصدد أن الحكومة البريطانية صرحت على لسان المستر بونارلو فى مجلس العموم فى جلسة ٤ مايو بما يأتى :—

«رد المستر بونارلو على اللفتننت كوماندر كنورثى فقال لو كان الممثلون المصريون مستعدين للمناقشة فى اعطاء الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية الخاصة بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابل وعد

بريطانيا باحترام استقلال مصر لكانوا انتهزوا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على ان لا احد للمناقشة . (١)

«وسأل المستر كنورثى هل من الممكن نظراً لعدم استطاعة اللورد ملنر المناقشة مع المصريين ان يفتح باب المناقشة من جديد حتى يستطاع أخذ رأي هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الودي الذي سيعقد بين البلادين؟؟

«فرد المستر بونارلو عليه قائلا اني واثق بأن كل مناقشة يكون وراءها نتيجة مرضية تقبل في الحال ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة

«وسأل الافتننت كولونل مالون عما اذا كانت لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر ومعها تعليمات من الحكومة بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية البريطانية على مصر وعلى ذلك هل لم يكن من الجلي ان يحجم الوطنيون عن مفاوضة اللورد ملنر

« فأجابه المستر بونارلو بقوله ــ كلا ــ لم يكن هناك شئ من هذا القبيل فان اللجنة قصدت مصر لايجاد أحسن طريقة لحكم مصر

« ورد المستر بونارلو على سؤال الافتننت كوماندر كنورثى عن الوعود البريطانية التي قطعتها الحكومة بخصوص مسائل مصر قائلا : ان التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية محفوظة في السجلات وهي واضحة لا تحتاج الى تفسير واني لا أظن انه يمكن ان يستخلص منها أنها وعود اعطيت بقصد ضمان استقلال مصر ولم تصرح حكومة جلالة الملك بجلاء الجنود الانكليزية من مصر بمجرد انتهاء الحرب .

«فقال الكوماندر كنورثي ــ لعل تصريحاً من آخر التصريحات التي فاه بها جلالة الملك في أول الحرب يتبع لفظا ومعنى وهو التصريح القائل باننا سنحمي حقوق مصر في الاستقلال الذاتى ؟



« فقال المستر بونارلو ارجو الرجوع الى الكلمات التي قيلت فعلا »

***

وتقرر ارسال ثلاثة من أعضاء الوفد الى لوندره لتبين الحالة والوقوف مباشرة على مبلغ استعداد لورد ملنر لقبول قاعدة الاعتراف لمصر باستقلالها في المفاوضات المقبلة وقر الرأى أيضا على أن يسافر معالى عدلى باشا فى الوقت نفسه

وقد سافر معاليه وثلاثة من رجال الوفد فى يوم الاحد ٢٣ مايو الى لوندره وكان فى استقبالهم على المحطة المستر انجرام مساعد سكرتير لجنة ملنر وسكرتير اللورد جاء يحييهم نيابة عن اللورد . وكان هنالك أيضا المستر هرست فابلغ عدلى باشا أن لوردملنر يرجو أن يقابله فى الحال

وذكر المستر إنجرام للاعضاء أن تحت أمر كل منهم سيارة وقد نزلوا فى فندق كارلتون ونزل عدلي باشا فى فندق كلاردج

وقابل معاليه اللورد فابلغه هذا انه على استعداد لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط بحيث اذا ادت المناقشة للاقتناع بمنح الاستقلال التام فلامانع عنده . وتحدد يوم الثلاثاء ٢٥ مايو لاجتماع اللورد بالاعضاء الثلاثة . ولكن هذه المقابلة اقتصرت على التعارف والتحية والترحيب . واتفقوا على أن يجتمعوا باللورد ثانية يوم الخميس ٢٧ مايو للتحدث فيما جاءوا لاجله

وفى هذا الاجتماع كرر عليهم لورد ملنر ما قاله لعدلى باشا ولكنهم طلبوا أن يصرح لورد ملنر أولا نيابة عن الحكومة البريطانية بقبول مبدأ الاستقلال التام لمصر وان يعلن الوفد ذلك فى مصر وبعد ذلك يبحثون مسألة الضمانات على هذه القاعدة

غير ان اللورد لم يقبل هذا الرأى وقال انه على استعداد لمباحثة الوفد في حقوق مصر ومصالح انكلترا وذكر انهم لا يمتنعون عن التسليم لمصر بحقها في الاستقلال متى اطمأنوا على ضمان مصالحهم . وقال انه لا يرى ما يحول دون الوصول الى هذه النتيجة لا سيما ان مصالح انكلترا لا تتعارض مع مصالح مصر

وقد كتب المندوبون تفاصيل ما حدث وما قيل الى سعد باشا والظاهر انه وبقية أعضاء الوفد اقتنعوا بأنه لا ضرر من السفر ودخول المفاوضات فعلا

وقد سافر الرئيس وزملاؤه الى انكلترا فوصلوا لوندره يوم السبت ٥ يونيه . وكان المصريون المقيمون بالجزر البريطانية قد وطدوا العزم على انتهاز هذه الفرصة

فتبادلوا المكاتبات

بالبرق والبريد واجتمعت مئات منهم من كافة انحاء الجزر البريطانية من أدناها الى أقصاها

. وذهبوا الى المحطة قبيل وصول



الباخرة كالدونيا تغادر بور سعيد فى ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ وعليها الوفد
وزوارق الاهالى تشيعها

القطار . وما كاد يصل حتى أخذوا يهتفون بالانكليزية لمصر بالاستقلال وللوفد ورئيسه بالحياة . . . . . .

ونزل سعد باشا ومن معه في فندق كارلتون وكان في استقبالهم على المحطة مندوب من قبل لورد ملنر ولجنته أيضا . وقد أرسل سعد باشا تلغرافا الى لجنة الوفد يظهر فيه سروره بما قوبل به ويرجو تحقيق الاماني قريبا

المفاوضات فى لوندره

وصل سعد باشا وبقية زملائه الى لوندره يوم السبت ٥ يونيه وكان الغد يوم أحد فلم يعمل شيء لانه يوم عطلة يقدسه الانكليز فلا تفتح فيه متاجر ولا مسارح ولا يباشر أحد عملا ما

وفى صباح الاثنين ٧ يونيه التقى سعدباشاوعدلى باشاواستقلا السيارةالى دار لورد ملنر ليقوما له بزياره خاصة قبل المقابلةالوسمية على نحو ما يجرى فى هذه الحالات أحيانا

وكان عدلى باشا واسطة التعارف وبعد تبادل التحية العادية وعبارات المجاملات المألوفة ذكر لورد ملنر انه يدعو رئيس الوفد وزملاءه وعدلى باشا لتناول الشاى بعد ظهر اليوم نفسه حيث يجتمون ببقية أعضاء لجنته .

وذكر اللورد أناشتراك الهيئتين فى المفاوضات بكامل أعضائهما قد يؤدى الى ضياع وقت كبير والى الابطاء الشديد فى العمل ولذا اقترح أن يختار كل فريق اثنين أو ثلاثة ينوبون عنه . وقد وافق سعد باشا على هذا الرأى أيضا

وفى منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه اجتمع سعد باشا وعدلى باشا واعضاء الوفد بلورد ملنر واعضاء « لجنته الخصوصية » على مائدة الشاى بوزارةالمستعمرات البريطانيةولكن

الحديث اقتصر فى أغلبه على التعارف والسمر . وتقرر ان يبدأ مندوبو الفريقين العمل من يوم الاربعاء ٩ يونيه

وفى هذا اليوم اجتمع من جانب الوفد سعد باشا ومحمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك ومن جانب لجنة ملنر لورد ملنر والسير رنل رود وحضر الاجتماع عدلي باشا

وقد استغرق لورد ملنر جل هـذه الجلسة فى شرح رأيه فى الاتفاق الذى يعتقد ان من المتيسر الوصول اليه . وتكلم فى ذلك كلاما طويلا يمكن تلخيصه فى انهم مقتنعون بضرورة تسوية المسألة المصرية على اساس يرضى المصريين ويحفظ صلة الوداد بينهم وبين الانكليز . وبأن هذه النتيجة لا تجيء بحل تضعه بريطانيا وتفرضه على مصر قسراً وبغير ارادتها . وانما بحل يشترك في وضعه الطرفان ويكون بمثابة معاهدة تعقد بينهما . يعترف فيها لمصر باستقلالها مع وضع قيود تحمى المصالح الحيوية البريطانية والاجنبية من العبث فى الداخل والخطر من الخارج فترضى مصر بمنح بريطانيا بعض الحقوق فى البلاد وباتخاذها مرشداً لها فى صلاتها الخارجية وعلاقاتها بالدول

واشار لورد ملنر فى حديثه الى تلك الحقوق فذكر انها وضع قوة حربية فى الاراضى المصرية لحماية المواصلات الامبراطورية . وان يكون لها شيء من الاشراف على التشريع المصرى والادارة

فى البلاد يمكنها من الدفاع عن مصالح الاجانب المعقولة . بحيث يتيسر لانكلترا اقناع تلك الدول بالتخلى عن امتيازاتها التى شلت حركة التقدم فى مصر كثيراً . او على الاقل بقصرها على اشياء معقولة لا يكون لها تأثير جوهرى فى نمو البلاد ورقيها

وتكلم لورد ملنر عما يمكن أن ينشأ عن التسوية المقبلة وعن الانظمة الحكومية فارتاى ان تكون مصر ملكية دستورية ذات برلمان ووزارة مسئولة امامه

وفى النهاية تقرر استئناف الاجتماع يوم الجمعة ١١ يونيه للمناقشة فى كل مسألة من المسائل التفصيلية الرئيسية

وقد عقد الاجتماع ثانية في وزارة المستعمرات كالعادة وجرى البحث حول مسألة الموظفين الانكليز

وكان لورد ملنر فى جلسة ١١ يونيه يرى أن تخلى بريطانيا عن مركزها فى مصر يطرح على بساط البحث حتما مسألة مصير الموظفين البريطانيين وقال ان انكلترا أنجزت فى مصر مدة تولى شئونها أعمالا عظيمة وقطعت بها فى سبيل الرقى والنهوض مراحل واسعة ويهمها ان ترى تلك الاعمال باقية. وأن تصان من العبث اذا تغير الحال

وذكر ان الفضل فى كثير من تقدم البلاد ورخائها يرجع الى الجهود التى بذلها الموظفون الانكليز فيها وقد قضى كثيرون منهم جل حياتهم فى القطر المصرى وبعضهم يتعذر عليهم بعد ابتعادهم عن

بلادهم زمنا طويلا ان يبدأوا حياة جديدة فى ميدان جديدفهؤلاء
أيضا يجب ضمان مستقبلهم

ولكن سعد باشا أفهم لورد ملنر انه ليس من المعقول ان
الحكومة المصرية المستقلة ستعمد بمجرد استلام زمام البلاد الى
طرد جميع الموظفين البريطانيين منها فان هذا العمل يؤدى حتما
الى فوضى لا يرضى باحتمال مسئوليتها أحد . فلا مناص لأية
حكومة مصرية تتولى الامر من استبقاء كثيرين من الموظفين
البريطانيين ولكنهم يكونون فى هذه الحالة بمثابةموظفين مصريين
حكمهم حكم بقية الموظفين . اما اذا استغنى عن أحد فانه يعطى
المعاش اللازم أو المكافأة . ومع هذا فان الاستغناء يكون تدريجيا
بطبيعة الحال

ويجرى البحث فى أمر الموظفين الذين يحتمل ان يفضلوا
الاستقالة اذا تغيرت الحالة السياسية فى مصر وهؤلاء رؤى أن
يكافأوا أيضا

وانتهت المناقشة الى فكرة اطلاق يد الحكومة المصرية
فى المستقبل فى مسألة توظيف الاجانب وقد جر هذا الامر الى
استثناءين هما فى حالة المستشار المالي والموظف الذى يكون بالحقانية.
والفكرة التى قيلت فى حالة الاول ان حملة الديون المصرية أو بعبارة
أوضح الدول الاجنبية يهمها ان تكون مصر قادرة على إيفاء ديونها

وقد جرت منافشات طويلة حول عمل المستشار المالي فقد كان الوفد يخشى ان يتعدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين الى التداخل الفعلي فى كيفية التصرف فى ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة

وهنا سأل سعد باشا وهل يكون للمستشار حق حضور جلسات مجلس الوزراء كما هو الحال الآن ؟ . فتدارك عدلي باشا الامر . وقال قبل ان ينطق ملنر « كلا بطبيعة الحال » فأيد لورد ملنر رد عدلي باشا.

ووقعت مشادة أيضا عند المناقشة فى الموظف البريطانى الذى يعين فى وزارة الحقانية . وكذلك في السلطة التى أريد إعطاؤها للمعتمد البريطانى وهي حق منع تطبيق القوانين المصرية على الاجانب. وقد عارض الوفد معارضة شديدة في اختصاصات الاول والثانى وذكر ان وجودهما يهدد استقلال القضاء المصرى كما انه في حالة المعتمد يخوله سلطة كبرى منافية لروح الاستقلال فان حقه قد يتحول الى حق منع عام في التشريع المصرى وحاول الوفد ان يمنع تعيين انكليزى في الحقانية اكتفاء بتعيين نائب عام بريطانى للمحاكم المختلطة

وقد كانت حجة لورد ملنر في التمسك باعطاء الاختصاصات المتقدمة لبريطانيين طمأنينة الدول الاجنبية الى النظام الجديد متى وثقت بأن حقوق رعاياها ستكون مصونة في ظله.

وتقرر استئناف البحث فى اليوم التالي فعقدت الجلسة الثالثة يوم السبت ١٢ يونيه وفيها طرحت مسألة الموظفين والمستشار المالى وموظف وزارة الحقانية ثانية

ثم انتقل البحث الى مسألة التمثيل الخارجي

وقد كانت مسألة التمثيل الخارجي ومسألة ابقاء قوة بريطانية على الاراضى المصرية من النقط الشائكة المعقدة أثناء المفاوضات . فان اللجنة ابت ان تسلم بالاولى وأصرت على الثانية

وكان الوفد قد تطوع فعرض مساعدة مصر الحربية لانكلترا اذا دخلت فى حرب ولولم تكن لها مصلحة فيها نظير تعهد هذه بالدفاع عن مصر حتى يكون هنالك أخذ وعطاء كما هو الحال بين حليفتين متعاقدتين على قاعدة التساوى . ولكنه عارض فى بقاء قوة بمصر لانه ينقض مظهر الاستقلال

غير ان اللجنة أبت ان تتخلى عن أمر تعده حيويا للامبراطورية البريطانية : وهو ضمانة سلامة مواصلاتها وتمسكت بذلك تمسكا لاشك معه في انها كانت لاتتردد فى قطع المفاوضات لو أصر الوفد على سحب كل قوة بريطانية من مصر

وسار الوفد خطوة فى سبيل الاتفاق فقبل تمكين انكلترا من حماية مواصلاتها الامبراطورية ولكن المناقشة احتدمت حول الموضع الذي ترابط فيه القوة . وكان رأى الوفد ان يماد

النظر فى مسألة بحث القوة الباقية بعد زمن معين .

أما اللجنة فكانت ترى ان حفظ المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على حماية قناة السويس وضمان حرية الملاحة لبريطانيا فيها وانما يتناول المواصلات الجوية والبرية أيضا ولذا يتحتم أن تكون القوة البريطانية التى ستبقى بمصر موزعة على مناطق عديدة

وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة بالاسكندرية لضمان الملاحة فى البحر الابيض ولتكون قاعدة للاسطول البريطانى . وفى المواقع التى ستكون مراكز للطيران وفى جهات المواصلات البرية الرئيسية

ولكن الوفد لم يقبل التسليم بمثل هذه الفكرة لما فيها من خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد . واصر على ان لا ترابط القوة الحربية فى أكثر من نقطة واحدة . وطلب ان تكون هذه النقطة بعيدة عن البلاد الاهلة وان تكون على ضفة القناة . وعلى ضفته الشرقية

وكانت اللجنه ترد على ذلك بان احتلال منطقة القناة يوجد مشاكل لبريطانيا والدول الاخرى إذ قناة السويس بموجب اتفاقية سنة ١٨٨٩ محايدة حياداً ضمنته الدول الموقعة على الاتفاقية فاحتلالها خرق للاتفاقية . وكان الوفد يرد على هذا بان الاتفاقية المذكورة تنص على منع وجود قوات لاحدى الدول على مسافة

خمسة كيلو مترات وكانت المدفعيات فى ذلك الوقت قصيرة المرمى ففي وسع انكلترا ان تختار نقطة بعيدة عن القناة بأكثر من خمسة كيلو مترات فتكون قد حافظت على النص الحرفى للاتفاقيه مع سهولة الدفاع عن القناة بواسطة المدفعيه الحديثه التى صار مداها يصل الى مسافات هائلة

ومع ذلك الخلاف الذى وقع حول مسألة القوة العسكرية . فانه لم يهدد بقطع المفاوضات الى الحد الذى كان عند بحث مسألة التمثيل الخارجى

بدأت المناقشة فى هذه المسألة فى جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠ وظل الخلاف مستحكما حولها شديداً الى ٢ يوليه . وفى هذه المدة أوشكت المفاوضات أن تقطع . فان اللجنة كانت لا تريد التسليم لمصر بحق تعيين ممثلين سياسيين لها بل أصرت على جعل السيطرة لبريطانيا على السياسة الخارجية المصرية . وأبى الوفد أن يرضخ لهذا الرأى لانه وجده هادما لمظاهر الاستقلال الخارجي . هادما لركن من أكبر أركان الاستقلال على العموم

كانت اللجنة تسلم بتعيين قناصل مصريين تقصر مهمتهم على المسائل التجارية ونحوها فقط . وكان لورد ملنر يقول أن تعيين معتمدين مصريين فى عواصم أوربا وتعيين معتمدين أوروبيين فى مصر يفتح الباب لدسائس قد تكون وخيمة العواقب

وقد رد سعد باشا على هذا بأن انعدام المتمدين لا يحول دون تدبير مثل هذه الدسائس . وقال أن المصريين اذا حالفوا انكلترا فانهم لا يقبلون مطلقا ترك الاجانب يدسون دسائسهم أو يلقون الفتن بينهم وبين حليفتهم

وقد أراد لورد ملنر أن يرجىء المناقشة فى مسألة التمثيل الخارجى وينتقل الى غيره ولكن سعد باشا أبى ذلك كما أبى التقدم فى المفاوضات الا اذا فصل فى هذه المسألة اولا . وقال انه لا امل فى استمرار المفاوضات والوصول الى تسوية ودية بين مصر وانكلترا اذا رفضت اللجنة رأى الوفد فى التمثيل الخارجى

فطلب لورد ملنر تأخير الاجتماع المقبل الى يوم الثلاثاء ١٥ يونيه لاستشارة بعض أشخاص رأى ضرورة بحث الامر معهم قبل اعطاء رأى قاطع . والمفهوم أن هؤلاء الاشخاص كانوا زملاءه الوزراء البريطانيين

والظاهر ان اللورد لم يكن قد انجز استشارته فقد زار عدلى باشا فى فندق كلاردج فى صباح الاثنين ١٤ يونيه وتكلم معه فى مسألة التمثيل الخارجى وافهمه انه لم يستعد لاعطاء رد فى شأنها ولذا يرى تأجيل اجتماع الغد إذ لا يجد فائدة من ورائه

وبعد ظهر اليوم نفسه كتب اللورد خطابا الى سعد باشا يطلب فيه تأجيل الاجتماع الى يوم الجمعة ١٨ يونيه



أمين بك الرافعي مساعد سكرتير لجنة الوفد المركزية

ولكنه عاد يوم الجمعة فأجله ثانية الى أجل لم يسمه . وكان يوم العيد فاحتفل المصريون به احتفالا كبيراً دعوا اليه الوفد ورئيسه وخطب سعد باشا فاكد أنه إما أن ينال الاستقلال التام أو يعود

وعاد لورد ملنر فكتب الى الوفد يوم السبت ١٩ يونيه وطلب استئناف المفاوضات يوم الاثنين ٢١ يونيه . وقد عقد الاجتماع ولكن لورد ملنر لم يظهر استعدادا لقبول مطالب المصريين فصمم الوفد على الانسحاب من المفاوضات ومغادرة لوندره . غير ان اللورد استمهله يوما آخر لاعادة الكرة على زملائه

وفى اجتماع يوم الثلاثاء ٢٢ يونيه تكلم اللورد فاظهر أنه لا يريد قطع المفاوضات بسبب مسألة التمثيل الخارجى بعد أن قطعوا كل هذا الشوط فى سبيل التفاهم ولكنه يود ان ينتهى أولا من بحث مسألة الامتيازات الاجنبية والحقوق التي يمكن اعطاؤها للبريطانيين لحماية مصالح الاجانب فى مصر نظير تنازل هؤلاء عن امتيازاتهم

ورؤى لتسهيل البحث انتداب لجنة من الوفد ولجنة ملنر لبحث هذه المسألة والوصول الى نتيجة تعرض على الوفد واللجنة فى اجتماع يعقد فيما بعد عند انتهاء البحث

ولم يحدد موعد الجلسة التالية الى ان ينتهى بحث اللجنة المنتدبة وقد انتخب من الوفد عبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك

وعلى بك ماهر . ومن اللجنة المستر هرست والسير ونل رود والارل صاحب مشروع النظام القضائي المعروف

وعقدت اللجنة المنتخبة بعض اجتماعات لم توصل الى نتيجة حاسمة . ولم يقبل ممثلو الوفد بحث مشروع هرست ومناقشته .. وأخيراً قدم المستر هرست لهؤلاء مذكرة فردوا عليها بمثلها

وفي يوم الخميس أول يوليه رؤى عرض ما وصلت اليه اللجنة المنتدبة على الوفد ولجنة ملنر فتقرر استئناف المفاوضات في اليوم التالي.

* * *

وكانت الدعوة لمساعدة مصر منتشرة وبينما كانت اللجنة الفرعية تباشر مهمتها كان حزب العمال البريطاني يعقد مؤتمره السنوي وقد وافق فيه على مبدأ حق مصر في تقرير مصير نفسها بنفسها

وفي آخر يونيه أولم الوفد مأدبة في فندق « كارلتون » لجنة ألفها بعض أعضاء البرلمان للدفاع عن القضية المصرية ودعى الى الوليمة بعض الصحافيين والعلماء وذوي النفوذ وفيها خطب رئيس الوفد باللغة العربية . ومما قاله « جئنا ونحن مملوءون أملا بأننا واصلون بحسن التفاهم الى حل مرض يوفق بين استقلالنا التام الذي ننشده وبين مصالح الامة الانكليزية الحقة . على ان استقلالنا في الحقيقة لا يناقض الا شيئا واحداً هو المطامع وهذه المطامع نبرىء منها الامة الانكليزية »

وشرب نخب المبادىء الديموقراطية. وترجم خطابه سعادة محمد محمود باشا

وخطب المستر ماكدونالد عضو حزب العمال المعروف والمستر جورج لانسبوري رئيس تحرير جريدة الدايلي هرالد فهنأ الوفد بوصوله الى لوندره وتمنيا لمصر الاستقلال

وارتجل سعد باشا خطبة أخرى ترجمها أحد المصريين الحاضرين

***

انتهت اللجنة الفرعية من عملها في أول يوليه فعقد اجتماع يوم الجمعة ٢ منه ثم أرجىء الى يوم الاثنين ٥ يوليه. وفي هذا الاجتماع جرى البحث في أمر الامتيازات الأجنبية ومركز انكلترا أمام الدول اذا قصرت الامتيازات على حدود ضيقة. وأعلن لورد ملنر في هذه الجلسة انه قبل رأي الوفد في التمثيل الخارجي

وهكذا حلت عقدة من أصعب العقد التي اعترضت سير المفاوضات وكادت تؤدي الى قطعها

وقد كانت مسألة السودان من النقط الشائكة أيضاً فقد ظهر من اللجنة أنها لا تريد مناقشة ما في مركز السودان ولا ترضى بأمر يكون من شأنه المساس بحقوق انكلترا فيه فقد كانت تعد مسألته مستقلة مسواة بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩. واذا صح أن تجري مناقشة فانما في تنفيذ نصوص الاتفاقية من حيث كون

السودان شركة بين مصر وبريطانيا

ولم يرض الوفد بحث مسألة السودان على هذه القاعدة حتى لا يؤول عمله بمثابة اعتراف بالاتفاقية المتقدمة التى لم تسلم بها الامة المصرية في أى وقت من الاوقات

مشروع ملنر الاول

فى جلسة ٥ يوليه التى أعلن فيها لورد ملنر قبول رأي الوفد فى مسألة التمثيل الخارجى قال اللورد أنهم أحاطوا فى مناقشاتهم بكل المسائل الرئيسية التى يمكن أن تبنى عليها معاهدة فى المستقبل وأنه يحسن فى هذه الحالة أن يدونوا مافهموه منها كل فريق فى مذكرة حتى اذا تم وضع المذكرتين تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن اقرار النقط التى يجدون أن الاتفاق عليها قدتم فعلا . ويعودون الى المناقشة فيما يكون لايزال موضع اختلاف وأخذ كل فريق فى اعداد مذكرته وكان دولة رشدى باشا قدوصل الى اوندره فى ذلك الوقت وقابل عدلى باشا وسعد باشا ورجال الوفد واطلع منهم على سير المفاوضات وما وصلت اليه وقابل لورد ملنر

ومما يصح أن أذكره أن بعض الاعضاء الاحرار المناصرين للقضية المصرية أدبوا لسعد باشا مأدبة غداء فى البرلمان في ظهر ٧ يوليه وقد خطب معاليه فكرر القول بأن مطالب مصر لاتناقض المصالح البريطانية

وفى ١٣ يوليه جرى لمعاليه حديث مع جريدة المورننج بوست فى شأن المفاوضات ومطالب مصر

وفى يوم الجمعة ١٦ يوليه كانت لجنة ملنر قد انتهت من وضع

مذكرتها وفي مساء اليوم نفسه قابل لورد ملنر عدلي باشا وأطلعه على المذكرة وذكر أنه يزمع تقديمها للوفد في اليوم التالي ولكن معاليه أفهم اللورد أن ما فيها لا يحقق مطالب الامة المصرية ولا يرضيها وأبدى ملاحظات عديدة عليها فأعرب اللورد عن تقديره لملاحظات الباشا واستعداده للنظر في المرحلة الثالثة من المفاوضات

وفي الغداة قدمت المذكرة للوفد وهذه ترجمتها :

« نقط استوثق من تيسر الوصول الى اتفاق في شأنها مع الوفد المصري الموجود بلندره الآن

« استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائي بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها ما يأتي : —

١ — تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكية (سلطنة) دستورية ذات أنظمة نيابية

٢ — وتتعهد مصر من جهتها بان لا تعقد اية معاهدة سياسية مع دولة اخرى دون موافقة بريطانيا

٣ — نظراً للمسئولية التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في البند السابق ونظراً لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الاقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الاراضي المصرية واستخدام الموانئ والطيارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات. أما الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود البريطانيون فتعين في الاتفاقية

٤ — توافق مصر على تعيين مستشار مالي بالاتفاق مع حكومة جلالة

الملك تعهد اليه جميع السلطات التي لاعضاء صندوق الدين الآن لحماية حملة السندات المصرية. ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل امر آخر قد ترغب في استشارته فيه

٥ — تتعهد بريطانيا بتعضيد مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التى يتمتع بهـا الاجانب في مصر وفي اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصرى على المصريين والاجانب على حد سواء

٦ — نظراً لتخلي الدول الاجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن ولضرورة تأمـين تلك الدول على ان حقوق الاجانب المشروعة ستحترم مع هـذا فان مصر تمنح بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها في مصر لوقف تنفيذ أي قانون بدعوى انه يخالف حقوق الاجانب المشروعة أو يخالف المتبع في البلاد المتمدنه

واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من الحالات ان حق التداخل هذا استخدم استخداما لا ينطبق على الفعل فيصـح عرض الامر على عصبة الأمم

٧ — يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أي نظام آخر مسـاو له يحل محله ويوسع بحيث يتنـاول القضايا الجنائية وجميـع القضايا الأخرى التى تمس الاجانب في مصر

٨ — توافق مصر على تعيين موظف بريطاني في وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك يكون له مركز وسلطة كافيتين لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذاً عادلا فيما له مساس بالاجانب

٩ — ترضى حكومة جلالة الملك بان تأخذ على عاتقها تمثيل مصر فى أية مملكة لا يعين فيها معتمد مصرى ولكن مصر لاتعهد بتمثيلها على هذا النحو

الى أية دولة أخرى خلاف بريطانيا العظمى

١٠ ـ تعترف الحكومة المصرية بان لمركز المعتمد البريطاني في مصر صبغة خاصة وانه بصفته يمثل دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين الآخرين

١١ ـ يسوى مركز عدا من ذكر في المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاقية خاصة تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية تعد جزءاً من الاتفاق الذي يعقد بينهما »

مشروع الوفد

أرسل لورد ملنر مذكرته الاولى الى الوفد في ١٧ يوليه . وكان الوفد من جهته قد أتم وضع مذكرته فأرسلها الى لورد ملنر مصدرة بخطاب من سعد باشا وهذه ترجمة خطاب سعد باشا ومذكرة الوفد والاول مؤرخ ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ :

« أتشرف بأن ابلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة المرفقة به . وانى أبادر فاعرض على فخامتكم طي هذا مشروع اتفاق يحوي النقط التي جرت المناقشة في شأنها في أحاديثنا وهي النقط التى يلوح لي أنكم تقبلونها

« ونحن نعتقد انهذا المشروع بالصفة التي هو عليها من شأنهان يرضي الطرفين فعلى هذهالقواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانكليزى والمصرى

« ومن المتفق عليه بيننا ان النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد

« ولي الثقة التامة بان أعمالنا التى توليتم رئاستها بتلك الكياسة يمكنان تنتهي قريبا بحيث يتيسر لي السفر الى «شاتل» و «فيشى» قبل فصل الخريف للاستشفاء الذي لابد منه لصحتى على ما يظهر

« وتفضلوا ... الخ »

وهذه هي المذكرة :

أولا — تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكري البريطاني . وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية . وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستوري

ثانيا — تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الاراضي المصرية في مدة . . . . . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية

ثالثا — تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها في الاستغناء عن خدمات الموظفين الانكليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية . فيما عدا الاقالة لبلوغ حد سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد أو الاستخدام يمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تعويضا اضافيا مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم في بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة

رابعا — لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التي لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة التالية :

١ — تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي

المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى

٢ — جميع القوانين الاخرى التي لا يمكن أن تسرى الآن على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية تصير نافذة عليهم بموجب قرار (دكريتو) يسن لذلك. الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك. وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة . . . . من نشر القرار في الجريدة الرسمية. ولا تكون المعارضة الا فيما يحتوي عليه القانون من أمور لا مثيل لها في أي تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات أو اذا كان القانون خاصا بضرائب. وكان في هذه الضرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الامم للبت فيها

خامسا — في حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة

سادساً — تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد مضي ١٥ سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة

الحكومة المصرية الداخلية الناشىء عن الامتيازات التشريعية والقضائية التي للاجانب

وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضا في عرض هذه المسألة على جمعية الامم بعد مضى المدة المتقدمة

سابعاً — في حالة الغاء قومسيون الدين العمومي تعين مصر موظفا ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التي لقومسيون الدين

ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل الاستشارات أو المهات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

ثامنا — للحكومة البريطانية اذا رأت ضرورة أن تنشىء على نفقاتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع أي اعتداء أجنبي يحتمل حدوثه على القناة

وتعين حدود منطقة هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم

ومن المتفق عليه أن اقامة هذه النقطة لا يعطى بريطانيا العظمى أى حق للتداخل في شئون مصر ولا يمكن أن يمس باية حاله من الحالات حقوق السيادة التي لمصر على المنطقة المذكورة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها . كما أن اقامة النقطة لا يقيد

السلطات التي اعترف بها لمصر بموجب اتفاقية الاستانة المعقودة في سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية الملاحة في قناة السويس

وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح لا ضرورة له وما اذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة . وفي حالة الاختلاف تعرض المسألة على جمعية الامم

تاسعا — في حالة ما اذا لم تجد مصر . التي لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها . ضرورة لتعيين ممثل سياسي مصري في أي بلد من البلاد فانها تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذي يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

عاشرا — يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالي محالفة دفاعية للغايات التالية : —

١ — تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

٢ — في حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة بان تقدم لبريطانيا العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية . ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

حادي عشر — تتعهد مصر أيضا بان لا تعقد أية معاهدة

تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى

ثاني عشر - هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر تجديدها

ثالث عشر - تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص

رابع عشر - جميع النصوص المخالفة للبنود الحالية والواردة في جميع المعاهدات الاخرى خاصة بمصر تعتبر لاغية وكأنها لم تكن

خامس عشر - تودع المعاهدة الحالية في سكرتارية جمعية الامم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر جمعية الامم كدولة حرة مستقلة

سادس عشر - تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين

ويكون ابرامها فيما يختص بمصر على أثر المصادقة عليها بواسطة جمعية أهلية تعقد للاقتراع على الدستور المصري الجديد

وساطة عدلى باشا

المرحلة الثانية

تبادل الفريقان مذكرتيهما وبذا انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات وكان المفروض أن تبدأ المرحلة الثانية بعد دراستها ولكن ظهر أن البون بينهما لايزال شاسعا . وأن من المتعذر التوفيق بين آراء متناقضة كثيراً . فالوفد من جهته أبى قبول مذكرة ملنر أساسا لاستئناف مفاوضات يقصد بها وضع قواعد المعاهدة بين مصر وانكلترا

وعد زملاء لورد ملنر مذكرة الوفد جارحة فى شكلها وفي بعض بنودها وكان رأيهم أنه لايمكن قبولها باى حال من الاحوال. وكتب اللورد الى سعد باشا خطابا بهذا المعنى. وكان يقال أن هذه الشروط يمليها عدو لانكلترا حاربها فأغرق أساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملى عليها شروطه فى عاصمة ملكها

وظن أن الباب أقفل أو كاد وأن كل أمل فى الاتفاق ضاع ولكن عدلى باشا تمكن بوساطته وحكمته من حمل لورد ملنر على اعادة النظر فى مشروعه وفي ضرورة تغييره بحيث ينطبق على مطالب المصريين مادام الانكليز يريدون فعلا التسليم لهم بحقوقهم

وجرت المفاوضات التالية بين الوفد واللجنة بصفة غير مباشرة

أى بواسطة عدلى باشا . فكان يتناول كل نقطة من نقط مشروع الاتفاق ويناقشها مع اللورد . وكان فى كل مناقشاته لايخرج عما اتفق عليه مع سعد باشا وزملائه

وكان المظنون أن تنتهى المرحلة الثانية من المفاوضات فى الاسبوع الاول من شهر أغسطس ولكن العقبات التى كانت تطرأ لاختلاف النظر أو التقدير كانت تحتم ارجاءها

وأخيراً زار لورد ملنر عدلى باشا فى ١٧ أغسطس وقدم له مذكرته المشهورة المؤرخة ١٨ أغسطس ورجاه أن يسلمها للوفد

وقد أبدى محدثه للورد ملاحظات فى شأنها وبينها خلوها من ذكر السودان وأفهمه أن هذه مسألة حيوية لمصر فارسل اللورد لعدلى باشا الخطاب التالى :

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« عزيزى الباشا

« بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى انا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكني أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأي اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيما في أحوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر



محمود أبو النصر بك

« ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ان لا يسمح لاى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

« على انا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن عازمون ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة »

(ملنر)

واننا نأتي هنا على مذكرة ١٨ أغسطس ولو أنها نشرت في الصحف مرات حتى يتيسر للقراء مقارنتها بمشروع اللجنة الأول ومشروع الوفد وهي :

مذكرة ملنر ومقدمتها المؤرخة في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت بلندن في شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى وقد اشترك عدلي باشا في تلك المفاوضات ايضا وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما

« فأعضاء اللجنة مستعدون لان يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون ايضا للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملوا كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المبنية في المادتين ٣ و ٤ »

« وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلبا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا » الاعضاء (ملنر)

مذكرة

١ ــ لكي يبني استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ ــ ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية . ــ

٣ ــ أولا ــ تعقد معاهدة بين مصر و بريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً ــ تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر أنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من الموانىء وميادين الطيران و وسائل المواصلات للاغراض الحربية

٤ ــ تشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الآتية . ــ

أولا . تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل

مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني وتتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانيا . تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الاراضي المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا . تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب في استشارته فيها

رابعا . تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بأدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا . نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثلها في مصر ليمنع أن يطبق على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون جائراً على الاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب أي قانون مصري يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بان لا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التي تتضمن تمييزا جائرا على الاجانب في مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

سادسا . نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر و يخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

سابعا . الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة عما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى

وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس

٥ ـ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ ـ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامي جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضي بجعل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية وتقضي أيضا بأطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧ ـ تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الاجانب في مصر

٨ ـ تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا احكاما تقضي بما يأتى . ـ

أولا . لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانيا . يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبي بجنسية ابيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين

ثالثا . تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الاجانب في انكلترا

رابعا . المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما فى المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية

فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة أو بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها

خامسا . تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوروبية بمصر

سادسا . تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة في صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولي عن مجالس الصحة في الاسكندرية

٩ – التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية

وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضي باعتبار جميع الاجراآت التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية الصحيحة

١٠ – تقضي المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية والاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ – بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا في جمعية الامم

كيف قطعت المفاوضات

الى هذا الحد كان الشطر الثانى من المفاوضات قد انتهى وأخذ الوفد ينظر فيما يتبع. وكان بين الاعضاء شيء من الاختلاف في تقدير مشروع ملنر فالبعض يرى فيه مزايا تجعله صالحا لان يكون أساسا للمفاوضات التالية وكان سعد باشا والبعض الآخر يقولون انه ليس الاستقلال التام الذى ننشده . وكان أصحاب الرأى الاول يقولون انهم يصح أن يفحصوا المشروع وينظروا فيما يصح المطالبة بتعديله منه ثم يستأنفوا المفاوضات على تلك القاعدة. ولكن أصحاب الرأى الثانى كانوا لا يتمشون الى هذا الحد فى النظر الى المشروع وأخيراً اقترح أن تترك الكلمة للامة. فتعرض عليها مذكرة ملنر لابداء رأيها فيها وما تقرره يجرى عليه الوفد . وقد كان بعض الاعضاء يعارض فى فكرة العرض أو الاستنارة خشية أن تؤدى الى انقسام في صفوف الامة وأخيراً تقرر إيفاد محمد محمود باشا ولطفى السيد بك والمكباتى بك وعلى ماهر بك الى مصر

وقد وصلوا الى مصر فى ٥ سبتمبر ولا حاجة الى سرد قصة الاستنارة . ولكن مما لا شك فيه انهم فسروا المشروع تفسيراً يحمل على اعتقاد انه يجيء بالاستقلال فعلا . غيران المطامع على سير

المفاوضات كان يلتمس لهم كثيراً من العذر في ذلك. فان المناقشات الشفوية التي جرت بين الوفد ولجنة ملنر كانت تحمل على تأويل المشروع على النحو الذي سمع منهم هنا فقد كانت المفاوضات تجري في دائرة مرنة وبشكل غير معين محدود

ومثال ذلك انه لما جرت المناقشة في الاعتراف باستقلال مصر وطلب الوفد النص على إلغاء الحماية كان رد لورد ملنر يشعر بأن النص أمر ميسور وانه على أي حال لا فائدة منه ما دام هنالك اعتراف بالاستقلال بل انه يكون بمثابة تحصيل الحاصل

ولما جرت المناقشة في أمر المستشار المالي وطلب قصر اختصاصه على اختصاص صندوق الدين كان جواب لورد ملنر يحمل على الطمأنينة الى ذلك

ولما جرت المناقشة في أمر الموظف البريطاني الذي يعين في وزارة الحقانية عارض الوفد في ذلك وطلب الاقتصار على أن يكون النائب العام للمحاكم المختلطة بريطانيا وأن يتولى اختصاص ذلك الموظف . فكان رد لورد ملنر أن هذا الامر غير مستحيل

وكذلك كان الحال في المناقشة التي جرت حول القوة العسكرية ولكن تحديد النقطة التي ترابط فيها وعددها وغير ذلك من المسائل المتعلقة بها تركت على أن تحدد باتفاق يكون جزءاً من صلب المعاهدة التي ستعقد ـ وغير ذلك

عاد رجال الوفد الى باريس يحملون نتيجة الاستشارة فاخذ الوفد في بحث كل شيء بحثا دقيقا وأخيراً وضعت تحفظات رؤى أنها اذا أجيبت حققت رغبة سواد الامة وتقرر باجماع آراء أعضاء الوفد أن لا يستأنف الوفد المفاوضات الا اذا أجيبت التحفظات

وعلى هذا الرأى سافر سعد باشا وعبد العزيز بك فهمي ومصطفى النحاس بك وعلى ماهر بك الى لوندره كما سافر عدلى باشا وهناك جرى لهم اجتماع بلورد ملنر وبعض اعضاء لجنته وكانت هذه أول جلسة عقدت بعد استلام مذكرة اغسطس . فتكلم سعد باشا اجماليا مشيرا الى ما وصلوا اليه

وطلب من على ماهر بك شرح ماحدث بمصر فتكلم باسهاب عما فعلوه من عرض المشروع والتفسير الذى فسروا به بنوده المختلفة وكيف كانت تجرى الاستشارة وفى النهاية ذكر لورد ملنر أنه يوافق على التفسير الذى فسر به الاربعة المشروع ويؤيده

ولما وصل الكلام الى التحفظات وعد بذكرها في تقريره وقال أن البحث في أمرها يجىء في المفاوضات الرسمية . فلما وجد أن الوفد موطد العزم على ضرورة إجابته اليهما قبل ابتداء أية مفاوضات أخرى أخذ يظهر صعوبة ذلك . فقال أن المناقشة في التحفظات ستؤدى بطبيعة الحال الى اعادة البحث من البداية واضاعة وقت جديد : وانه يلقى أمامه معارضة كبرى ترى المشروع في

شكله الحالى تساهلا كبيراً تعتقد انه ضار بمصالح الامبراطورية .
وان هناك أحزابا لا تريد التمشى فى منح مصر الاستقلال الى الحد
الذى سار اليه فيصح ان يبدأ أولا باقناع كل اولئك المعارضين
بقبول المشروع الحالى حتى اذا تم له ذلك تيسر الاستدراج الى
البقية . وضرب لذلك بعض أمثلة لا حاجة لايرادها هنا

ولكن حجج اللورد لم تقنع الوفد بالتخلى عن نظريته وأخيراً
قال اللورد انه يعد أن مهمة لجنته انتهت وذكر أنهم سيرفعون
تقريرهم الى الحكومة بما وصلوا اليه وانه ليس فى وسعه والحالة هذه
إجابة الوفد الى ما طلب وارجىء الاجتماع

واخيراً رأى سعد باشا وبقية زملائه استدعاء الباقين من
أعضاء الوفد ليحضروا الاجتماع التالى الذى سيبت فيه بقطعها
او استمرارها

وقد وصل الاعضاء الى لوندره وعقدت جلسة ثانية بين
الوفد بكامل هيئته وبين لجنة ملنر فى ٩ نوفمبر

وقبل هذا الاجتماع قابل سعد باشا لورد ملنر مرتين وقابله
عدلي باشا ثلاث مرات ولكن الجهود التى بذلت لحمل اللورد على
قبول مطالب الوفد فشلت . وفى جلسة ٩ نوفمبر تلا لورد ملنر المذكرة
التالية ذاكراً انها تعرب عن رأى لجنته وهى :

« رأينا أنه يحسن ان تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين

لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

« و يظهر من الاخبار التي عاد بها الينا السادة الذين رجعوا من مصر اخيرا انها تدل على أن هناك جمهورا كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة نقطا يرغبون تعديلها وانهم يرغبون أيضاً في اضافة شروط جديدة قبلما يمدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط واني في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأيا على ان لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن

« والمذكرة لم تدع انها تتضمن غير تبيان المبادىء العامة التي يمكن ان يبنى الاتفاق عليها · وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قر القرار عليه الا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائما . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على اثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن ان يعرضها هذا الفريق أو ذاك ومن المستحيل والمكروه ايضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتفاق قبلما تحول الى معاهدة رسمية . ومن رأينا اننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الان لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا ان نجتنب الان ابداء أى رأى في النقط الجديدة التي عرضتموها اخيرا مع اننا نعتقد انه يمكن الوصول الى حل مرض بل لا بد من الوصول اليه حينما تدور المفاوضات القانونية

« والامر الذي يهمنا الان بعد أن بلغنا مابلغناه هو التأثير في الرأى

العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادىء التي استحسناها نحن وانتم . واعظم من ذلك كله ان نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضي مساعينا الى الغاية المطلوبة فأن ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فأننا نؤمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بانجازه بأسرع مايمكن يؤدى الي هذه الغاية . ومما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم مافعلتموه من هذا القبيل حتى الان ولكن من البين انه لايزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وان في مصر اناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصري وانكم بتبديدكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلهما تعملون ما لا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها كلانا أشد الرغبة »

***

وقد أجاب سعد باشا بأنه يود الوصول الى تسوية أيضاً ولكن مساعيه لاتجيء بفائدة تذكر اذا لم يتمكن من ادخال الطمأنينة على مواطنيه فيما يختص بالتحفظات لا سيما اذا لم يستطع أن يقول لهم أن بريطانيا الغت الحماية فعلا

وهكذا قطعت المفاوضات وعول الوفد على السفر الى باريس . وكان عدلى باشا قد زار لورد ملنر رجاء أن يتمكن من اقناعه وأطلع اخوانه رجال الوفد على ذلك . ورأى أن يبقى بعدهم لاعادة الكرة على اللورد متى جاء

يُرد له الزيارة

وفعلا ذهب اللورد لزيارته فأفهمه معاليه أن الوفد مصر على ضرورة قبول التحفظات وفي مقدمتها الغاء الحماية . وقال له انه لا يوجد مصرى يقبل استئناف المفاوضات بصفة رسمية أو غير رسمية مالم ينص صراحة على الغاء الحماية . وأن الأمة المصرية في كل جهادها الماضى لم تكن هازلة وانما كانت تريد الوصول الى تحقيق أمنيتها في الاستقلال والتخلص من الحماية . ولكن اللورد أصر على أن هذا يجىء فى المفاوضات الرسمية وانه لا يجد ما يحول دون تحققه فيها فان انكلترا تريد فعلا الوصول الى حل نهائى يرضى المصريين ويصون مصالح البريطانيين والاجانب

بعد قطع المفاوضات

الحوادث الاخيرة

تحاشيت فى هذا الكتاب دائما سرد شيء من الاختلافات التى كانت تقع فى الوفد لان هذه الاختلافات على تفاوتها تقع دائما فى كل هيئة مهما كان عددها وكان مبلغ اتفاق أعضائها أصلا فى المبدأ والمزاج والميول الخ الخ ولم أذكر الا الحوادث التى كان لها تأثير فعلى فى تكوين الوفد نفسه أو فى أعماله مباشرة

وقد كنت أود أن أختم كتابى عند انتهاء المفاوضات . وهو الحد الذى كنت فيه بأوروبا وتيسر لى استقاء كثير من معلوماتى فيه من مصادر متصلة بحركة المفاوضات وغيرها . ولكن حوادث جدت ذات صلة مباشرة بالمساعى المبذولة . وكنت أريد تحاشى الاشارة اليها لولا أنها أصبحت سرا ذائعا تتلقفه الافواه وتتناقله الالسن فى كل مجلس ومنتدى وقد كثرت فيها الاقوال على أنواع مختلفة وألوان متباينة طبقا لمشرب كل راو وغاية كل محدث مما أصبح يتحتم معه نشر الحقيقة

وقد كتبت الى بعض الذين كانوا بباريس من المختلطين بالوفد المتصلين بمعالى رئيسه وأعضائه استعلم منه عما حدث وأدى الى الاشاعات الخاصة بعدلى باشا وبعودة ستة من أعضاء الوفد . أقول



محمود أبو النصر بك

سنة لان المكباتي بك غادر باريس مع زملائه فقصد ايطاليا لبعض أمور خاصة في طريقه الى مصر

أما فيما يختص بعدلي باشا فيقول مكاتبي أنه ليس في وسعه الجزم بكل ما يروى عن أسباب الخلاف الذى وقع في وقت ما خاصاً بعدلي باشا لان القسم الاول منه وقع بلوندره ومكاتبي كان بباريس في ذلك الحين

أما في باريس فقد كان السبب في ازدياد الفتور التلغراف الذى أرسله مراسل احدى الصحف ماسا بعدلي باشا فقد كان ارساله بعد سوء تفاهم قيل انه وقع بلوندره

وكان عدلي باشا قد بقي بلوندره أياما قلائل بعد سفر الوفد حاول فيها اقناع اللورد بضرورة قبول تحفظات الوفد لاسيما فيما يختص بالغاء الحماية . وأثناء وجوده بلوندره تلقى من بعض أصدقائه بمصر تلغرافا بما ورد من المراسل . فلما عاد الى باريس قصد الوفد واطلع سعد باشا على التلغراف فنفى معاليه العلم به

وحدث أيضا أن أرسل أحد أعضاء الوفد الى صديق له بمصر تلغرافا قال فيه ان عدلي باشا كان كارثة على الوفد

واطلع عدلي باشا محمد باشا محمود وحمد باشا والمكباتي بك على كنه تلغراف المراسل فاستاءوا جميعا وأرسلوا تلغرافات ثناء على وطنية عدلي باشا واخلاصه

واجتمع أكثر أعضاء الوفد وتشاوروا في الامر ثم اجتمعوا بالرئيس وبسطوا لمعاليه رأيهم ثم اقترحوا عليه ارسال تلغراف الى مصر يقول فيه ان الوفد وان كان قد صرح بأنه لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات وفي مقدمتها الغاء الحماية الا أنه لا يمانع اذا ألف عدلي باشا « هيئة » رسمية واستأنف المفاوضات على قاعدة تحقيق التحفظات ولا يمتنع عن تأييده اذا تمكن من تحقيق التحفظات .

والظاهر أن الاجتماع لم يؤد الى نتيجة واكتفى معالي رئيس الوفد بارسال التلغراف الذي قال فيه أن عدلي باشا لا يعمل عملا بغير اتفاق مع الوفد .

هذا فيما يختص بعدلي باشا

أما فيما يختص بالاعضاء العائدين فيقول مكاتبي أن الوفد اجتمع في ٣ يناير سنة ١٩٢١ وبحث فيما آل اليه الامر . . .

. . . . . . وقال أونرجو الحصول على شيء منهم وخير ما نفعل الآن انما هو العودة الى مصر ولا تثريب على المجد المجتهد اذا لم يصل مادام قد قام بالواجب

وكان يؤيده في رأيه هذا سينوت بك وواصف غالي بك .

وكان ماهر بك يسعى دائما للتوفيق . أما الباقون فكانوا يرون أنه لا محل لكل هذا اليأس مادامت الحكومة البريطانية لم تقطع برفض

التحفظات . وانه يصح أن يترك الباب لهيئة يثقون بها للقيام بالمفاوضات الرسمية على قاعدة التحفظات ويقف الوفد موقف الرقيب عليها فلا يدخل المفاوضات عملا بالقرار الذى صدر باجماع الآراء من أنه لا مفاوضة الا بعد قبول التحفظات

وأخذ أصحاب هذا الرأي يدلون بحججهم الى الرئيس فطلب منهم أن يضعوا البرنامج الذى يرونه ويعرضوه عليه

وفي ٥ يناير جاؤه ببرنامج من شأنه أن يقف الوفد جانبا فلا يشترك في مفاوضات ولكن اذا تألفت هيئة يركن اليهما برئاسة شخص يوثق به فيصح أن يترك له مجال التفاوض دون عرقلة عمله على شرط ان تعلن الهيئة عند تأليفها برنامجها وان تنال قبل بداية المفاوضات تحقيق التحفظ الخاص بالغاء الحماية وتعلن انها جادة فى الحصول على بقية التحفظات فاذا لم تنلها واستقالت كانت حجتها حجة حكومة على حكومة ويكون الوفد فى كل هذا رقيبا بعيدا عن المفاوضات الرسمية

فاخذ سعد باشا البيان وفي ٧ يناير أبى توقيعه وامتنع عن إصداره ولما قيل له أن الاغلبية وافقت عليه قال ان المسألة ليست مسألة أغلبية وانما مسألة توكيل فقال الاعضاء انه ليس فى العمل الذى يقترحونه أي خروج عن التوكيل ولكن الباشا أصر على رفض التوقيع

وفي ٧ يناير نفسه وصل الى الوفد خطاب من لورد ملنر قال فيه انه يستحيل على الحكومة الانكليزية الغاء الحماية قبل أن تعرف على أي وجه تضمن مصالحها

وعلم الاعضاء المائدون أن سعد باشا أعطى نجيب أفندي حديثاً لجريدة الاخبار قال فيه بابتداء المفاوضات متى وعدت الحكومة البريطانية بقبول التحفظات لاسيما الغاء الحماية. وانه أعطى من قبل مثل هذا الحديث لجريدة «الدايلي هرالد» التي تصدر بلوندره

ثم قيل لهم ان الدكتور حامد محمود الملحق بسكرتارية الوفد سافر الى انكلترا في ٨ يناير يطلب من المستر بلنت التوسط لدى لورد ملنر على قاعدة وعد بالغاء الحماية فادهشهم الامر

وكان أول ما عرف أولئك بالحديث الذي أعطي لنجيب أفندي بواسطة «المورننج بوست» إذ أرسل اليها مراسلها بالقاهرة ترجمته ذاكراً أن هذا تقهقر من الوطنيين الخ الخ فسألوا سعد باشا عنه وانتهى حديثهم معه بارسال الحديث الذي نشرته الاهرام بعد ذلك لمراسلها وفيه تصحيح لما يمكن أن يفهم من الحديث الاول

والظاهر أنهم استاءوا لان معالي الرئيس لم يطلعهم على مافعله فاحتجوا على ذلك وعولوا على السفر وحجز بعضهم أماكنهم في البواخر ولكن وصل عبد الملك افندي حمزه واسماعيل افندي كامل وقاما ببعض مساعي لم تؤد الى نتيجة فقر رأي الستة بعد ذلك على السفر

ويوم سفرهم ذهبوا لزيارة الرئيس وأطلعوه على عزمهم وذكروا أنهم سيوافونه بحالة الشعور فى مصر وميول الاهالى فقال لهم أنه ترد له معلومات كافية عن ذلك

فهرست الكتاب

صحيفة

٣ الاهداء

٥ مقدمة

٩ كيف تحركت المسألة المصرية في فرنسا

١٧ منشأ الجمعية المصرية

٢٥ جهود الجمعيات المصرية

٣٧ مؤتمر الجمعيات المصرية

٤٣ كيف تألف الوفد المصري

٥٦ بين مصر وباريس

٧٣ الاعمال الرسمية

٨٧ بعد المعاهدة ـ هل انتهت مهمة الوفد ؟

١٠١ حركة أمريكا

١١٦ تكريم المرأة المصرية

١١٧ مصر بين الماسونيين

١٢٠ في صالة جافو

١٢١ في داخلية الوفد

١٣١ مطبوعات الوفد والنشر

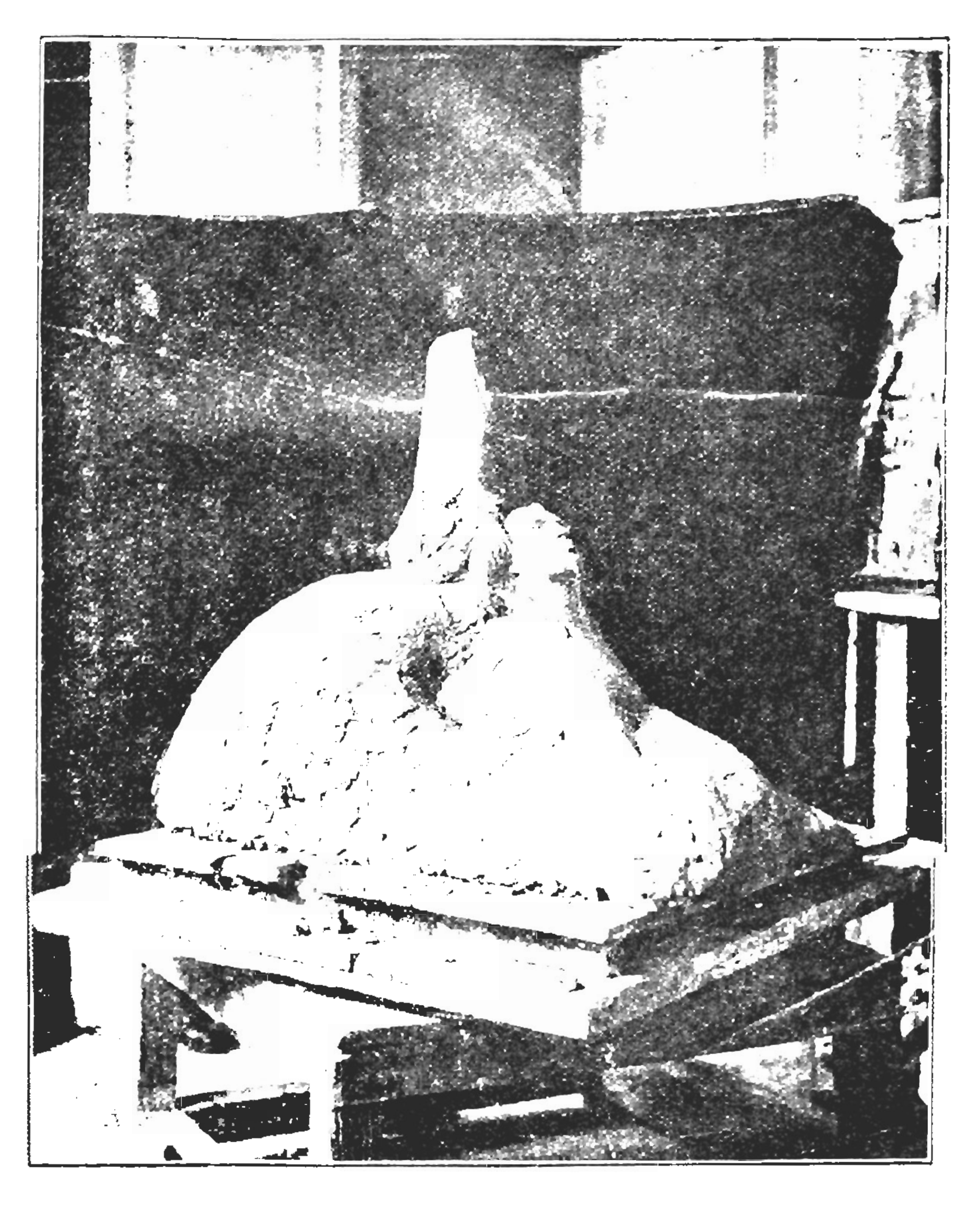
١٤٨ مصر في حزب حقوق الانسان

١٥٩ مسألة الحماية

١٧٣ خيانة أم اخلاص

٢١٩ لجنة ملنر

٢٢٨ المفاوضات في مصر
٢٣٧ كيف سافر الوفد الى لوندره
٢٤٦ المفاوضات في لوندره
٢٦١ مشروع ملنر الاول
٢٦٥ مشروع الوفد
٢٧١ وساطة عدلي باشا
٢٨١ كيف قطعت المفاوضات
٢٨٨ بعد قطع المفاوضات



تمثال « نهضة مصر » قبل الانتهاء منه